

منتهى الغايات

نظرات في حقيقة النية الأخلاقية
مسالكها وجزاءاتها

د. حامد بن أحمد الإقبالي

مُنتهى الغايات

نظرات في حقيقة النية الأخلاقية ومسالكها وجزاءاتها


بسم الله الرحمن الرحيم

مُـنـتـهى الـغـايـات

نظرات في حقيقة النية الأخلاقية ومسالكها وجزاءاتها

د. حامد بن أحمد الإقبالي

مُنتهى الغايات

نظرات في حقيقة النية الأخلاقية ومسالكها وجزاءاتها

د. حامد بن أحمد الإقبالي

حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولىٰ

١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب
لا تعبر بالضرورة عن نظر المركز»



Business Center 2 Queen
Caroline Street, Hammersmith
London W6 9Dx, UK

www.Takween-center.com
info@Takween-center.com

الموزع المعتمد

+ 966555744843

المملكة العربية السعودية - الدمام

استهلال

النية جعل الهمّ في تنفيذ العمل للمعمول له، وألا يسنح في السر ذكر غيره * وللناس فيما يعشقون مذاهب * فنية العوام في طلب الأعراض مع نسيان الفضل، ونية الجهال التحصن عن سوء القضاء ونزول البلاء، ونية أهل النفاق التزين عند الله وعند الناس، ونية العلماء إقامة الطاعات لحرمة ناصبها لا لحرمتها، ونية أهل التصوف ترك الاعتماد علىٰ ما يظهر منهم من الطاعات، ونية أهل الحقيقة ربوبية تولد عبودية **«وإنما لكل امرئ ما نوىٰ»** من مطالب السعداء، وهي الخلاص عن الدركات السفلىٰ والفوز بالدرجات العليا، وهي المعرفة والتوحيد والعلم والطاعة والأخلاق المحمودة وجذبات الحق والفناء عن أنانيته والبقاء بهويته.

دليل الفالحين (١/٥٧)

شكر وتقدير

لأن الشكر ترجمان النية، ولسان الطوية كما تقول العرب، فإنه يسرني أن أتقدم بغاية الشكر ونهاية الامتنان إلىٰ كل المشايخ والأصدقاء الذين قرأت عليهم الكتاب وأبدوا ملاحظاتهم وتعديلاتهم علىٰ مادته ومحاوره المركزية، وأخص منهم سعادة الدكتور محمد إبراهيم السعيدي رئيس مركز سلف للبحوث والدراسات، والدكتور سعود العريفي أستاذ العقيدة، والصديق الدكتور رائد العصيمي عميد كلية الشريعة بجامعة أم القرىٰ فقد كان لهما إسهام في ضبط الفكر العقائدي والفقهي في متن الكتاب وهوامشه، وكان لتعليقاتهم الضافية دورٌ في النظر إلىٰ هذا العمل برؤية شمولية أوسع، ولفتُ الانتباه إلىٰ بعض المفاهيم التي تجاوزَتها الدراسة، فلهم مني الودّ المسدَّد والوفاء المؤكَّد.

كما أتقدم بوافر العرفان للإخوة والأصدقاء الذين دعوتُهم في منزلي ذات صيف لأقرأ عليهم مسودة الكتاب، وأستمع إلىٰ

آرائهم وملاحظاتهم حول أفكاره الكبرىٰ وطريقة طرح القضايا، ومستوىٰ النتائج التي توصلتُ إليها، وهم الأساتذة: أحمد بن حسين الكرساوي، وأحمد بن هيلي الكرساوي، ومحمد بن هيلي الكرساوي، وعبدالله الهلماني، وسمير اليزيدي، وثواب المالكي، فلهم مني بالغ المودة علىٰ ما أثاروه من تساؤلات، وما أضافوه من مقترحات، وقد كانت هذه الجلسة بمثابة حصة تشجيعية دفعتني إلىٰ إخراج هذا الكتاب وطباعته، بعد أن كان بادي الرأي مشروعًا بسيطًا لنشره كدراسة علمية في إحدىٰ المجلات المحكمة، فآل إلىٰ ما ترونه وتقرؤونه، فلهم مني جميعًا الشكر علىٰ ما زحموني به من المكارم والإنعام، فاللهم أصلح نياتنا وانفعنا بما علمتنا.

فهارس المسائل

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
المطلب الحادي عشر: مقصد الأخذ بالعزيمة في التربية علىٰ الصبر والثبات	١٥٣
المبحث الثالث: مسالك النيّة السيئة علىٰ القيم الأخلاقية	١٥٩
المطلب الأول: الحيل المحرمة: تبييت النية علىٰ الخديعة يفسد العمل ولو كانت حقًا	١٦١
المطلب الثاني: الرياء أعمال عظيمة تمحقها إرادات عقيمة	١٦٩
المطلب الثالث: تهيئة بواعث الشر ترسّخ أفعاله	١٧٣
المطلب الثالث: التسميع وإرادة الثناء: متشبّع أعطي ومتشبّع لم يُعطَ	١٨٠
المطلب الرابع: العُجب بالنفس والتعاظم طريق للتألّي والإدلال علىٰ العمل	١٨٤
المطلب الخامس: ثلاثية محركات النية السيئة: نوازع النفس وموافقة الهوىٰ وعماية الجهل	١٨٧
المبحث الرابع: مآلات الجزاء علىٰ مسالك النية المختلفة	١٩٣
المطلب الأول: تضاعف الجزاءات مقرون بتضاعف النيّات في العمل الواحد	١٩٦
المطلب الثاني: النيات العارضة لا تبطل أصول الإخلاص	٢٠١
المطلب الثالث: قسوة الجزاءات تتبع ضعف الدوافع النفسية	٢٠٧
المطلب الرابع: الجزاءات تكون وفقًا للمنطلقات	٢١٠
المطلب الخامس: (الرضا القلبي) المشاكلة الظاهرية توجب مشابهة باطنية	٢١٥
المطلب السادس: المؤاخذة بإرادة المعصية ليس في درجة إثم العمل	٢٢١

الموضوع	الصفحة

مقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وصلوات الله وسلامه علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه جميعًا، فإن من غايات التربية الإسلامية الاضطلاع بتنشئة الإنسان المسلم تنشئةً صالحةً لدنياه وآخرته، ولا يكون ذلك الصلاح إلا باستقامة الفرد علىٰ منهج الإسلام القويم الذي ينطلق من الكتاب الكريم والسنة النبوية، وهذه الاستقامة تستدعي ضرورة تحسين أخلاق المسلم علىٰ مراد الله سبحانه وتعالىٰ، وأول هذه الأخلاق إخلاص نيته، فإنه لو لم تكن لجهود الإنسان ودأبه في هذه الحياة من مقاصد حسنة يؤمن بها ويعملها فإن أثرًا يتركه هو محض وبال.

ولا يخلو كل أحد من النيّة، فهي لكل شيء متحرك، كما قال النبي ﷺ عن طبيعة أسماء البشر: «أصدَقُهما حارث وهمام»[1]

(١) سنن أبي داود، كتاب الأدب، رقم الحديث ٤٩٥٠.

فالحارث هو الذي يعمل ويكسب، والهمّام هو الذي يقصد ويريد، فكل إنسان إذًا لديه هذه الهمّة والإرادة التي تختلج داخل صدره، ولا يمكن أن يكون إلا عاملًا ومريدًا، وبذلك كان تفاوُت الخلق فيما بينهم بشكل الإرادات أظهر منه في نوع العبادات، وتعتبر النيّة أهم عناصر الإرادة التي تدخل في العمل الصالح، وتدخل في الركن الأول إذا اعتبرنا أن للخلق الحسن ركنين، هما: الإيمان والعمل الصالح، فأول مستويات الإيمان بعد التصديق بالله استحضار النيّة الصالحة، وذلك أنّ النية تحدد مقاصد الأعمال، التي تفرّق بين العمل الصالح من الآخر الآثم، فيما صورة العمل الظاهرة واحدة لا تتغير.

والواقع أن النيّة الأخلاقية لها مكانة مركزية ثابتة في التربية الإسلامية وأصولها، وشواهدها ماثلة في الكتاب والسنة والتراث الأصولي والتربوي عند علماء الأخلاق والفقهاء المسلمين، وقد بلغ من اهتمامهم التفتيش عن ضروبها في جميع مسائل وطرق الحياة، حتىٰ صارت مبتدءًا لأحاديثهم وخاتمةً لشروحهم، توضيحًا للناس علىٰ أهميتها، وحثًّا لهم علىٰ تَمثُّلها في الأعمال، مما جعل بيان الأفكار الكبرىٰ للنية لعموم الناس ضرورةً قصوىٰ تستقيم بها حياتهم في الدنيا والآخرة، لذلك قال الشارح المعروف ابن أبي جمرة العبدري أحد شراح صحيح البخاري: «وددت أنه لو كان من الفقهاء من ليس له شغل إلا أن يعلّم الناس مقاصدهم في أعمالهم، ويقعد في تدريس أعمال النيات ليس إلا،

فإنه ما أُتي علىٰ كثير من الناس إلا من تضييع ذلك»[1]، ولولا هذه المكانة ما قامت هذا المقام، ولا بلغَت هذا المبلغ العزيز الذي يبذل كل أحد غاية جهده ونهاية سعيه، مثابرًا علىٰ اصطحابها في كل أعماله، حتىٰ ولو بلغَت الكمال الذي لا يليه كمال والإحسان الذي لا يليه إحسان بعده.

ولا يخفىٰ علىٰ ذي بصيرة أن الحديث عن مفهوم النية الأخلاقية يستدعي الكثير من القضايا التي تتداخل مع مسائل الفروع الفقهية، وهو ما حاولت تجنُّبه عند الخوض في مظاهر النيّة، فسلكت طريقًا تربويًا من جهة اعتبار النيّة الأخلاقية دعوةً إلىٰ (التقرّب) إلىٰ الله والإخلاص له تعالىٰ، أكثر من أنها بيانٌ لعموم (التوجّه) الذي تتمحور قضاياه في المدونات الفقهية وأمور العبادات، مع توسُّلي بآراء الفقهاء فيما يتعلّق بتقرير المبادئ النظرية والقواعد العملية لنيّة التقرّب: كمسائل البواعث النفسية وتنقية القلب من شوائب التزكية، وتجريد مقام الإخلاص، إضافة إلىٰ تحرير مسائل التطبع مع الفضيلة بالاعتياد، وتوجيه الغرائز لتكون قربات، وتحسين مقاصد طلب العلم، كما عرضتُ لمناقشة آثار السلوك الحسنة أو السيئة التي تنعكس من هذه الإرادات، ومآلات الجزاء علىٰ هذه المسالك، وآمل أن آتي بجديد في هذا العمل يسهم في استخلاص مفهوم النية الأخلاقية من مجموع

---

(١) العبدري، المدخل إلىٰ تنمية الأعمال بتحسن النيات، ص٣.

الشريعة الإسلامية، من أجل إدراك التصوّر السليم للمقاصد التربوية ومن ثم الحث علىٰ اقتفاء أفضل الأعمال الأخلاقية، وإلا كان ما أقوم به مضيَعةً وإثقالًا وخسرانًا، وقد **قال الثوري عن** دأب الصالحين قبلنا: **كانوا يتعلمون النية للعمل كما تتعلمون العمل**[1]؛ **وذلك لأن النيّة أبلغ من العمل.**

ولعل من الأحاديث الجليلة المركزية في مسألة النيّة حديث الرسول ﷺ «إنما الأعمال بالنيّات، وإنما لكل امرئ ما نوىٰ، فمن كانت هجرته إلىٰ الله ورسوله فهجرته إلىٰ الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلىٰ دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلىٰ ما هاجر إليه»[2] فهو أحد الأحاديث التي يدور عليها الدين وأحد ركائزه الرئيسة؛ وذلك أن الحكم علىٰ صلاح العمل وسوئه وفقًا لنية صاحبه التي أرادها، وقد رُوىٰ عن الشافعي قوله: «إن هذا الحديث ثُلث العلم، وإنه يدخُل في سبعين بابًا من الفقه»، وقد فسّر العلماء مقصد الشافعي من هذه العبارة أن ما يكتسبه الإنسان لا يخلو من ثلاثة وجوه: قلبه ولسانه وجوارحه، فالنيّة ومحلها القلب أحد أقسامها الثلاثة، بل هي أهمها، لأنها قد تكون عبادةً وحدها، أما غيرها فيحتاج إليها[3]

(١) الغزالي، إحياء علوم الدين، (٤/ ٣٦٤).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، رقم الحديث ٣٦٤١.

(٣) السيوطي، منتهىٰ الآمال في شرح حديث «إنما الأعمال»، ص٥٩.

إن تزكية النّفس الإنسانية يستدعي إصلاح القلوب أولًا؛ لأنها منطلق الأفعال إلىٰ الخارج، فإذا صفىٰ الباطن أثمر الفعل، يقول ﷺ: «ألا وإن في الجسد مضغةً، إذا صلحَت، صلح الجسد كله، وإذا فسدَت، فسد الجسد كله، ألا وهي القلب»[1]، فصلاح القلب لا يحدث إلا بصلاح السلوك، وصلاح السلوك البشري مرتبط بصلاح النيّة، وهذا يدعو علماء التربية إلىٰ دراسة قضية النية الأخلاقية والقيم التي تسهم في إصلاح السلوك وتهذيبه.

وقد أودعتُ هذه الرسالة طرفًا من حقيقة النية، وجملةً من مسالكها، وحاولتُ أن أقرِّبها للباحث، وأبيّنها للمتأمل، مدافعًا الاختصار خشية الإخلال ومتجنبًا الإسهاب حد الإملال، فإن من الصعوبة تتبُّع هذه المستويات المتباينة والمتداخلة لمسالك النية الأخلاقية، مما جعلني أقوم بتصنيف الدراسة إلىٰ مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، وكانت كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم النية الأخلاقية وعلاقتها بمراحل الإرادة المختلفة.

والمبحث الثاني: مسالك النية الصالحة وضروبها.

والمبحث الثالث: مسالك النية السيئة وضروبها.

والمبحث الرابع: مآلات الجزاء علىٰ مظاهر النية المختلفة.

وأسأل الله العظيم أن يعلمنا ما ينفعنا، وينفعنا بما علمنا، إنه سميع مجيب.

---

(١) صحيح مسلم، كتاب المساقاة، رقم الحديث ١٥٩٩.

المبحث الأول

مفهوم النية في الإسلام

المطلب الأول
مفهوم النية في اللغة والاصطلاح

النيّة في اللغة بالتشديد هي النِيَة مخففة، من وَنىٰ يَني ونيًا، والذي ينظر في استعمال العرب لهذه الكلمة يجد أنّها تدور في تصاريفها علىٰ القصد. فنجدهم يقولون: نوىٰ الشيء ينويه، وانتواه: قصَده، كما أنّ من معانيها التحوّل من مكان إلىٰ مكان، أو من دار إلىٰ غيرها، كما تنتوي الأعراب في باديتها، كما أن لها معنىٰ ثالثًا يراد به الحاجة أو طلبُ الشيء، ونواه بنواته أي رده بحاجته وقضاها له، ويقال: لي في بني فلان نواة ونية أي حاجة، والنية والنوىٰ معناهما واحد، وأصلها نِوْية بكسر النون وسكون الواو، ووزنها فِعْلة، اجتمعت الواو والياء، وسُبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياءً وأُدغمت في الياء، فالنيّة علىٰ ذلك واوية العين يائية الألف، قال الشاعر[1]:

(١) الأزهري، تهذيب اللغة ١٥/٥٥٦، وابن منظور، لسان العرب، ٣/٧٥١.

صَرَمتْ أمَيمةُ خلّتي وصلاتي
ونَوتْ ولَمَّا تَنتوي كنواتي

ويؤكد علىٰ معنيي القصد والوجهة: ابن منظور، فهو يقرر أن النّاوي: الذي أزمع علىٰ التحول، وصاحب القصد لبلد غير البلد الذي يقيم فيه، وفلان ينوي وجه كذا أي: يقصده من سفر أو عمل. والنّوىٰ: الوجه الذي تقصده[1]، يقول الشاعر:

فألقت عصاها واستقرّ بها النّوىٰ
كما قر عينًا بالإياب المسافرُ

أما اصطلاحًا فتعتبر: انبعاث القلب نحو ما يراه كل أحد موافقًا له من جلب نفعٍ أو دفع ضرر حالًا أو مآلًا كما أنها: إرادة تتعلق بإمالة الفعل إلىٰ بعض ما يقبله[2]، وذهب بعضهم إلىٰ أنها: قصدُ الإنسان بقلبه ما يريده بفعله[3]، فهي إذًا إرادة تنبعث من نفس الإنسان تحركه باتجاه العمل سواء كان هذا العمل صالحًا أو فاسدًا، ولهذه الإرادة غاية تبتغيها، ومعنىٰ تتطلبّه، لذلك يقول المحاسبي عن مفهوم النية: «هي إرادة العبد أن يعمل بمعنىٰ من المعاني، إذا أراد أن يعمل ذلك العمل لذلك المعنىٰ»[4]

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، (١٥/ ٣٤٨)

(٢) القرافي، الأمنية في إدراك النية، ص١١٩.

(٣) القرافي، الذخيرة، ١/ ١٣٤.

(٤) المحاسبي، الرعاية لحقوق الله المحاسبي، ص٢٠٥.

وشرعًا: عزم القلب علىٰ فعل العبادة تقربًا إلىٰ الله تعالىٰ[1] ويقصد بعمله الله تعالىٰ دون شيء آخر من تصنُّعٍ لمخلوق، أو اكتساب محمدة عند الناس، فهو تصفية النفس من مراعاة غير الله تعالىٰ ومراده وأمره الشرعي.

ويرىٰ ابن العربي أن فلسفة النية انبعاثٌ اختياريٌ لا كما يتصوّر البعض من أنها ليست كذلك، وحجتهم في ذلك أن الانبعاث لا يمكن اختراعه واكتسابه لمجرد الرغبة فحسب، ولو كانت كذلك لما كانت شرطًا في صحة الأعمال الاختيارية، وقام بتحليل مفهوم النية إلىٰ مراحل متتابعة حتىٰ تكتمل صورتها الأخيرة الإرادية، فالله ﷻ حينما خلق العبد جعل له أشياء ملائمة وأخرىٰ مباينة له، وخلق له استعدادًا للتعلم، فإذا تعلم أمرًا معينًا خلق له حالين متعارضين إحداهما ميلًا وإقبالا، والأخرىٰ ترددًا في هذا الميل، فلا تزال الخواطر تتعارض حتىٰ يختار العقل ما يلائمه منها، فيخلق الله له القدرة علىٰ هذا العمل فيقدم عليه، واعتبر أن الخاطر الأول ميلًا، والثاني عزمًا، والثالث الخالص من العوارض نيّة، مأخوذ من النوىٰ أي البعد، بمعنىٰ أنها بعُدَت عن كل ما يعارض ويمنع[2]

(١) البهوتي، كشف القناع، (١/ ٣١٣).

(٢) ابن العربي، سراج المريدين، (٢/ ١٥٩-١٦١).

وبهذا التحليل المفصّل يقرر ابن العربي أنّ حقيقة النية لا تحدث في صورتها المعروفة إلا بعد أن تمر عبر ثلاثة أبواب متتالية، تفتح بعضها علىٰ بعض، فهي تبدأ بخواطر نفسية تختلج وتموج في النفس دون أن تتخذ قرارًا، ثم مرحلة العزم التي يتخذ فيها العقل قرار التنفيذ، ثم النية وهي المرحلة الأخيرة التي يكتسب فيها العزم مرحلة الثبات والاستقرار والجزم، وهي مراحل يتفق عليها من كتب في أبواب المصلحة والمقاصد من المتقدمين، وحددها محمد دراز في ثلاث خطوات أيضًا: فتبدأ بالتصور الذهني للعمل المراد، ثم إرادة العمل، حتىٰ تصل إلىٰ إرادته علىٰ وجه الإلزام[١].

ويتضح مما سبق أن معاني النيّة متقاربة (التحول، القصد، الحاجة)، ولها دلالتان، فهي تعني إما الغاية البعيدة أو تعني الباعث القريب والسبب المباشر، وستتركز دراستنا علىٰ اعتبار أن النيّة هنا هي الغاية المرجوّة من الأعمال والسلوك، التي تكون غالبًا لدىٰ المؤمن في قصد الإخلاص أو رغبة رؤية الآخرين عند أهل النفاق والرياء، فهي الإرادة التي تضفي القيمة الأخلاقية الحقيقية علىٰ العمل، ولن نتعرض كثيرًا للمعنىٰ الآخر للنية -وهو النيّة النفسية أو السيكولوجية، والتي تعنىٰ بالباعث المباشر من العمل- إلا فيما يتقاطع مع موضوع دراستنا.

---

(١) دراز، دستور الأخلاق، ص٤٢٤-٥٥٧.

ثانيًا: مركزية النيّة عند أهل المعرفة.

المتأمل لحديث (إنما الأعمال بالنيات) يجد أن دلالة (الإرشاد) التربوية أظهرُ فيه من دلالة (الإخبار)، وهذا يبيّن لنا أن الشريعة تبتغي تزكية الخلق وإرشادهم إلىٰ التمسك بالغاية الصالحة والنية الحسنة، وأن ما عداها ليس إلا ابتغاء دنيويًا لا يتجاوز قضاء شهوة المال والتملك (فمن كانت هجرته إلىٰ دنيا يصيبها) كما لا يبتغي أكثر من قضاء شهوة الفرج (أو امرأة ينكحها)، وقد أرشد الرسول ﷺ علىٰ أهمية النيّة بأعظم الأعمال في الإسلام وهي الهجرة، وذلك أنّ هذه الأعمال مهما كانت جسيمةً ومشقتها كبيرة إلا أنها تعود إلىٰ منطلق النية (فمن كانت هجرته إلىٰ الله ورسوله فهجرته إلىٰ الله ورسوله)، فمن هاجر حبًا في الله والرسول ورغبةً في تعلُّم الدين وإظهاره، فهذا هو المهاجر الحقيقي الذي التزم المراد الديني، وأما من كانت هجرته رغبة الدنيا فهجرته إلىٰ ما هاجر إليه، والبون بين الإرادتين شاسع كالفرق بين العملين عند الله ﷻ، فالأول تاجر والثاني خاطب كما يصوّر ذلك ابن رجب[١].

وقد بلغ هذا الحديث واستحضاره عند العلماء مبلغًا عظيمًا، حتىٰ أنهم رغبوا في الاستفتاح به في خطب الدفاتر والمنابر، وفي مجالس الدرس والوعظ، وذكر ابن تيمية أن أهل

---

(١) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، ٧٣.

العلم يستحبّون أن يستفتحوا مجالسهم وكتبهم بهذا الحديث في أول الأمر وبدايته[1]، كما أوصىٰ عبدالرحمن بن مهدي كل من أراد أن يصنّف كتابًا البدء بهذا الحديث، وقال «لو صنفت كتابًا بدأت في أول كل باب منه بحديث: (إنما الأعمال)»[2]، وعزا السبب في ذلك إلىٰ دخول هذا الحديث في مسائل كثيرة، فكل مسألة خلافية حصلت فيها نيّة فلك أن تستدل بهذا علىٰ حصول المنوي، وكل مسألة خلافية لم تحصل فيها نيّة فلك أن تستدل بها علىٰ عدم حصول ما وقع فيه النزاع[3]، وهذا يشير إلىٰ تشعُّب مسألة المقاصد وتفرُّع مسائلها، وتنوُّع قضاياها في كل مجالات الحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية، وهي أظهرُ ما تكون في المبحث الأخلاقي والتربوي.

وقد ذكر بعض العلماء أن النية التي وردت في حديث: (إنما الأعمال بالنيات) تحتمل دلالتين: الدلالة الأولىٰ: التمييز بين العبادات، أي: قصد العبادة، كالتمييز بين أنواع الصلوات، كانتواء صلاة الظهر لا صلاة العصر، وتمييز العادة عن العبادة، كتمييز غسل الجنابة عن غسل النظافة، والدلالة الثانية: تمييز المقصود بالعمل، أي: قصد المعبود، والذي يُصرف له ويتوجه إليه بالعبادة، بمعنىٰ التمييز في إخلاص العمل لله ﷻ من غيره المختلط بالرياء والسّمعة، فالأولىٰ للمقاصد المطلوبة والمعاني

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ، (١٨/ ٢٤٦).

(٢) ابن دقيق العيد، العدة (١/ ٦٢).

(٣) إحكام الأحكام ١/ ٧٦-٧٧.

المرجوّة، والأخرىٰ للمقصود بالعمل، ويمكن في هذا الصدد استعارة تعبير محمد دراز في أن الدلالة الأولىٰ لمفهوم النيّة تعني (الماهية) أي: ماهية العمل المراد، والآخر (السبب) وهو المُراد بالعمل[1]

كما اتفق العلماء علىٰ أن النيّة روح العمل ولبّه، يقول ابن تيمية: «والباطن هو الأصل والظاهر هو الكمال والشعار، فإذا توجه قلبه إلىٰ شيء تبعه وجهه الظاهر، فإذا كان العبد قصده ومراده وتوجهه إلىٰ الله فهذا صلاح إرادته وقصده»[2]، وابن القيم يقرر أنّ النية هي الأصل المراد المقصود، أما أعمال الجوارح تَبعٌ ومتمّمةٌ لها: «وأنّ النيّة بمنزلة الروح والعمل بمنزلة الجسد للأعضاء الذي إذا فارق الروح فموات، وكذلك العمل إذا لم تصحبه النيّة فحركة عابث»[3]، وهذا يقتضي أن معرفة أحكام القلوب أهم من معرفة أحكام الجوارح؛ إذ أحكام الجوارح متفرعة علىٰ الأصل.

وقضية اعتبار النية هي الروح والأصل في العمل أكدها ابن حزم بقوله: «النية سر العبودية وروحها، ومحلها من العمل محل الروح من الجسد، ومحال أن يعتبر في العبودية عمل لا روح له معه، بل هو بمنزلة الجسد الخراب»[4]، وقال الغزالي أيضًا:

---

(١) دراز، دستور الأخلاق، ص٤٢٢.

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ، (٢٨/ ١٧٦).

(٣) ابن القيم، بدائع الفوائد، (٣/ ٢٢٤).

(٤) الإحكام - لابن حزم ٢/ ٧٠٦-٧٩٧.

«النية روح العمل، والعمل بغير نية صادقة رياء وتكلُّف، وهو سبب مقتٍ لا سبب قربٍ، فالنية ليست هي قول القائل بلسانه نويتُ بل هو انبعاث القلب»[1]، وقد عدّ العلماء قاعدة (الأمور بمقاصدها) من القواعد الفقهية الكبرىٰ في الشريعة الإسلامية التي تعني أن أعمال المسلم وتصرفاته -سواء كانت قولًا أو عملًا- تختلف نتائجها ومقتضياتها الشرعية التي تترتب عليها باختلاف نيّة صاحبها وغايته من وراء تلك الأعمال والتصرفات.

وقد اختلف الفقهاء في معنىٰ (الأعمال) هل المقصود بها صحتها أو كمالها، فقد رأىٰ بعضهم أن المقصود هنا (صحة الأعمال) لاستحالة وجود أفعال من غير نيّة، فيما رآه بعضهم في (كمال الأعمال)؛ لأن بعض الأعمال لا تشترط في صحتها النيّات كقضاء الحقوق الواجبة من الأشياء المغصوبة وديون الآخرين، فهي تبرأ من ذمة المطلوب بمجرد وصولها ولو لم تكن هناك إرادة من صاحبها، والذي يظهر أن المقصود هي (صحة الأعمال) الشرعية، يؤيد ذلك قول ابن علاّن إنّ: «انتفاء الأعمال حقيقة بانتفاء النيّة لكن شرعا»[2]، **ولأن الصحة أكثر لزومًا للحقيقة من الكمال، فإن الأصح العزو إليها؛ وما كان ألزم للشيء -كما يقرر ابن دقيق العيد- كان أقرب إلىٰ خطوره بالبال عند إطلاق اللفظ، فكان**

---

(١) الغزالي، الإحياء، ٣/ ٣٧٣.

(٢) الصديقي، دليل الفالحين، (١/ ٥٤).

الحمل عليه أولىٰ[1]، أما النووي فقال في «شرح صحيح مسلم»: «إن الأعمال تُحسَب بنية ولا تُحسَب إذا كانت بلا نية»[2]

مع الأهمية التي نوليها بالنيّة فإنه لا يمكن أن نغفل قضية العمل، فهما ركنان أصيلان لكلٍ منهما مجاله وأهميته، وباتحادهما يظهر العمل المراد، وإذا كانت النيّة تحتل المرتبة الأولىٰ في الشريعة، فهذا لا يعني تهميشها للركن الثاني وهو العمل، وذلك لأن العمل نتيجة وأثر للنيّة، يقول الرسول ﷺ «من عمل عملًا ليس عليه أمرُنا فهو ردّ»[3]، وقد اعتبر العلماء أنّ هذا الحديث أصلٌ في الأعمال الظاهرة كما أنّ حديث: (إنما الأعمال بالنيّات) أصل في الأعمال الباطنة، فيجب أن تتضمّن الإرادة الحقيقية -إضافة إلىٰ القدرة- نشاطًا خارجيًا معيّنًا يقترن بها مع الزمن، أي (حركة انتشارية) تثبت هذه الإرادة علىٰ حدّ تعبير دراز، فحتىٰ يقع الفعل الأخلاقي يجب أن تتوجه الإرادة من المثالي إلىٰ الواقعي، ومن الباطن إلىٰ الظاهر، ومن الشعور إلىٰ التجربة[4]، ويدعم هذه الموازنة بين الشكل والمادة -أي (النيّات الباطنة والأعمال الظاهرة)- قوله ﷺ: «إن الله لا ينظر إلىٰ صُورِكم

---

(١) ابن حجر، فتح الباري، (١/ ١٣٦).

(٢) النووي، شرح صحيح مسلم، (١٣/ ٥٤).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الصلح، رقم الحديث ٢٦٩٧.

(٤) دراز، دستور الأخلاق، ص٤٤٧.

وأموالكم، ولكن ينظر إلىٰ قلوبكم وأعمالكم»[1]، ففيه تأكيد علىٰ هذين الركنيين الأصيلين -السريرة والعمل المعلن-، مسؤولية يلتزم بها كل أحدٍ ويحاسَب عليها.

وقد حثّ القرآن الكريم علىٰ قضيتي (النية والعمل) معًا، وفي آيات عديدة يظهر التوجيه الإلهي الكريم: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَذَرُوا۟ ظَٰهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُۥٓ﴾ [الأنعام: ١٢٠] فالسلوك البشري إذًا يشمل أمرين: سلوك ظاهر وهو الأعمال، وسلوك باطن وهو النيّات والإرادات، فالسلوك ينطلق أولًا من القلب، والقلب يُعقَد علىٰ الأعمال قبل أن تظهر في الجوارح، فلا يمكن أن ينطلق عمل إلا وله أهداف وغايات، سواء كان الإنسان يعي هذه الأهداف أو غافلًا عنها، فعمل القلب هو الأساس الفاعل الذي تنبعث منه قيمة العمل.

(١) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والأدب، رقم الحديث ٤٧٧٩.

المطلب الثالث
الإرادة من الفكرة الوليدة حتى العمل الناجز

حتىٰ نتصوّر عمل النيّة الأخلاقية يتوجب أن نفهم عمل الإرادة البشرية، فإنّ كل حركة أو سكون تتطلب علمًا وعملًا، وتنقسم إرادات الناس في ذلك إلىٰ قسمين، الأول: إرادة مطلقة التصرف بلا باعث وتتساوىٰ فيه الخيارات، كمن يلبس أي ثوبٍ يجده في خزانة ملابسه، وهذا لا تُقاس عليه أعمال العبد التي هي مناط الجزاء، لأنها غير مقصودة بذاتها، والنوع الثاني: إرادة مقيَّدة بباعثٍ محدَّد تجد النفس فيه توافقًا مع مرادها لا يقطعه باعث آخر، ويكون التوجه إلىٰ أحد أمرين متناقضين، كالفعل أو الترك، والقول أو الصمت، وهي مناط التكليف والجزاء؛ لأنها مقصودة بذاتها[1]

---

(١) دراز، محمد، المختار من كنور السنة، (٢٤٩-٢٥٩).

وهذه الإرادة التي تجد النفس فيها توافقًا هي مناط قضيتنا التي ندرسها، فهي تبدأ بالعلم وهو الأصل المعروف، أما العمل فإنه يتبعه لأنه ثمرته وفرعه، والعمل لا يتم إلا بثلاثة مراحل وهي العلم والإرادة والقدرة، فالقدرة الإلهية هي التي تُحدث الفعل، والقدرة البشرية هي تتناول هذا العمل من القدرة الإلهية، غير أن تناوُل العبد مشروط بوجود العزم لديه؛ لأن الفعل لا يحدث عند ذلك إذا لم يوجد العزم المصمّم، ولو انفك العزم عن الفعل صار الأخير غير اختياري فلا يدخل في الجزاء، فالعبد إذًا ذو إرادة علىٰ العمل، كما أنه ذو قدرة يباشر بها الفعل، فالإرادة لا تشتمل علىٰ فكرة القدرة فحسب، بل هي تفترض نشاطًا خارجيًّا معينًا ثم لا يلبث أن تتّحد مع العزم، ويمكن اختصار مكوّنات النية عبر ثلاث مراحل كما حددها محمد دراز: فتبدأ بالتصور الذهني للعمل المراد، ثم إرادة العمل، حتىٰ تصل إلىٰ إرادته علىٰ وجه الإلزام[1]، وهذه المراحل تقرر سابقًا لدينا أن كل أحدٍ لديه استعدادٌ للتعلم، فإذا تعلَّم تَراوَح بين حالين متعارضين: قبولٌ وامتناعٌ، وحين يميل مع أحدهما تتكون لديه القدرة علىٰ هذا العمل فيقدم عليه، ويعني ذلك أنها تبدأ كخاطرة بعد المعرفة، ثم مرحلة العزم التي تستعد للإقدام علىٰ العمل، ثم النية وهي مرحلة القدرة التي يكتسب فيها العزم القطعي للعمل.

---

(١) دراز، دستور الأخلاق، ص٤٢٤-٥٥٧.

كما يدخل في نطاق الإرادة الإنسانية والجزاء عليها: الدعوة إلىٰ الفعل والأمر به، وليس الفعل فحسب، وتتشابه من وجوه كثيرة الدواعي إلىٰ العمل بالأمر أو غيره، كمن يعمل ذلك اتباعًا وتسليمًا، سواء كان هذا العمل من وجوه البِر والخير أو من وجوه الشرّ والضلالة، يقول ابن تيمية: «فالداعي إلىٰ الهدىٰ وإلىٰ الضلالة هو طالب مريد كامل الطلب والإرادة لما دعا إليه؛ لكن قدرته بالدعاء والأمر وقدرة الفاعل بالاتباع والقبول»[١]، فالمسؤولية مشتركة بين الفاعل والداعي بالتساوي؛ لأنه لا إرغام علىٰ الإرادة الإنسانية في اختيار مسارٍ محدّد، وقد تكون الرغبة والمصلحة عوامل تُحرك الإرادة ولكنها لا تُنتج القرار؛ لأنها ليست سببه المباشر، فالقرار النهائي ملك للإرادة الحرّة، وهي التي تملك حق إصداره بعد أن استمعَت إلىٰ البواعث الخارجية من جهة، وإلىٰ نداء الضمير من ناحية أخرىٰ، فالنفس بهذا المعنىٰ مسؤولة عن اتخاذ القرار النهائي للإرادة، قبل أن يتمخض عملًا ناجزًا صالحًا كان أو فاسدًا.

وللغزالي تقسيم طريف وسبر علمي أكثر دقةً، يكشف من خلاله درجات خلوص الإرادة من عدمها، ويتضح من خلالها مضمون البواعث وحالاته التي تتلبّسه، فهو يدرس درجة تأثير كل

---

(١) ابن تيمية، الفتاوىٰ، (١٠/ ٧٢٢).

عنصر في النفس، بشكل تدريجي من التجرّد حتىٰ نقيضه، وهي كالتالي[1]:

الأول: وهو **الخالص**، وهو أن ينفرد الباعث الواحد ويتجرّد عن غيره من البواعث.

الثاني: وهو **مرافقة البواعث**، وصفته أن يجتمع باعثان كل واحدٍ مستقلٌّ عن الآخر، كأن يأمر الطبيب مريضًا بترك الطعام، ودخل عليه يوم عرفة فصامه، وقد اجتمعت النيّتان وترافقتا وكانت كلاهما سببًا للفعل، فهذا يضرّ فيه التشريك لقوة الباعث، أيًّا كان أحدهما أسرع إلىٰ وقوع المراد.

الثالث: وهو **مشاركة الباعث**، وصفته أن تجتمع النيّتان ولا تفترقان، فلو لم يجتمعا ما تمّ العمل، كأن يتصدّق المرء بين يدي الناس لغرض الثواب ولغرض المدح، فلو كان منفردًا لم يدفعه مجرد قصد الثواب علىٰ الصدقة، كما لو كان المحتاج فاسقًا لا يبعثه مجرد الرياء علىٰ التصدق عليه، وحين اجتمع الباعثان تحركت الإرادة، ولنضرب مثلًا آخر: تقدمَ زيدٌ من الناس ليسألك حاجة، ولنفترض أنه يستحقها بوصفين: الفقر الذي أصابه، ووشيجة القرابة التي تربطه بك، فقضيتَ حاجته، فلكي تقيس قيمة عملك ليس أمامك سوىٰ أن ترجع إلىٰ التجربة التي

---

(١) الغزالي، إحياء علوم الدين (٤/ ٦٥) العراقي، طرح التثريب في شرح التقريب، (٢/ ٢٧). والسيوطي، الأشباه والنظائر، ص٤٠. وانظر: دراز، دستور الأخلاق، ٥٧١-٥٧٣

تجريها علىٰ نفسك، فإن كنت متأكدًا أنك حين يتقدم إليك أجنبي في حال الفقر ذاتها، أو أحد أقربائك الموسرين -يسألك نفس الحاجة-، فإنك تحس نفس الهزّة والأريحية، ففي هذه الظروف نحكم بأن في كل من الباعثين إذا انفرد سلطةً متساويةً علىٰ نفسك، وقد اجتمعا سويًّا فأقدمت علىٰ الفعل، وكان الباعث الثاني رفيق الأول، وكذلك الأمر في حالة العكس حينِ لا يظفر الأجنبي الفقير ولا القريب الغني بإحسانك، فإن الأسباب المنفردة تكون عديمة الفاعلية بدرجة متساوية، فأما إذا كنت تعرف مثلًا أنّ فكرة حاجة الغير تكفي -منفصلة عن أي اعتبار- لهدف إحسانك، وأن رباط القرابة لا أثر له سوىٰ تسريع حركتك، دون أن يطيق إثارتها -حينئذ تجب التفرقة بين الباعثَين.

الرابع: وهو **معاونة** الباعث، وصفته أن يكون أحد الباعثين مستقلًا والآخر تابعًا، ولأنه أضيف إليه ساعده وأعانه في القدرة، كمن كان له وردٌ من الصلاة وصادف أنه رآه الآخرون وهو يصلي، فصار الفعل أخفّ عليه بسبب مشاهدتهم، علىٰ الرغم من أنه لو كان منفردًا لم يترك صلاته، فالحكم للقوي فهذا لا يؤثّر في صحة عبادته، وإن كان الأكمل في حقه التسوية بين اطّلاع الناس وعدمه، والأسلم له كراهة اطّلاعهم.

ومن هذه الإرادات المتمايزة يمكن القول أنها تنحصر في ثلاثة مواقف: فإما أن يكون كلا الباعثين قويًّا، يكفي أحدهما دفعًا للعمل، وإما أن تكون قوتهما في اجتماعهما، وإما أن

أحدهما هو من يملك قوة الباعث، وأما البقية لا تعدو أن تكون عاضدةً أو مساعدةً، وهذا التمايز في البواعث تتباين جزاءاته، فلكلّ درجة من الإرادة -مهما ضعفَت أو قويَت- درجةً مقابلةً من الحساب ومناسبةً لها في الجزاء، فالمعتبر في ذلك هو مستوىٰ الإخلاص الذي يتحرك داخل القلب ويدفع الجوارح للعمل، فكلما صفت النيّة من البواعث والمؤثرات السيئة كان أدعىٰ إلىٰ حيازة الثواب كاملًا.

ويمكن تحديد مراحل النية الأخلاقية المجردة من خلال تقسيمها إلىٰ ثلاث مجموعات -كما قرر محمد دراز- وفقًا لمراحلها من النشوء إلىٰ توقُّفها قبل الفعل(١):

١- نيّة مع محاولة التنفيذ، وهي التي شرعت في العمل وقد تشكّلت لكنها لم تكتمل وتسمّىٰ (الفاعلة)، وأكبر تمثيل لها يتجسد في قوله ﷺ: «إذا التقىٰ المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار»، فقلت (أي الصحابي): يا رسول الله، هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: «إنه كان حريصًا علىٰ قتل صاحبه»(٢)، فهذه النيّة يتضح أنّ صاحبها إرادته جازمة في الشرّ، ولا فرق بينه وبين خصمه إلا في نتيجة الجهد، فقد بذل جهدًا لإسقاط خصمه فلم يفلح، فكان حاصلهما مشتركًا.

---

(١) دراز، دستور الأخلاق، ص٤٦٢-٤٦٦.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، رقم الحديث ٣١.

٢- نية منعت محاولتها منعًا طارئًا عرضيًا علىٰ الرغم من جاهزيتها، وتسمّىٰ (المعطَّلة) وأهلها أصحاب الأعذار القاهرة الذين قال رسول الله ﷺ عن أمثالهم: «إن بالمدينة أقوامًا ما سرتم مسيرًا ولا قطعتم واديًا، إلا كانوا معكم حبسهم العذر»[1]، فعدّهم من المجاهدين وهم لم يشاركوا في القتال، فصاحب هذه النيّة يطرأ عليه التوقف بعد عقد النية وأثناء الاستعداد للتنفيذ.

٣- نيّة فرضية، وأصحابها أولئك الذين يتمنّون أن يرزقهم الله مالًا وعلمًا ينفقونه في سبيل الله، أو المقابلين لهم الذين يتمنون نقيض ذلك بأن يرزقهم الله مالًا يبذلونه في وجوه المعصية والخسران، ووجدت هذه الحالة العقبة قبل معرفة العزم مما جعل النية لا تعدو أن تكون سوىٰ رغبة شرطية، لكن النيّة الأخلاقية كلما اقتربَت من العمل ازدانت بالقيم حتىٰ تصل إلىٰ القيمة الكاملة في العمل التامّ، وتكون الجزاءات حينها متباينةً بتباين المسافات بينها، يقول تعالىٰ ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [الزلزلة: ٧].

فالأول شرع في العمل لكن جهده لم يثمر نتيجةً لصالحه، فالإرادة جازمة مكتملة لكنها ناقصة الأثر، والثاني كانت لديه إرادة و(همّ) بالعمل لكن توقف اضطرارًا في منتصف الطريق

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، رقم الحديث ١٩١١.

أو بدئه، والثالث متمنٍّ علىٰ سبيل الرغبة، تشكَّلَت نيّته من خلال (حديث النفس والهواجس والخواطر)، وبعثت هذه النية الافتراضية لكنها لم تعزم أو تعمل.

المطلب الرابع
الشمول والتكامل
في العلاقة بين مفهومي الإرادة والنية

فرّق المقاصديون بين النيّة والإرادة، فقرروا أن الإرادة تتعلق بجنس الكسب، أما النية فإنها تتعلق بنوع ذلك الفعل تمييزًا له عن غيره، يقول القرافي إن النية: «إرادة تتعلق بإمالة الفعل إلىٰ بعض ما يقبله لا بنفس الفعل من حيث هو، ففرقٌ بين قصدنا لفعل الصلاة، وبين قصدنا لكون ذلك الفعل قربةً أو فرضًا أو نفلًا إلىٰ غير ذلك مما هو جائز علىٰ الفعل، فالإرادة المتعلقة بأصل الكسب والإيجاد هي المسمّاة بالإرادة، فالنيّة بذلك صفة تقتضي التخصيص لذاتها عقلًا شاهدًا أو غائبًا»[1]، وكما أن الإرادة أعمّ من النيّة من جهة المعنىٰ، فالإرادة تشمل النية وغيرها، فإن هناك

(١) القرافي، الأمنية في إدراك النية، ص٨

فرقًا آخر؛ وهو أن النيّة لا تتعلق إلا بفعل النّاوي، أما الإرادة تتعلق بفِعله وغير فِعله، كما نريد معونة الله وليست فِعلَنا[1]، حتىٰ حين الرجوع إلىٰ مفهوم النية -كما نبّه له ابن عابدين والعيني- نجد أنه يفيد معنىٰ العزم[2]، والعزم هو الإرادة الجازمة التي تعتبر جزءًا من الإرادة.

وهناك من رأىٰ نقيض ذلك، **مثل ابن القيم الذي قرّر أن النية هي القصد، ولكن بينهما فرقان: أحدهما: أن القصد معلّق بفعل الفاعل نفسه وبفعل غيره والنية لا تتعلق إلا بنفسه، فلا يتصور أن ينوىٰ الرجل فِعل غيره ويتصور أن يقصده ويريده، الفرق الثاني: أن القصد لا يكون إلا بفعل مقدور يقصده الفاعل، وأما النية فينوي الإنسان ما يقدر عليه وما يعجز عنه**[3]، بمعنىٰ أن النية تشمل كل عمل حادث أو من الممكن حدوثه، أما الإرادة فهي فِعل الأمر المقدور عليه وليس المتعذّر عمله.

والواقع أن الإرادة مهما بلغَت قوتها لا تستلزم القدرة أو التحقّق، وإنما تفيد: الرغبة «كما في إرادة فرعون استفزاز موسىٰ عليه السلام وبني إسرائيل من الأرض فلم يستطع، قال تعالىٰ: ﴿فَأَرَادَ أَن يَسْتَفِزَّهُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ فَأَغْرَقْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ جَمِيعًا﴾، وكما في

---

(١) الأشقر، عمر، مقاصد المكلفين، ص٢٨

(٢) ابن عابدين، رد المحتار علىٰ الدر المختار (١/ ٣٠٤). والعيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ١/ ٢٣.

(٣) ابن القيم، بدائع الفوائد ٣/ ١٩٠.

محاولة قوم إبراهيم إحراقه عليه السلام، قال تعالىٰ: ﴿فَأَرَادُواْ بِهِۦ كَيْدًا فَجَعَلْنَٰهُمُ ٱلْأَسْفَلِينَ﴾»[1]، وهذه آراء تتطابق مع ما قرّره ابن رجب من أن النية «تختص بفعل النّاوي الذي يرغب في عمله ويتحكم فيه، أما الإرادة فهي في ما لا يملكه الناوي كأن يريد الإنسان من الله أن يغفر له ويرحمه دون أن ينوي بذلك[2]، فإذا ارتفعت الإرادة بشكل إيجابي أصبحت نية»، من جهة أن هذه الإرادة مميلة للفعل إلىٰ بعض جهاته الجائزة عليه، تسمىٰ من هذا الوجه نية، فصارت الإرادة إذا أضيف إليها هذا الاعتبار صارت نية»[3]

ويمكن إذًا أن نذهب إجمالًا إلىٰ أن النيّة أخصّ حالًا من الإرادة، وذلك علىٰ اعتبارين: الأول من جهة معناها، فالإرادة إذا أُطلقَت تشمل النية وغيرها كحديث النفس والهمّ والعزم، والثانية من جهة أن النيّة لا تتعلق إلا بفعل النّاوي، والإرادة تتعلق بفعله وفِعل غيره، وبهذا تتضح بعض الفروق الطفيفة بين اللفظين وإن كان بينهما خصوص وعموم، وتحمل كل واحدة منهما معنىٰ الأخرىٰ، فإذا أُطلِق لفظ الإرادة شمل النيّة والقصد، وإذا أُطلِق لفظ النية أريد به القصد والإرادة.

---

(١) زيدان، رضا، الفرق بين المشيئة والإرادة في القرآن الكريم، ١٩ إبريل ٢٠٢٠م.

(٢) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، ص١٨.

(٣) القرافي، الأمنية في إدراك النية، ص٩.

وللنيّة الصالحة عدد من الضوابط يصحّ معها أن يُقال إنّ هذا العمل وافيًا معقودًا بنية محددة، وذلك للفرد المسلم العاقل المميِّز، وهذه الضوابط:

١- الضابط الأول: الاقتران بالمنوي بحيث تكون النيّة مقترنةً بالمنوي، لأن مبدأ العبادات لو خلا من النيّة لكان مترددًا بين القربة وغيرها، والأصل في كل نية أن تكون عقدها مع التلبس بالفعل المنوي بها أو قبل ذلك بشرط استصحابها، فإن تقدمَت النية وطرأت غفلة فوقع التلبس بالعبادة في تلك الحالة لم يُعتدّ بها، كما لا يُعتدّ بالنيّة إذا وقعَت بعد التلبّس بالفعل[1]، وذلك مثل من يصلّي لكنه لم ينوِ بصلاته الظهر فإنها لا تُحتسب ظهرًا، وقد قسّم الإمام القَرافي النيّة إلىٰ قسمين: فعلية موجودة، وحُكمية معدومة، فهو يرىٰ إذا نوىٰ المكلف أول العبادة فهذه نيّة فعلية، ولو قدّر وذهل عنها بقيت علىٰ حالها، فهذه هي النية الحكمية؛ لأن الشرع حكم لصاحبها ببقاء حكمها لا يعني أنها موجودة، وينطبق هذا علىٰ الإخلاص والإيمان والكفر والنفاق، بل إنه ينطبق علىٰ كل أحوال القلوب، إذا شرع فيها واتّصف بها كانت فعلية[2]

---

(١) ابن العربي، المسالك في شرح موطأ مالك، (١/ ٢١٠).

(٢) القرافي، الأمنية في إدراك النية، ص٤٢.

٢- والضابط الثاني: أن تتعلق بمكتسب للناوي فإنها مخصصة، وتخصيص غير المفعول المكتسب المخصص محال، ولذلك امتنعَت نيّة الإنسان لفعل غيره، لأنه غير مكتسب له[١]

٣- والضابط الثالث: أن يكون المعنىٰ معها معلوم الوجوب جازمًا به، فإن المشكوك تكون النية مترددة فلا تنعقد، لذلك لا يصحّ وضوء الكافر ولا غُسلُه قبل اعتقاد الإسلام، لأنه غير معلوم ولا مظنون[٢]، فمن الأهمية بمكان عِلم الناوي بما نوىٰ، وذلك أنه لا يتصوّر أن ينوي الإنسان شيئًا لا يعلمه -كما يشير ابن تيمية- فالنيةِ والقصد مشروط بمعرفة المقصود، فإذا لم يعرفه كيف يتقرّب إليه؟[٣] فلو نوىٰ الصلاة علىٰ أنه إن حضر فلان تركها، لا تنعقد نيته، ولو نوىٰ صومًا أنه إن شاء أفطر، لا ينعقد صومه، وهكذا المعاملات في جميع العقود مبناها علىٰ الجزم حتىٰ في المزح واللعب[٤]، فالنية تَتبَع العلم تلقائيًا، فإذا عرف المرء ما ينوي فِعله قصَده بالضرورة.

---

(١) الأشقر، مقاصد المكلفين، ص٢٥٨.

(٢) السدلان، النية وأثرها، ١/ ٣٧٣.

(٣) ابن تيمية، جامع المسائل، (٥/ ١٩٧).

(٤) الشنقيطي، محمد الأمين، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، (٩/ ٣٠٠).

المطلب الخامس
الفرق بين منطقتي الهم المفتوحة والعزم الجزائية

تتقارب مفاهيم الإرادة، والقصد، والنية، والعزم فيما بينها، فيكون بينهم خصوص وعموم، لكن هذه المفاهيم إذا استُعملَت منفصلة كانت لها درجات وخصائص مختلفة عن الأخرىٰ، ولذلك فرّق أهل العلم بين مفهومي الهمّ والعزم، فاعتبروا أن الهمّ أول الإرادة، بينما العزم إرادة فيها تصميم وجزم بإتيان الفعل وإمضاء الأمر، فإذا حدّث المرء نفسه مثلًا بأن يعمل سيئة، فإن الله يغفرها له ما لم يعملها أو يستقرّ بها خاطره أو يقترن به عزم مصمّم، فهي منطقة راحة مفتوحة تتشكّل فيها الرغبات والإرادات، فإن عزم علىٰ ذلك عزمًا مصممًا كُتب هذا العزم سيئةً، لكنها ليست نفس السيئة التي همّ بها؛ وذلك لأنه لم يعملها، فالإصرار والعزم معصية فإذا عملها كُتبَت معصيةً ثانيةً،

فإذا تركها خشيةً لله كُتبَت حسنةً[1]، وفي الحديث الشريف: «قالت الملائكة: يا رب، ذاك عبد يريد أن يعمل سيئة، فقال: ارقبوه فإن عملها فاكتبوها له بمثلها، وإن تركها فاكتبوها له حسنة، فإنما تركها من جرّائي»[2]، فصار هذا الترك الاختياري للعمل الفاسد -خوفًا من الله ومجاهدةً لنفسه- عملًا صالحًا ينال به الثواب من الله تعالىٰ، وفي الحديث الآخر يقول الرسول ﷺ: «إنّ الله كتب الحسنات والسيئات ثم بيّن ذلك، فمن همّ بحسنة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنةً كاملةً، وإن همّ بها فعملها كتبها الله ﷻ عنده عشر حسنات إلىٰ سبعمائة ضعف إلىٰ أضعاف كثيرة، وإن همّ بسيئة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنةً كاملةً، وإن همّ بها فعملها كتبها الله سيئةً واحدةً»[3]، فالهمّ كُتب له به أجر وثواب، حتىٰ في أمر المعصية إن تركها لوجه الله ﷻ وطاعة لأوامره، وهذا يعني أنّ من همّ فلم يعمل لعارضٍ غير رضاء الله تعالىٰ فإنه يأثم بتلك الإرادة.

وقد قرر بعض العلماء أطوار الإرادة الإنسانية في عدد من المراحل: فأول ما تبدأ الفكرة (**خاطرة**)، وهي آثار تحدث في قلب العبد تبعثه علىٰ الأفعال والترك وتدعوه إليها، وسمّيت كذلك

---

(١) النووي، المجموع، ١/٣٦٧.وابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ، (١٠/١٩٦).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الرقائق، رقم الحديث (٣١)، وفي رواية: (إنما تركها من جرائي) (صحيح مسلم، كتاب الإيمان، رقم الحديث١٢٩).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، رقم الحديث ١٣١.

لاضطرابها مثل خطرات الريح ونحوها[1]، وتعتبر **الخواطر هي المحركات للإرادات**»[2]، لكن السّبكي جعل (الهاجس) يسبق الخاطرة، وذلك في ترتيبه لمدارج النيّات في ما يعتري النفس من قصد المعصية، حيث حدّدها في خمس مراتب، الأولىٰ: **الهاجس**: وهو ما يلقىٰ فيها وهذا لا يؤاخذ به لأنه ليس من فعله، ثم جريانه فيها وهو **الخاطر**، ثم **حديث النفس**: وهو ما يقع فيها من التردّد، والخاطر وحديث النفس مرفوعان، ثم **الهمّ**: وهو ترجيح قصد الفعل من غير تصميم، ثم **العزم**: وهو قوة ذلك القصد والجزم به[3]، واشترط السّبكي في العفو عن حديث النّفس والهمّ ترك التكلّم والعمل، فإذا عمل يؤاخذ بشيئين همّه وعمله، ولا يكون همّه مغفورًا ولا حديث نفسه إلا إذا لم يعقبه إذاعة أو تنفيذ همّه[4]، وهو يستلهم هذا المعنىٰ من قوله ﷺ: «إن الله تجاوز عن أمتي ما حدَّثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم»[5]

وقسّم العلّامة ابن عثيمين مرحلة (الهمّ) إلىٰ قسمين: الهمّ الصالح، والهمّ الفاسد، فالأول يمرّ بمرحلتين، الأولىٰ: من همّ وبدأ في العمل ثم انقطع لسبب خارج عن إرادته فقد حاز الأجر

---

(١) الغزالي: منهاج العابدين، ص٦٢.

(٢) الغزالي: إحياء علوم الدين، (٣/ ٢٣).

(٣) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٥٥-٥٦- وابن تيمية، الفتاوىٰ، (١٥/ ٤٤٠).

(٤) الصديقي، دليل الفالحين، (١/ ٨٣).

(٥) صحيح البخاري، باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه، رقم الحديث (٢٥٢٨).

كاملًا، قال تعالىٰ ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠] والآخر من همّ بالعمل ولم يكمله مع القدرة عليه، فإنه تُكتَب له حسنةً كاملةً، أما الهمّ في السيئة فهو علىٰ ثلاث مراحل وتُكتَب جميعها وزرًا عليه، وذلك أنه يُكتَب علىٰ الإنسان ما عمله وهذا لا خلاف فيه، كما يُكتَب عليه ما أراده وسعىٰ فيه ولكن عجز عنه،؛ لدليل قول النبي -عليه الصلاة والسلام-: «إذا التقىٰ المسلمان بسيفيهما؛ فالقاتل والمقتول في النار»[1]، وكمن همّ أن يشرب الخمر ولكن حصل له مانع؛ فهذا يُكتَب عليه الوزر كاملًا لأنه سعىٰ فيه، والثالث يُكتب عليه ما نواه وتمنّاه، فيُكتب عليه لكن بالنيّة، وليس علىٰ العمل، ومن شواهده حكاية الرجل الذي أعطاه الله مالًا؛ فكان يتخبط فيه بغير حق»[2]

أما ابن تيمية فقد رأىٰ أن الهمّ بالسيئة إن تركها لغير الله لم تُكتب عليه سيئةً، مستدلًّا بما جاء في الحديث: «فإن لم يعملها لم تُكتَب عليه»، لكن يبدو أن الهمّ الذي يقصده هو الخاطرة، فهذا الرأي مبني علىٰ تقسيم الهمّ عند الإمام أحمد بن حنبل إلىٰ نوعين: (همّ خطرات) و(همّ إصرار)، وأن الهمّ الذي لا يحاسَب عليه إن تركه لغير الله هو همّ الخطرات، حيث ذكر أن همّ امرأة العزيز التي راودت يوسف -عليه الصلاة والسلام- هو من الهمّ

(١) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، رقم الحديث ٣١.

(٢) ابن عثيمين، مجموع الفتاوىٰ والرسائل (٥٠٨/٨).

الإصراري؛ لأنها فعلت مقدورها خلافًا ليوسف -عليه الصلاة والسلام- الذي كان همّه خطرة عابرة، فيخلُص ابن تيمية من ذلك أن الهمّ الإصراري مثل الإرادة الجازمة يعاقب الله عليها إن تركها لغير الله سواء كانت عجزًا أو غيره، وعلامة الإرادة الجازمة عند ابن تيمية من غيرها أن الإرادة الجازمة يسبقها مقدمات الفعل، ويقدم ابن تيمية دليلًا أقوىٰ في التفريق بين الهمّين اللذين ذكرهما الإمام أحمد، فهمّ الخطرات لا يلبث في النفس، خلافًا لهمّ الإصرار الذي وإن منعه العجز فهو باقٍ في نفسه سيعمله متىٰ سنحت الفرصة، كشارب الخمر الذي قد لا تتاح له إلا بعد مدّة من الزمن، فإن نيّته إذا قدر علىٰ شُرْبها شَربَها فلا يعتبر هذا تائبًا، فالإقلاع عن العمل علىٰ أمل العودة ليس من الإنابة في شيء[1]، وهذا التقسيم المكوّن من (الهم) و(العزم) معتبر في القرون الإسلامية المبكرة، حتىٰ أن ابن المبارك قال: سألت سفيان الثوري: أيؤاخذ العبد بالهمّة؟ فقال: إذا كانت عزمًا أوخذ[2]، يقصد بذلك أنه لا يؤاخذ بهمّ الخطرات، فإذا تطوّر وأصبح همًّا إصراريًّا فإنه يحاسَب عليه.

فالذي يظهر عند ابن تيمية أن الهمّ العابر لا يقترن به شيء من الأعمال الظاهرة، وبالتالي فلا عقوبة فيه، بل إن تركه أثيب علىٰ ذلك، أما الإرادة الجازمة فلا بد أن يقترن بها مع القدرة

---

(١) ابن تيمية، الفتاوىٰ، (١٠/٧٣٨-٧٤١).

(٢) ابن رجب، جامع العلوم ٤٥٧-٤٥٨

علىٰ فِعل المقدور، ولو بنظرة أو حركة رأس أو لفظة أو خطوة[1]، حتىٰ اعتبر ابن رجب أن الإرادة الجازمة بمثابة الفعل، يقول: «ومن سعىٰ في حصول المعصية جهده، ثم عجز عنها، فقد عمل»[2]، فالعقوبة والأجر يتعلق بالإرادة الجازمة والعزم وأثره، وفي حديث: «القاتل والمقتول في النّار»، دلالة علىٰ أن العقاب علىٰ من عزم علىٰ المعصية بقلبه ووطّن نفسه عليها[3]، وإن كان لا يلزم من كون القاتل والمقتول في النار أن يكونا في مرتبة واحدة من الجزاء، فالقاتل يعذَّب علىٰ القتال والقتل، والمقتول يعذَّب علىٰ القتال فقط كما قرر ابن حجر[4]، فليس بالضرورة تَساوي الجزاء في هذه المعصية لتفاوت الأعمال والنتائج عليها، فإن محصلتها أن أحدهما قُتل والآخر حيًّا، فلا تَساوي بين الأمرين، لكن الجزاء حاصل وإن اختلف العلماء في نوع الجزاء علىٰ العزم علىٰ الذنب، هل يكون بالغموم والهموم في الدنيا أم يقفه الله عليه يوم القيامة ثم يعفو عنه[5]

ونخلص من ذلك إلىٰ أنّ الهمّ -وما دونه مما لا يلبث في النفس- لا مؤاخذة به في الأعمال السيئة، وإنما يؤاخَذ بالعزم

---

(١) ابن تيمية، الفتاوىٰ، (٧/ ٥٢٨).

(٢) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، ص٤٥٦.

(٣) الصديقي، دليل الفالحين، ص (١/ ٧٦).

(٤) ابن حجر، فتح الباري، (٣٤/ ١٣).

(٥) ابن رجب، جامع العلوم، ص٤٥٧-٤٥٨.

الذي يُعتبر عند كثير من العلماء أنه الإرادة الجازمة، وتتدرج الجزاءات في الهمّات والعزوم وفقًا لدرجة كل نوع، فمن همّ وتوقف رجاء ثواب الله أعظم ممن همّ وأعيته الحيلة، ومن عزم علىٰ العمل وتوقف لا يُقارن بمن فعَل بجوارحه كالمتقاتلان بينهما، كما أن الإصرار علىٰ إرادة الإثم -كالزنا، والسرقة- مُحاسَبٌ به وإن لم يظهر له أثرٌ في الخارج، كما اتضح أن النيّة تبدأ هاجسًا ثم خاطرًا ثم حديث نفس، قبل أن تصل إلىٰ الهمّ والعزم، فهي مراحل متوالية يستطيع المؤمن خلالها أن يتخذ قراره من عدمه، فهي تعطي وقتًا كافيًا قبل تَشكُّل الإرادة الجازمة إلىٰ عملٍ أو قطع الارتباط بها إن كانت سيئة فيسلم من جريرتها، بل قد تتحول في حقه إلىٰ حسنة كاملة؛ مثوبة له علىٰ إصلاح نيته في اللحظة الأخيرة التي سبقَت العمل.

وفي هذا الشكل[1] قسّمت مستويات الإرادة إلىٰ مستويين:

المستوىٰ الأول: الهم العابر، وما يحويه من متعلقات منشأ الإرادة التي تبدأ بالهاجس ثم الخاطر، ثم حديث النفس ثم حقيقة الهمّ، ثم المستوىٰ الثاني: الهمّ الجازم، وهو حقيقة العزم.

---

(١) مستويات الإرادة من عمل الباحث.

الرقم	المرحلة	العلامة	الجزاء	المستوى[1]
١	الهاجس	انقداح الفكرة.	لا جزاء عليه في الخير والشرّ لأن صورته لم تتشكل.	
٢	الخاطر	جريان الفكرة في القلب تدعو للفعل أو الترك.	لا مؤاخذة به في الخير والشرّ لعدم القصد.	الهمّ العابر
٣	حديث النفس	تردد الفكرة في النفس.	لا مؤاخذة به بشرطين: ألا يعمل أو يتكلم بها.	
٤	**الهمّ**	ترجيح قصد العمل الصالح من غير تصميم.	يكتب حسنة إن لم يكملها ويكتب له الأجر كاملًا إن توقف بسبب خارجي.	
		ترجيح قصد الفعل السيئ من غير تصميم.	تكتب حسنة إن توقف وتكتب سيئة إن حدث مانع.	
٥	العزم	الإرادة الجازمة التي تسبقها مقدمات للفعل مثل: (نظرة، حركة، لفظة).	في الشر: يحاسب عليها في الخير: يؤجر عليها.	الهمّ الجازم

المطلب السادس
أشكال إتيان الأعمال
في استصحابها مع النية أو من دونها

تتباين الأعمال فيما بينها متىٰ ما كانت النية داخلةً فيها، أو من دونها، لذلك قسّمها المقاصديون إلىٰ عدد من الأقسام -وذلك قبل أن نلج إلىٰ أنواع النيات وتفاصيل الجزاءات عليها- وهي كالتالي:

أولها: **المعاصي**، وهي لا تتغيّر عن موضعها بالنيّة، فلا تنقلب المعصية طاعة بالنيّة، كالذي يغتاب إنسانًا مراعاةً لقلب غيره، وهي حالة (الأخلاق السيئة)، حيث يجتمع مع الإرادة السيئة فعلٌ سيئٌ غير أخلاقي.

ثانيها **الطاعات**: وهي مرتبطة بالنيّات في أصل صحتها وفضيلتها، كالذي ينوي أن يتقرب إلىٰ الله ﷻ، فإذا نوىٰ الرياء أصبحَت معصيةً، وقد يزيد ثوابها بالنيّة، كمن يقصد المسجد

طاعةً لله فيذكر الله ويتفكّر في آلائه، ويصلّي المكتوبة، ويتعرف علىٰ إخوة يحتسبهم في الله، وتُسمىٰ (الأخلاقية الكاملة)، حيث يكون العمل والنيّة حاضرَين ومتطابقَين، وصالحَين أيضًا.

وهناك طاعات في أصلها لكن دخلَت عليها نيّات سيئة في نفوس أصحابها أفسدَتها، وينقسم عمل الطاعة بالنيّة السيئة إلىٰ قسمين:

أ- عمل لازم لنفسه لا يُراد به وجه الله ولا يُؤجر عليه، بل قد يتحوّل إلىٰ معصية، كما لو صلّىٰ أو ذكر الله ليراه الناس، وهو رياء ويمكن تسميته بـ (الانحراف الأخلاقي)، وسيأتي الحديث عنه بالتفصيل في موضعه.

ب- عمل متعدٍّ لا يراد به وجه الله، لكن الآخرين يستفيدون منه كالصدقة والإصلاح بين الناس، يقول تعالىٰ: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤] فنفَىٰ الخير عن كثير مما يتناجىٰ به الناس إلا في الأمر بالمعروف، وخصّ منها: الصدقة والإصلاح بين الناس لعموم نفعِها، فدلّ ذلك علىٰ أن التناجي بذلك خيرٌ، وأما الثواب عليه من الله فخصّه بمن فعَله ابتغاء مرضات الله، يقول ابن رجب: «وإنما جعل الأمر بالمعروف من الصدقة والإصلاح

بين الناس وغيرهما خيرًا وإن لم يبتغ به وجه الله؛ لما يترتب علىٰ ذلك من النفع المتعدي»[1]

وثالثها: **المباحات**، وهو عمل ليس فيه معنىٰ العبادة ولا يؤجر عليه صاحبه أو يأثم به، مثل التنعّم بالأكل والشرب، والنوم، وهي حالة (الحياد الأخلاقي) وإذا احتمل النية يصير بها من الطاعات، ومن يغفل عنها فلا أجر عليها، ومن ذلك تطييب الجسد والملابس، فقد ينوي به نيةً حسنةً اتباعًا لسنة الرسول ﷺ فتصبح طاعةً، وقد ينوي به إظهار التفاخر أمام الآخرين زهوًا عليهم فيكون معصيةً.

ورابعها: أن يُحدث العمل بلا نيّة مطلقًا وهي حالة «البطلان الأخلاقي»، فيعمل المرء العمل دون أن يتصوّر في ذهنه مراده منه، سواء كانت غفلةً أو ذهولًا

(١) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، دار الحديث، ص١٥.

المطلب السابع
اختلاط المقاصد بين البطلان والقبول

حضت الشريعة علىٰ ضبط أصل العمل حتىٰ لا تدخل عليه حظوظ النفس والأهواء وثناء الآخرين، وحثّت علىٰ التقرّب إلىٰ الله تعالىٰ بإخلاص العمل له، لكن الأعمال الصالحة قد تعترضها بعض الإرادات الفاسدة، وهي علىٰ طورين: طور لا يمكن دخول الرياء عليه لانعقاده بعقد صحيح، وآخر يتأثر بما يدخل عليه من أهواء، فما هذان الطوران؟

الطور الأول هو: العمل الذي يتجزأ، كذكر الله ﷻ، وإنفاق المال، وقراءة القرآن، فإن ذلك يُبطل العمل ويُفسده، وقرّر ابن رجب أنه يجب تصحيح النية أصلًا وعرضًا، فإنه ينقطع بنيّة الرياء الطارئة عليه، ويحتاج إلىٰ تجديد نية[1]، وهذا الأمر

(١) ابن رجب، جامع العلوم، ص٢٥.

لا خلاف عليه، وسيأتي الحديث بشيء من التفصيل في مبحث الرياء.

أما الطور الثاني: فهو العمل الكلّي المتكامل المرتبط آخره بأوّله، فإذا كان أصل العمل لله ﷻ فإن اختلاطه بمقاصد أخرىٰ لا تضرّه إذا طرأ علىٰ العمل وكان ذلك خاطرًا عابرًا، وذلك كالصلاة والصيام، وُروي: «أن رجلًا قال: يا رسول الله، إن بني سلمة كلهم يقاتل، فمنهم من يقاتل للدنيا، ومنهم من يقاتل نجدةً، ومنهم من يقاتل ابتغاء وجه الله، فأيهم الشهيد؟ قال: كلهم إذا كان أصل أمره أن تكون كلمة الله هي العليا»[(١)]، وقال بعض العلماء: إنّ رؤية الآخرين لعمله الصالح واستبشاره بذلك لا يبطله، حتىٰ ولو أثنىٰ عليه الناس ومدحوه علىٰ عمله الصالح، فتغيُّر النيّة في وسط العمل لا يضرّها طالما بُنيت علىٰ مبدأ صحيح، ونقل القرطبي قولًا لابن العربي قال فيه: «إن من صلّىٰ صلاةً ليراها الناس ويرونه فيها فيشهدون له بالإيمان، أو أراد طلب المنزلة والظهور لقبول الشهادة وجواز الإمامة فليس ذلك بالرياء المنهي عنه، ولم يكن عليه حرج، وإنما الرياء المعصية أن يظهرها صيدًا للناس وطريقًا إلىٰ الأكل، فهذه نية لا تجزئ، وعليه الإعادة»[(٢)]، وهذا الرأي عند ابن العربي فيه نظرٌ وتوقُّف، ولو شرط

(١) مراسيل أبي داود، باب في فضل الجهاد، رقم الحديث ٣٢١.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٤٢٣).

ألا تكون هذه منطلق النية ودافع العمل وإنما عرَضَت له فقد تترجح وتُقبل، والله أعلم.

أما في مسألة حالات النيّة العبادية -لاسيما في مسألة الواجب الشرعي ومشاركته مع بعض الواجبات أو المندوبات أو المباحات- فقد فصّل العلماء فيها وجعلوا لها حالات أربع تتداخل وتتشابك فيما بينها، وهي كالتالي[1]:

الأولىٰ: فيمن أدخل مع **نيّة العبادة ما ليس بعبادة**، كمن نوىٰ الوضوء والتبرّد بالماء؛ وذلك لأن تبرُّد الجسد حاصل قصده وأثر عبادته، فلم يُجعَل قصده تشريكًا وتركًا للإخلاص، بل هو قصدٌ للعَبادة علىٰ حسب وقوعها؛ لأنّ من **ضرورتها** حصول التبرّد.

الثانية: أن ينوي مع العبادة المفروضة عبادةً أخرىٰ مندوبةً، وله أربع صورٍ وأحكام مختلفة، فالحكم الأول: جواز نيّة أَداء العبادة الواجبة ونية المندوب معًا، كمن نوىٰ بسلامه الخروج من الصلاة إلقاء السلام علىٰ الآخرين، والحكم الثاني: جواز العبادة الواجبة واستبعاد المندوب، كمن نوىٰ أن يتطوع لأداء الحج فإنه يقع فرضًا، والحكم الثالث: جواز العبادة ندبًا وسقوطها فرضًا، كمن يتصدق بدراهم معدودة ناويًا الزكاة وصدقة التطوع، فإنها لا تقع زكاةً بل صدقة تطوّع، والحكم الرابع: سقوط الأمرين معًا

(١) البهوتي، كشف القناع (٢٢٣-٢٢٦).

وبطلانهما، كالذي كبّر تكبيرةً واحدةً مع الإمام علىٰ اعتبار أنها تكبيرة الإحرام والركوع، فإن الصلاة لا تنعقد للتشريك بينهما.

الثالثة: أن ينوي مع المندوب مندوبًا آخر، فإنهما لا يحصلان بهذه الطريقة.

الرابعة: أن ينوي مع العبادة شيئًا آخر وهما مختلفان، كأن يقول لزوجته: أنت عليَّ حرام، وينوي الطلاق، والأصح أن يخيّر بينهما، فما اختاره من نيّة ثبت وقوعه.

فهذه الحالات الأربع هي حالات مشاركة إرادية للفعل المراد به مسألة التعبد الشرعي، واختلفت درجاتها من الجواز إلىٰ الحرمة بحسب نيّة صاحبها، وهذه قضايا مجملة، وسنتعرض لبعض مسائلها الأخلاقية دون الدخول في تفاصيلها الفقهية.

المطلب الثامن
حضور النية في المشهد الاجتماعي

المباني ليس دليلًا علىٰ المعاني دائمًا، فقد يظهر الفرد علىٰ هيئة يظنّه الناس في أعلىٰ صور الكبر والانتفاخ ولكنه في الحقيقة خلاف ما يظهر للناس، **وإنما يُظهر أثر النعمة التي عليه لغاية تربوية**، وكان أكثر من يحتاط لدينه ويستبرئ لأفعاله من الدخن صحابة رسول الله -رضوان الله عليهم-، حتىٰ ظنّوا مرة أن من تَزيّن بالثوب الحسن والنعل الجميل قد ارتكب إثم الزهو المحرّم، فقال ﷺ لهم مصححًا: «إن الله جميل يحب الجمال، الكبر بطر الحق، وغمط الناس»[1]، فإذا أظهر الإنسان التجمّل والتزيّن علىٰ اعتبار إشاعة فضل الله عليه والحديث بنعمته؛ فهو من السلوك المحمود، كما قال ﷺ: «إنَّ اللَّه يُحبُّ أن يرىٰ أثرَ نعمته عَلَىٰ

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، رقم الحديث ١٦٠.

عبدِه»[1]، بل ذهب بعض أهل العلم أنه لو أشاع هذا الملبس الجميل لطلب الجاه والتوقير بغير عبادة، قاصدًا الثناء عليه بالنظافة والجمال ونحو ذلك فلا بأس عليه، ووجه جواز ذلك أنه ليس فيه ما في الرياء المحرم من التلبيس بالدين والاستهزاء برب العالمين[2].

فالنّية عمل قلبي لا يمكن الحكم عليه بظاهر الأفعال مطلقًا، وإنما يكون الحكم علىٰ التعامل مع هذه المشاهد، سواء كان ملبسًا جميلًا، أو مالًا كثيرًا، أو مركوبًا طيبًا، وقد قال ﷺ: «لا بأس بالغنىٰ لمن اتقىٰ»[3]، فجامع المال ومالكه لا له ولا عليه، وإنما ينقاد المرء للغريزة في التملك، لكن إذا جمَعه وهو يتصوّر أبعاده الاجتماعية -إعفاف نفسه وأولاده ومساعدة مجتمعه والمحتاجين فيه- فهو أمر مشروع تقرّه الشريعة وتحثّ عليه، فلا قيمة للنيّة والإرادة إذا كان الإنسان لا يمارس عملًا إلا لمجرد أنه من المتاع الحسن، بل يجب أن تنبعث منه وجهة شرعية صالحة أيًّا كانت.

ومن الأمور الاجتماعية التي تدخل فيها النيّة: سائر المعاملات الزوجية، سواء كان في أحكام النكاح والطلاق أو حتىٰ التعامل مع الزوجة علىٰ مستوىٰ المعاش اليومي، ومن

---

(١) سنن الترمذي، كتاب الأدب، رقم الحديث ٢٨١٩.

(٢) ابن حميد، نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول (١٠/ ٥٥٤).

(٣) سنن ابن ماجه، كتاب التجارات، رقم الحديث ٢١٤١.

ذلك أن الزوجة تطلُق إذا نوىٰ زوجها بلفظة قريبة من معنىٰ الطلاق، قال السيوطي في معنىٰ ذلك: «إنها إذا قارنت كنايةً صارت كالصريح، وإن أتىٰ بصريح طلاق ونوىٰ طلقتين أو ثلاثًا وقع ما نوىٰ، وإن نوىٰ بالصريح غير مقتضاه دِين فيما بينه وبين الله تعالىٰ، ولا يُقبل منه الظاهر»[1]، وهذا يعني أن الشريعة تربي علىٰ حسن التعامل مع الزوجة، في أخص المعاملات وفي أعظمها مما يدخل في حق الزوجية.

وقد أجمع الفقهاء أن من ثبت بالدلائل والشواهد قد ضارّ زوجته العفيفة وأحدث معها شقاقًا بلا مبرر وخلافًا بلا سبب رغبةً منه في أن تفارقه زوجته أو تخلعه وتعيد له مهر الزواج، أجمعوا أنها تُنزَع منه بلا مقابل ولا حق له في مال الخلع أبدًا، وذلك جزاءً لهِ بنقيض مقصوده المخالف ونيّته السيئة، ولو عضلها لتفتدي نفسها منه ولم تكن زنت حُرم عليه هذا المال المُستردّ، بل عدّ الفقهاء هذا المال -إن أخذه- زقومًا ونارًا تلتهمه، وعقوبةً في الدنيا وعذابًا في الآخرة، حتىٰ ولو لم يطّلع الناس علىٰ هذه النيّة وكتَمها عنهم ولم يُبدها لهم، ولكنها كانت قائمةً في قلبه وباعثةً لهذا الأمر، يقول الله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا۟ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ۚ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ﴾ [النِّسَاءِ: ١٩] وقد أجازت الشريعة حق الرجعة للزوجة، بل رغّبَت

---

(١) السيوطي، منتهىٰ الآمال، ص٥٩.

فيها إن كان في هذه الرجعة مصلحة أو نفع علىٰ الطرفين كتربية الأولاد وإعادة الألفة، إلا أن هذه الرجعة اشتُرِطَ فيها أيضًا عدم وجود نيّة أو دافع للإضرار بالزوجة[1]، فعند ذلك تصبح هذه الرجعة محرّمة في الباطن، قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ٢٣١] وفي قوله سبحانه ﷻ: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨] نصٌّ صريحٌ أنّ فرصة إرجاع الزوجة لقاصد الصلاح متاحة، فإذا أراد الإضرار والضرار لم يُمكَّن منها لسوء مقصده، وكل ذلك غايته الحفاظ علىٰ هذا الرابط الأسري الوثيق بين الزوجين الذي يشكّل اللُّحْمَةُ والسَّدَىٰ لنسيج المجتمع المتماسك.

فالإسلام دين يتسم بالشمول والتوازن في مراعاة الحياة الاجتماعية وحفظ أواصر الأسرة وروابطها، بل أحد مقوماته المركزية أنه كلٌّ متكامل لا يفصل بين استقرار المجتمع المسلم والالتزام بالدين القويم، فالقيام بالمهمات والواجبات الزوجية والأسرية هو تديُّن بحد ذاته في جانب المعاملة إذا دخلَته النيّة الصالحة، ولذلك قال ﷺ: «ولستَ تنفق نفقةً تبتغي بها وجه الله تعالىٰ إلا أُجرتَ بها، حتىٰ اللقمة تجعلها في فيّ امرأتك»[2]، فإن وضع اللقمة في فم الزوجة يكون من باب الملاعبة وعلىٰ سبيل الملاطفة، فإذا قصد بهذه اللقمة وجه الله تعالىٰ حصل له المثوبة

(١) المطيري، النية الصالحة وأثرها في الدعوة إلىٰ الله.

(٢) صحيح مسلم، ١٩١١.

فضلًا عن الأجر العظيم في باب القوامة والنفقة المنزلية، بل إنّ في قوله ﷺ: «إن المسلم إذا أنفق علىٰ أهله نفقةً، وهو يحتسبها، كانت له صدقةً»[1]، دلالة علىٰ أن مسألة نفقة الأولاد من التديّن، وفيه قضاء احتياجاتهم من الطعام واللباس، وقد ورد أنه قيل للإمام أحمد بن حنبل: إن رجلا قال: لا أكتسب حتىٰ تصح لي النية، وله عيال، فقال: «إذا كان يجب عليه نفقتهم، فمن النية صيانتهم»[2]

(١) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، رقم الحديث ١٠٠٢.

(٢) الرباط، الجامع لعلوم الإمام أحمد، ٩/٢٨.

المطلب التاسع
ارتياض البواعث النفسية
يحفز انعقاد النيات واكتساب الأعمال

عزا العلماء ظهور كل الأعمال إلىٰ باعث المحبة الخالصة، بل اعتبروها أصلًا لكل نيّة، فكل إرادة وعمل دخل عليها الحب قبل ظهورها، فالحب إذًا يحرك إرادة القلب -كما يصرح بذلك ابن تيمية-، فكلما قويَت المحبة في القلب طلب القلب فِعل المحبوبات، فإذا كانت المحبة تامّةً استلزمَت إرادةً جازمةً في حصول المحبوبات، فإذا كان العبد قادرًا عليها حصَّلها، وإن كان عاجزًا عنها فعَل ما يقدر عليه من ذلك[1]، حتىٰ قيل: إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه ما بلغ منزلته العالية إلا لما كان في صدره من

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ، (١٠/ ١٩٢).

المحبة الخالصة لله ورسوله والنصيحة لعباده[1]، وهذه البواعث النفسية ربما كانت محفزًا لعمل الخير بمحبتها له، وربما كانت محفزًا لعمل الشر بمحبتها له أيضًا وهكذا.

والمحبة المحمودة -كما يقرّر ابن تيمية- هي المحبة النافعة، «وهي التي تجلب لصاحبها ما ينفعه وهو السعادة، والضارة هي التي تجلب لصاحبها ما يضرّه وهو الشقاء»[2]، فالإنسان يختار ما ينفعه في الدنيا والآخرة، فلا يفضّل عليه ما يتضرر به، إلا إذا هيمنَت النفس علىٰ الإنسان فإنها تختار ما تجهله سواء كان يضرها أو ينفعها، أما إذا وجدَت عقلًا وخبرةً وعلمًا فإنها تعقلها عن فِعل المكروهات والمحرّمات، فلا يمكن أن يَحدث عمل من غير أن يسبقه محبة أو إرادة، وقد توهَّم بعض المتصوفة المغالين خلاف ذلك، فالصوفي منهم يعتقد أن الكمال الخلقي مرهون بانعدام الإرادة، وهو وهمٌ يقعون فيه إذا تعرَّضوا لحالة الفناء التي لا يشعرون فيها بشيء، ويظنون أن غياب الشعور غيابٌ للإرادة، والقاعدة التي يقررها ابن تيمية أن: الحُبّ التام مستلزم للإرادة التامة الموجبة للفعل مع القدرة، والبغض التام مستلزم للكراهة التامة المانعة للقدرة، فإذا كان العبد قادرًا علىٰ محبات الحق

(١) ابن رجب، رسائل ابن رجب، (٤/ ٤١٤).

(٢) ابن تيمية، جامع الرسائل، (٢/ ٢٠٢).

ولا يفعلها فلضعف محبتها في قلبه، أو وجود ما يعارض الحق مثل محبته لأهله وماله[1]

وقد عبّر الغزالي عن حقيقة النية بأنها انبعاث النفس وتوجُّهها وميلُها إلىٰ ما ظهر لها أن فيه مصلحتها، وهذا الميل إذا لم يكن موجودًا لا يمكن اختراعه واكتسابه بمجرد الإرادة، فلا يمكن صرف القلب إلىٰ أمر ما حتىٰ تُكتسب دواعيه، فإذا لم يعتقد الإنسان جدوىٰ نفع هذا الأمر فلا يمكن أن يفعله، وهذا يعزّز ضرورة وجود المعرفة، والدواعي وصوارفها لها مبرّرات عديدة تختلف من شخص لآخر، ويمثّل أبو حامد الغزالي بغلبة شهوة النكاح علىٰ الفرد، فإنه إذا لم يعتقد نيّةً حقيقيةً في الولد ولم يستحضر ذلك تديّنًا ولا تزيّنًا، لا يمكنه أن يحصّل ذلك، وستكون نيّته متوجهةً إلىٰ قضاء الشهوة فحسب، فكيف ينوي الولد؟ وهذا الكلام الذي أثاره الغزالي مُشكلٌ، وقد يوقع في مذهب الجبرية كون إرادة الإنسان غير حرّة، وربما نجد أن الحل الذي طرحه بعد ذلك يخرجه من هذه الإشكالية التي وقع فيها، لذلك فهو يدعو إلىٰ اكتساب هذه النية بتقوية الإيمان بالشرع وزيادة الإيمان بعظم ثواب الساعين في تكثير أمة محمد ﷺ، يقول: «فإذا فعل ذلك ربما انبعث من قلبه رغبة إلىٰ تحصيل الولد للثواب، فتحركه تلك الرغبة وتتحرك أعضاؤه لمباشرة العقد، فإذا انتهضت القدرة

---

(١) ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، جامع الرسائل والمسائل، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الرياض: دار العطاء، ١٤٢٢هـ، (٢/ ٢٨٩).

المحركة للّسان بقبول العقد طاعةً لهذا الباعث الغالب علىٰ القلب كان ناويًا[1]، وقد حجّر الغزالي واسعًا؛ إذ إن قضاء الوطر مجردًا يتعيّن فيه الأجر والجزاء وفقًا للتوجيه النبوي: «يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج»[2]، وتحصل المثوبة به ولو لم ينوِ الولد، بل قد يكون من الصعوبة أن ينوي الولد قبل فِعل الزواج؛ لأن الملزوم تابع للّازم، وربما أراد الغزالي بذلك تحفيز الشباب علىٰ هذه الإرادات كأسلوب تربوي ناجع يؤثر في نفوسهم وهممهم.

ومن الوسائل المعينة علىٰ اكتساب بواعث الخير: تجنُّب المعاصي والآثام، فإن اقتراف الذنوب والمعاصي يؤثر علىٰ حياة القلب، وإذا تأثر القلب الذي يُعد مستودع النوايا الطيبة والإرادات الصالحة فإنه لا يتحرك إلىٰ فعل الخير ولا يتنبّه إلىٰ موارد المعروف، ويكفي في شؤم المعصية ما قاله ابن القيم من أنها: «تُضعِف القلب عن إرادته، فتَقوَىٰ إرادة المعصية، وتَضعُف إرادة التوبة شيئًا فشيئًا إلىٰ أن تنسلخ من قلبه إرادة التوبة بالكلية»[3]، ونقل أبو طالب المكي عن أهل العلم قولهم في ذلك: «خصلتان هما كمال أمرك: تصبح ولا تهيم لله تعالىٰ بمعصية، وتمسي

---

(١) الغزالي، إحياء علوم الدين، (٤/ ٣٧٤).

(٢) صحيح مسلم، كتاب النكاح، رقم الحديث ١٤٠٠.

(٣) ابن القيم، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر، الداء والدواء، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ١٤٢٩، ص١٤١.

ولا تهيم لله تعالىٰ بمعصية، وإن نعمة الله تعالىٰ أكثر من أن تحصوها، وإن ذنوبكم أخفىٰ من أن تعلموها، ولكن أصبحوا توّابين وأمسوا توابين يغفر لكم ما بين ذلك»[1]، وهذا التوجيه التربوي الذي نبّه إليه أبو طالب المكي يشير إلىٰ قضية استحضار إدامة الطاعة لله ﷻ وعدم قَطعِها علىٰ أي وجهٍ كان، ومتىٰ ما التزم الإنسان إرادة الأمر الشرعي والرغبة في محابّ الربّ نال الأجر والثواب واستقامت أحواله، فالمعاصي تُضعف الفؤاد عن نية الخير، فتنشط بذلك إرادة المعصية، وقد رُوي أن الإمام مالكًا قال للشافعي حينما قرأ عليه وأُعجِب بفطنته وذكائه: «إني أرىٰ الله قد ألقىٰ علىٰ قلبك نورًا، فلا تُطفئه بظلمة المعصية».

---

(١) أبو طالب المكي، قوت القلوب، (٢/ ٢٦٨).

المطلب العاشر
مساواة أصحاب الإرادات المعذورة لأصحاب الأعمال المأجورة

النيّة الصالحة المجردة لا تعدل العمل الصالح المنوي الذي بذله صاحبه، إلا في حال كان صاحب النية قادرًا علىٰ العمل وقد عزم عليه لكن تعذّر فِعله المراد، وأما غير ذلك فإنّ له أجر النية الحسنة فحسب، حتىٰ حصول الأجر علىٰ النية المجردّة أيضًا ليس علىٰ إطلاقه وإنما يتطلّب ضوابط محددة، منها أن تكون نيّته صادقة، فإذا كان الإنسان قادرًا علىٰ الفعل ولم يفعل، بل جعل يستطرد ويتمنّىٰ حتىٰ صارت رجاءات غير عازمة فليس له شيء منها، كما يشترط لمعادلة النيّة المجردة لأجر العمل أن يكون الفعل ممكنًا بالنسبة له، وهذا كعموم الأفعال الصالحة الممكنة في كل زمان، كالصدقة، وطلب العلم، والجهاد في سبيل الله، فالنية الصالحة مرغوبة، والشريعة أقرّت مسألة التساوي والمشاركة

في الأجر لأصحاب العذر، وهم القادرون علىٰ فعله لولا ما عرَض لهم من العلة المانعة، قال ﷺ: «إنّ بالمدينة لرجالًا ما سرتم مسيرًا ولا قطعتم واديًا إلا كانوا معكم، حبسهم المرض»[1]

فمن عجز عن الفعل بعد أن نواه عليه إتيان عملٍ مشابهٍ له؛ «لأنه لو كان صحيح النيّة لعملِ ذلك البدل، فعلىٰ هذا يكون حصول الأجر مشروطًا بعدم وجود المقدور عليه»[2]، أما إذا شرع في العمل الصالح وعرض له ما يمنعه فقد وقع أجره علىٰ الله ﷻ، يقول ابن تيمية: «من نوىٰ الخير وعمل منه مقدوره وعجز عن إكماله كان له أجر عامل»[3]، ويُفهم من ذلك أن من نوىٰ الشرّ وابتدره لكنه أعيق عن إكماله أنه ينال سخط الله تعالىٰ وغضبه.

فالأعمال إذًا تستمدّ قيمتها من النيّة، لذلك فإن النيّة الصادقة الحقيقية يقرنها الله ﷻ بالعمل المنجز الذي أدّاه المؤمن ولو لم يفعله، وذلك حين يصرفه أمرٌ ما عن هذا العمل، قال رسول الله ﷺ: «إن الله ﷻ قد أوقع أجره علىٰ قدر نيته»[4] لأحد الصحابة رضوان الله عليهم الذي مات علىٰ فراشه وكان قد تجهّز للخروج إلىٰ الجهاد، وفي هذا دلالة علىٰ هذه الأهمية التي تنطلق منها النية، فالنية الصادقة تبلّغ مبلغ العمل الصالح وتزن أجوره،

(١) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، رقم الحديث ١٩١١.

(٢) ابن عثيمين، مجموع الفتاوىٰ، (٧/ ٢٤٤).

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ، (٢٢/ ٢٤٣).

(٤) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، رقم الحديث ٣١١١.

يقول الرسول ﷺ: «من سأل الله الشهادة بصدق بلَّغه الله منازل الشهداء، وإن مات علىٰ فراشه»[(١)]، فالمبدأ الأعظم للأخلاق صدق النية التي تتلمس كل حركة وطاقة للوصول إلىٰ رضا الله سبحانه وتعالىٰ.

وقد قرر العلماء أن المعادلة بين النيّتين تكون في أصل العمل، ويتمايز صاحب العمل المجتهد فيه بتضاعف الأجور عن غيره، يقول ابن رجب: «وقد حمل قوله: (فهما في الأجر سواءٌ) علىٰ استوائهما في أصلِ أجرِ العمل دون مضاعفته، فالمضاعفة يختصُّ بها من عَمِل العمل دون من نواه فلم يعمله، فإنَّهما لو استويا منْ كلِّ وجه، لكُتِب لمن همَّ بحسنة ولم يعملها عشر حسناتٍ، وهو خلاف النُّصوصِ كلِّها»[(٢)]، وفي الآية القرآنية الكريمة يقول الله تعالىٰ عن جزاء الفريقين المختلفين: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾ دَرَجَٰتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً﴾ [النساء: ٩٥-٩٦] ونقل ابن رجب عن ابن عباس رضي الله عنهما مسألة التفاوت في المرتبة بين أهل النيّة الخالصة الذين لم يعملوا، وبين الذين قاموا بالعمل، «فالقاعدون المفضَّلُ عليهم المجاهدون درجة:

---

(١) صحيح مسلم، باب استحباب طلب الشهادة في سبيل الله تعالىٰ، رقم الحديث: ١٩٠٩.

(٢) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (٢/ ٣٢١).

همُ القاعدون من أهلِ الأعذار، والقاعدون المفضَّل عليهم المجاهدون درجاتٍ: هم القاعدون من غير أهل الأعذار»[1]، فأصحاب النية المتحققة والأخرىٰ المخففة لهم الأجر والحسنات جميعهم (من هم بحسنة فلم يعملها) ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ . . .﴾، وكما شملهم الإيمان فإنه يشملهم الثواب جميعًا، وإن كانوا ليسوا جميعًا علىٰ درجة واحدة من الأجر.

وقد ساوىٰ الرسول ﷺ بين بعض الأعمال في الأجر، وذلك إذا تساوىٰ الجهد فيها كما في أجر الشهادة، فإن الشهادة هي القتل في سبيل الله، فأدخلَت الشريعة سبعة مصارع أخرىٰ شبيهة بالقتل في الألم والبشاعة، يقول ﷺ: «**الشهادة سبع سوىٰ القتل في سبيل الله: المطعون شهيد، والغرق شهيد، وصاحب ذات الجنب شهيد، والمبطون شهيد، وصاحب الحريق شهيد، والذي يموت تحت الهدم شهيد، والمرأة تموت بجمع شهيد**»[2]

وعلىٰ الرغم من أن علماء الحديث ضعّف الأثر المروي عن الرسول ﷺ: «نية المؤمن خير من عمله، وعمل المنافق خير من نّيته. .»[3]، إلا أن أبا حامد الغزالي -من باب الاعتبار- قرّر أن نّية المؤمن المصاحبة لجملة طاعاته وأعماله الصالحة أفضل

---

(١) ابن رجب، جامع العلوم، (٢/ ٣٢١).

(٢) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، رقم الحديث ٣١١١.

(٣) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم الحديث ٢٢١٦.

من عمله المجرّد الذي هو من جملة طاعته[1]، فنيّة الطاعة بحدّ ذاتها هي مؤشر علىٰ إرادة الخير المنبعثة من قلبه، مما يدلّ علىٰ سلامة المحل وهو القلب الذي يملك الجوارح، فتتحرك بناء علىٰ أمره ونهيه، وقد ذكر الرازي عددًا من الوجوه المقصودة في هذا الأثر، منها: أنّ المبتغىٰ من جميع الأعمال تنوير القلب بمعرفة الله وتطهيره عما سوىٰ الله، فالنيّة صفة القلب وليس الفعل، وتأثير صفة القلب أقوىٰ من تأثير صفة الجوارح في القلب، كما أنه لا معنىٰ للنيّة إلا القصد إلىٰ إيقاع تلك الأعمال طاعةً للمعبود وانقيادًا له، وإنما يراد بالأعمال ليس حفظ التذكر بالتكرير، فيكون الذكر والقصد الذي في القلب بالنسبة إلىٰ العمل كالمقصود بالنسبة إلىٰ الوسيلة، ولا شك أن المقصود أشرف من الوسيلة فكانت النية أفضل من العمل[2]

(١) الغزالي، الإحياء، ص١٨٨٢.

(٢) الرازي، مفاتيح الغيب، (٨/٤).

المبحث الثاني

مسالك النية الأخلاقية الحسنة وضروبها

تعتبر النية الحسنة انبعاث القلب نحو أداء الأعمال الصالحة، وعبّر محمد دراز عن هذا الانبعاث بأنه: حركة تعدل بها الإرادة الطائعة عن كل شيء طوعًا أوكرهًا، ظاهرًا أو باطنًا، كيما تتوجه نحو الجانب الذي تتلقىٰ منه الأمر. وقرر أنها: انفصال عن الناس وعن النفس، واتصال بالمثل الأعلىٰ، والأكمل: الله جل وعلا[١]، فهي توجُّه إرادي ينبعث من النفس لعمل الخير الذي يأمر به الله ﷻ، أو ترك المحظور الذي ينهىٰ عنه ﷻ، وينعكس هذا التوجّه علىٰ جميع أقواله وأفعاله وكافة أحواله.

وتُعدّ النيةُ الصالحة قرينة الفضائل الكبرىٰ في الشريعة إن لم تكن أحد أصول الدّين الكبرىٰ، لما لها من أهمية في توجيه العمل وتحديد مساره، قال رسول الله ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا»[٢]، فهناك مقاربة بين النية التي تتاح لكل مؤمن منذ مبعث الرسول ﷺ حتىٰ قيام الساعة -ويستطيع بسببها بلوغ أجر الأعمال الكبرىٰ التي انقطعت في الإسلام- وبين الهجرة التي انقطعت بفتح مكة، وفي هذا تعزيز لنيّة الخير والتبشير بالثواب الكبيرِ عليها، وتربية للجيل علىٰ استدراك الأبواب الكبرىٰ للفضائل الأخروية العظيمة، يقول داود الطائي: رأيت الخير كله إنما يجمعه حسن النية، وكفاك به خيرًا

---

(١) دراز، دستور الأخلاق، ٤٨٥

(٢) صحيح البخاري - كتاب الجهاد والسير حديث رقم ٢٦٥٦

وإن لم تَنْصَبْ»[1] ومن ذلك يمكن توجيه الإرادات لتكون داخل المجال الأخلاقي الفاعل، بل لتكون قائدة الأخلاق ورائده إلىٰ الخير وأعمال البر والمعروف.

وقد خُصّت النية في غالب الاستعمال بعزم القلب علىٰ أمر من الأمور[2]، أما محمد دراز فجعل من هذا (الانبعاث، العزم) الثاوي في القلب عملًا ظاهرًا حين قرّر أنها حركة إرادية، والواقع أن حقيقة العزم الإرادية تتشكّل وفق مرحلتين: فتبدأ أولًا بسلوك الطريق، ثم تأتي ثانيًا بالمداومة علىٰ الأعمال بعد الدخول فيها، فلو كان عملًا صالحًا اتصل العزم به ثم انتقل به من طورٍ إلىٰ طور لبلوغ الكمال، فالأهم هو نقطة البدء وسلوك الطريق حتىٰ يتجاوز نقطة الصفر الشاقّة بالصبر والثبات، وتلك هي العزيمة، وقد جعل ابن رجب هذه الخطوة مفصليةً في التحول النفسي قد ينتقل الكافر بها من الكفر ويدخل في الإسلام، وبها يحصل للعاصي الخروج من المعصية والدخول في الطاعة، بل ربما حّددت وجهة أعماله المستقبلية وفقًا لحركة هذه الانطلاقة، «وعون الله للعبد علىٰ قدر قوة عزيمته وضَعفِها، فمن صمّم علىٰ إرادة الخير أعانه وثبته»[3]، ومن وعىٰ هذه الخطوة بدأ في وضع قدمه علىٰ بداية الطريق، وأصرّ علىٰ بلوغه وصبر علىٰ وعثائه.

---

(١) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، ص٦٨.
(٢) الفيومي، المصباح المنير، (٢/ ٦٣٢).
(٣) ابن رجب، الرسائل، (١/ ٣٤٤).

وسنعرض في هذا المبحث لعدد من المسائل المهمة في مسالك النية الأخلاقية الصالحة وهي كالتالي:

المطلب الأول
(ترشيد الأعمال)
القلوب المقتصدة تكفيها الأعمال القاصدة

يعتبر القلب مستودع النيّات، وذلك لما يملكه من قوتين: قوة المعرفة، وقوة الإرادة، فلا عمل للقلب إلا بهاتين القوتين، فمهمة قوة المعرفة إدراك الحق، ومهمة قوة الإرادة طلب الحق لأن النيّة تحدد الوجهة والمسار للعاملين، ويكون انعقادها في القلب (ملك الأعضاء) ولذلك اعتبر التيمي أنّ النية: وجهة القلب[1]، فيما عبّر بعض العلماء عن ماهية النيّة أنها: علم القلب بالعمل المراد[2]، فالأعمال تختلف نتائجها وآثارها من ثواب أو عقاب بحسب ما يكون في قلب صاحبها من النية، -فسادًا

(١) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (١/ ٢٣).
(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ، (١٨/ ٢٦٢).

وقبولًا وردًّا وكمالًا ونقصًا- باعتبار اختلاف مقاصدها، ومعنىٰ ذلك أن النيّة تحصل بالعلم وليس بالتلفّظ، بل إن التلفظ عدّه بعض العلماء بدعةً، والتكلم بها هوس وهذيان، يقول ابن تيمية: «إن النيّة في قلب الإنسان، ويعتقد بعض الناس أنها ليست في قلبه، فيريد تحصيلها باللسان وتحصيل الحاصل محال»[1]

فيتفق أهل العلم أن محلّ النيَّة القلب -كما يقول ابن قُدامة- إذ هي عبارةٌ عن القصد، ومحلُّ القصد القلب، فمتىٰ اعتقد بقلبه أجزأه، وإن لم يلفظ بلسانه وإن لم تخطر النية بقلبه لم يجزه، ولو سبق لسانه إلىٰ غير ما اعتقده لم يمنع ذلك صحة ما اعتقده بقلبه»[2]، وفي ذلك يقول الشاعر[3]:

إِن يسلب القَومُ العدىٰ
مُلكي وتسلمني الجُموعُ
القَلبُ بَينَ ضُلوعِه
لَم تسلم القَلبَ الضُلوعُ

بل إن من يتأمل آيات القرآن الكريم يطمئن إلىٰ هذه الحقيقة، يقول تعالىٰ: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ﴾ [الحج: ٤٦]، ويقول ﷻ: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم﴾ [الأنعام: ٤٦]، فالقلب هو مركز

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ، (١٨/ ٢٦٣).
(٢) ابن قدامة، المغني (١/ ٨٣).
(٣) ابن عباد، ديوان المعتمد بن عباد ملك إشبيلية، (٢/ ٨٨).

الإرادة البشرية، ولم يصف الله ﷻ شيئًا من هذه المسائل بالدماغ، فدلّ علىٰ أن محلها القلب، يقول المازري: «أكثر المتشرّعين وأقل أهل الفلسفة علىٰ أن النية في القلب، وأقل المتشرعين وأكثر الفلاسفة علىٰ أنها في الدماغ»(١)

فيتضح إذًا أن النية لا تبرح قلب الإنسان دون أن يكون للسانه أو جوارحه دور محوري فيها، فمنه انعقادها ومنه بثّها، ولذلك لا اعتبار لمن حكىٰ قولًا عن الآخرين سواء كان طاعةً أو شركًا، لأنه لم ينوه ولا قصد إليه وإنما قاله نقلًا عن من سواه، وأعظم حديث نبوي يمكن أن يجسّد هذا المعنىٰ **وهو أن مدار صلاح الأعمال علىٰ هذا القلب فإذا نوىٰ القلب انطلقت الجوارح بالعمل**، قوله ﷺ: «ألا وإنّ في الجسد مضغة، إذا صلحَت، صلحَ الجسد كله، وإذا فسدَت فسدَ الجسد كله، ألا وهي القلب»(٢)

وحين نلجأ إلىٰ مقاربة أخلاقية بسيطة للوصول إلىٰ كنه الأعمال التي ميّزَت الصحابة -رضوان الله عليهم- عن غيرهم وعمّن جاء بعدهم، نجد أن النيّة الصالحة المنبثقة من الإيمان الصادق تقف في مقدمة هذه الأسباب، ودليل ذلك أن هذه الخصلة كانت ظاهرةً علىٰ أفضل الصحابة: أبي بكر الصديق رضي الله عنه، حتىٰ يكاد أن يلمسها العارفون في ثنايا وأعطاف سلوكه اليومي، قال ابن رجب

---

(١) القرافي، الذخيرة، (١/ ٢٤١).

(٢) صحيح مسلم، كتاب المساقاة، رقم الحديث ١٥٩٩.

ناقلًا عن بعض السلف: ما سبقهم أبو بكر بكثرة صومٍ ولا صلاة، ولكن بشيء وقر في صدره، ثم يستنبط القاعدة التالية من وحي شخصية الخليفة الأول: «ما بلغ من بلغَ بكثرة صيام ولا صلاة، ولكن بسخاوة الأنفس وسلامة الصدور والنصيحة للأمة»[1]، فطهارة القلوب من الأمراض والعلل النفسية -كالحسد، والبغض، والحقد- تنقّي المحل من الشوائب، فتنبعث النيّة الصالحة في القلب، **لذلك كان الصوفية المتقدمون يرددون في وصاياهم الخلقية: «التخَلية قبل التحلية».**

والمراد: أن القلوب الخاشعة تبلغ بتقواها وصِدقها درجةً لا يَبلُغها أصحاب الجهود الضخمة؛ وذلك أن صلاح القلب ونقاء السريرة هو مقصد الدين ولباب الشريعة، فإذا زكت النفس تخلَّصَت من أمراضها وتهيَّأَت لفعل الأعمال الصالحة، وقد عزا ابن القيّم إلىٰ بعض السلف قولهم: «إنّ نوم العارف يقظة، وأنفاسه تسبيح، بل إنّ نوم العارف أفضل من صلاة الغافل لأن قلبه حي؛ فإن نامت عيناه -كما يصف- فإن روحه ساجدة تحت العرش بين يدي ربها وفاطرها، وما كان نومه أفضل من صلاة الغافل؛ إلا لأنّ الغافل شاخصٌ في الصلاة ببدنه، وأما روحه فإنها تحلّق في سماء الأماني؛ ومن مات قلبه أضحت يقظته نوما»[2]، لذلك كان

---

(١) ابن رجب، رسائل ابن رجب، (٤/ ٤١٤).

(٢) ابن القيم، مدارج السالكين، ٣/ ٢٧٢.

الحسن البصري يقول: «والله ما هو بسعي علىٰ الأقدام، ولكنه سعي بالقلوب والنية»[1]

فإذا صلح القلب أمكن إصلاح الأعمال، بل ربما أمكن إعادة تصحيح آثار إرادة الإنسان التي يمكن تجديدها بنيّة صالحة فيها، وقد ذكر بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ أنّ العالم الأصولي محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله تعالىٰ- كان له نظمٌ شعري في النّسب، نظَمَه في صغره ثم تخلّص منه لأنّه نظَمَه بنيّة التفوق علىٰ أصدقائه، وكأنه ندم بعد ذلك، وقال: «لو استقبلتُ من أمري ما استدبرتُ؛ لصححتُ النية وأبقيتُ عليه»، حتىٰ أنه ذكر منه أبياتًا في تفسيره[2]، وهذه القضايا الدقيقة يتنبّه لها أهل العلم والصلاح فيراقبون إراداتهم وأعمالهم وغاياتهم في كل حين، فتصحيحه لنيّته ربما يكون باستثمار هذا النّظم ليكون علمًا ينفع الناس أو معرفةً يستفيدون منها، وقد نُقل عن بعض أصحاب بشر الحافي «أن فتحًا الموصليَّ دخل علىٰ بشر فقام له، قال: وما رأيتُه قام لغيره، فقمتُ فأجلسني، فلما انصرف قلتُ له: قمتَ أنت إليه فلما قمتُ أنا أجلستَني، فقال: أنا قمتُ إليه لأجل الله تعالىٰ، وأنت قمتَ لأجلي فأجلستُك»[3]

---

(١) القرطبي، تفسير القرطبي، (١٨/ ١٠١).

(٢) أبو زيد، المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب (٢/ ١٠٤٧).

(٣) أبو طالب المكي، قوت القلوب، (٢/ ٢٧٤).

فإصلاح البواطن الخفيّة سبيل التزكية الخلقية؛ لأنه إذا صلح القلب والعمل معًا زكت نفس الإنسان وصلحَت أحواله وأخلاقه، ومتىٰ ما خبثَت نفس الإنسان فإنها تصبح مولّدةً للشرور والمعاصي، ولهذا اهتمّ الشرع بإصلاح القلب وحث علىٰ ذلك لأنه محلّ العمل، قال ﷺ: «إن الله لا ينظر إلىٰ صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلىٰ قلوبكم وأعمالكم»[1]، فالجزاء يكون علىٰ فِعل تعرّف عليه القلب أو اكتسبه، ويدخل فيه أنّ حديث النفس لاحرج فيه كما أسلفنا، كما لا يؤاخذ المجنون والسكران علىٰ فعلٍ لا يعلمه، وفي ذلك إشارة إلىٰ ترغيب الشارع في الحثّ علىٰ نية الخير وإصلاحها دائمًا، يقول ابن علّان في دليل الفالحين: «وهذا يدل علىٰ العناية بحال القلب وصفاته بتحقيق علومه وتصحيح مقاصده وعزومه، وتطهيره عن كل وصف مذموم، وتحليته بكل نعت محمود، وأن الإثابة والتقريب ليسا باعتبار الأعمال الظاهرة، وإنما هي باعتبار ما في القلب»[2]، **وقد نُقل عن السلف قولهم: «إنّ قوة المؤمن في قلبه وضعفه في بدنه، وقوة المنافق في بدنه وضعفه في قلبه، فالمؤمن يثاب علىٰ النيّة بمجردها وتجري مجرىٰ العمل؛ لأنها صادرة من قوة القلب، وأما عمل البدن فهو مقيد بالقدرة وذلك لا يكون إلا قليلًا»**[3]، فالمؤمن

---

(١) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والأدب، رقم الحديث ٤٧٧٩.

(٢) الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (١/ ٧٣).

(٣) ابن تيمية، الفتاوىٰ، (١٠/ ٧٦١).

ترتقي به نيّته المراقي العالية حتىٰ وإن ضعف بدنه؛ وذلك لأنها تنطلق من العقيدة التي ينعقد عليها القلب فلا تنفك عنه ولا تتغيّر بسهولة، ولذلك أباح الله للمستكرَهين البوح بالكفر؛ لأنه شيء ظاهر علىٰ جارحة اللسان لا ينطلق من باطن الإنسان الذي تنطوي عليه عقيدته الراسخة.

ودون أن تُعلم سريرة الإنسان فإن من الرجم بالغيب الحكم عليه بناءً علىٰ الظنّ أو استظهار باطنه، فما لم يظهر أثرٌ علىٰ جوارحه أو في معالم أحواله فاتّهام باطل، وقد ألمح القرآن الكريم إلىٰ ظهور أثر السلوك من خلال الكلام فقال تعالىٰ: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠]، فالمنافق إن لم يُعلم باطنه فإنه سُيعرف من خلال حديثه وفلتات لسانه.

ويدخل في هذه القاعدة: مدحُ الإنسان نفسه إن أراد بذلك أن يتبعه الناس كقدوة، أو ذمُّها كي يرفعها عند الآخرين كي يُثنَىٰ علىٰ تواضعه، فإن السلوك يبدو مشينًا في الأول علىٰ ظاهره، لكن صاحبه له مقاصد حسنة من ذلك، وأما الثاني فإنه يبدو في ظاهره صالحًا، لكنه في حقيقته يعكس واقع نفسٍ فاسدة، وقد لاحظ أهل العلم هذه الخواطر الباطنية التي تخفىٰ علىٰ الناس مقاصدها، يقول مطرف بن الشخّير: «كفىٰ بالنفس إطراء أن تذمّها علىٰ الملأ، كأنك تريد بذمها زينتها، وذلك عند الله سفه»[١]، فالاعتبار في

(١) ابن رجب، شرح حديث: «ما ذئبان جائعان»، ص٤٦.

مقاصد الأقوال والأفعال الخفية التي يطوي عليها كشحه، ولا يعلم حقيقتها إلا الله ﷻ، وليس للناس إلا الظواهر الجليّة التي فبها يحكمون وبها يشهدون ويقرّون.

لقد ربّت الشريعة المسلمين علىٰ استظهار النيات الطيبة، كما ربّتهم علىٰ تجنّب الدخول في نيّات الآخرين، أو التفتيش في صدورهم، وليس لأحد الحق في الحكم علىٰ مقاصد غيره مجتزءًا من عمله، فلا يعلم خبايا النفوس إلا الله ﷻ، وذلك علىٰ اعتبار أن خُلُق العدالة سمة خلقية في المسلم لا تنخرم إلا بما يناقضها، حتىٰ أن نبي الأمة ﷺ وقف عند مسألة العلم ببواطن الناس أو التفتيش فيها، لأنه من العلوم التي اختص الله به نفسه، فقال: «إنكم تختصمون إليّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له علىٰ نحو مما أسمع منه، فمن قطعتُ له من حق أخيه شيئًا، فلا يأخذه، فإنما أقطع له به قطعةً من النار»[١]

وهنا لفتة تربوية نفيسة تستدعي ضرورة أن يحفظ كل أحدٍ عدالته بترك ما يشينه في خُلقِه عند أفراد المجتمع، فليس له أن يتتبع مواضع التّهم ومواطن الريبة ويطلب من الآخرين عدم التعرض له أو اتهامه، ولهذا كان يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إن ناسًا كانوا يُؤخذون بالوحي في عهد رسول الله ﷺ، وإن الوحي قد انقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم، فمن أظهر

---

(١) صحيح مسلم، باب الأقضية، رقم الحديث ١٧١٣.

لنا خيرًا أمنّاه وقرّبناه، وليس لنا من سريرته شيء، الله يحاسبه في سريرته، ومن أظهر لنا سوءًا لم نأمنه ولم نصدقه وإن قال: إن سريرته حسنة»[1]، فكما لا يجوز تتبُّع نوايا الناس بالشر والباطل، يتوجب علىٰ المؤمن أن يجلّي أفعاله وأقواله ويدفع عن نفسه احتمالات الشر والباطل، فيسلم هو ويسلّم الناس من عقابيل اغتيابه وبهته، فلا يأتي من الأعمال إلا أفضلها وأحسنها، ثم لا يأتي بما يناقض ذلك ويعتذر بحسن نيّته وصدق مقصده.

---

(١) صحيح البخاري، باب الشهداء العدول، رقم الحديث (٢٦٤١).

المطلب الثاني
إخلاص النية: باعث تجريد التوحيد لله تعالى

الإخلاص لغة: «مصدر أخلص يخلص، وهو مأخوذ من مادة (خ ل ص) التي تدل علىٰ تنقية الشيء وتهذيبه»[1]، وقال الكفوي عن الإخلاص اصطلاحًا إنه: ««القصد بالعبادة إلىٰ أن يعبد المعبود بها وحده»، وقيل: «تصفية السر والقول»[2]، ووصفه ابن القيّم بأنه: «تصفية العمل من كل شوب»، أي لا يمازج عمله ما يشوبه من شوائب إرادات النفس، إما طلب التزيّن في قلوب الخلق، وإما طلب مدحِهم، والهرب من ذمّهم، أو طلب تعظيمهم، أو طلب أموالهم، أو طلب خدمتهم ومحبتهم، وقضائهم حوائجه»[3]

---

(١) الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ١٥٤.

(٢) الكفوي، الكليات، ص٦٤.

(٣) ابن القيم، مدارج السالكين، (٢/ ٧٧).

وقال ابن تيمية عند هذه الآية العظيمة في قوله ﷻ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]: «إن هذه الكلمة الجامعة أثبتت أن الأصلين المتقدمين هما: كون العمل خالصًا لله صوابًا، وذلك أن إسلام الوجه لله هو متضمن للقصد والنية لله؛ كما أن الإحسان هو العمل الصالح ليكون موافقًا للسنة والشريعة»[1]، فدين الإسلام يتضمن ركن الإحسان وهو الأعمال الصالحة الظاهرة، كما يتضمن الإخلاص وهو الأعمال الصالحة الباطنة.

وقد فرّق بعض العلماء بين النية والإخلاص، فقالوا: إن النية تتعلق بتمييز فِعل العبادة، وأما الإخلاص فيتعلّق بإضافة العبادة إلىٰ الله تعالىٰ، فالإرادة تقصد جنس الفعل خلافًا للإخلاص الذي يقصد بمن تتوجه إليه العبادة، وبهذا يُعتبر الإخلاص ركنًا أصيلًا في الأخلاق وجزءًا من النيّة، وكما قال طه عبدالرحمن: «النية ظاهر الإخلاص، والإخلاص باطن النيّة»[2]، بل يعتبر الإخلاص في النية أصل الأعمال الصالحة، ونقيضه الرياء الذي يفسد هذا الأصل.

والالتزام بالأمر والنهي الشرعي وتجريد التوحيد عزيز علىٰ أهل الإيمان فضلًا عن غيرهم، لذلك فإن الإخلاص مقامات

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ، (٢٨/ ١٧٧).

(٢) عبدالرحمن، طه، التأسيس الائتماني لعلم المقاصد، الكويت: مركز نهوض للدراسات والبحوث، ١٤٤٣، ص٣١٤.

ودرجات بحسب أحوال القلب وتجريده للعمل، ولا ريب أن أعلاها نيّة تعظيم الله تعالىٰ واستحقاقه للعبادة، وهذا ما استشعره به أبو حامد الغزالي حين قال: «وأما الطاعة -علىٰ نيّة إجلال الله تعالىٰ لاستحقاق الطاعة والعبودية- فلا تتيسر للراغب في الدنيا، وهذه أعزّ النيّات وأعلاها، ويعزّ علىٰ بسيط الأرض من يفهمها فضلًا عمّن يتعاطاها»[١]، ولذلك بنىٰ أبو إسحاق الشاطبي في كتاب «الموافقات» مفهوم الإخلاص علىٰ اطّراح الحظوظ، فأصبح من المسلَّمات أن التجرّد الكامل من الحظوظ متعذّر، إذ يقول: «إن كون الإنسان يعمل لمجرد امتثال الأمر نادر قليل إن وُجِد، والله ﷻ قد أمر الجميع بالإخلاص، والإخلاص البريء عن الحظوظ العاجلة والآجلة عسير جدًّا، لا يصل إليه إلا خواص الخواص، وذلك قليل، فيكون هذا المطلوب قريبًا من تكليف ما لا يطاق»[٢]

ومع ذلك فإنه يمكن القول أن في قدرة المؤمن الإخلاص المأمور به مع اصطحاب المجاهدة والمراقبة، بل والترقي في العديد من مقامات الإحسان وأحوال الأخلاق التي يُتوصّل بها إلىٰ رضا الله ﷻ؛ لأن الله تعالىٰ لا يأمر بالمحال، أما اطّراح الحظوظ -كطلب الصحة والتمتع بالحياة الطيبة والصداقة مع الآخرين- فمن يستطيع أن يتجرّد منها وهي مهيمنة عليه بجبلتها

---

(١) الغزالي، إحياء علوم الدين، (٤/ ٧٥).

(٢) الشاطبي، الموافقات، (٢/ ٣٥٩).

المغروزة في نفسه، ومن يزعم ذلك فقد وقع في الشرّ الذي أراد أن يتجنّبه، وجعلوا له صفة الكمال التي لا تنبغي لبشر، بل إن أبا بكر الباقلاني قرّر ما هو أقسىٰ من ذلك حين قضىٰ بتكفير من يدعي البراءة من الحظوظ، وقال: «هذا من صفات الإلهية»، كما نقل ذلك أبو حامد الغزالي[1].

وقد صحّح أبو نصر الطّوسي -صاحب كتاب (اللمع في التصوف)- مفهوم الإخلاص لدىٰ بعض الطوائف الصوفية التي نشأت في العراق، والتي ترىٰ أن الإخلاص لا يصح للعبد، حتىٰ يخرج عن رؤية الخلق ولا يوافقهم في جميع ما يريد أن يعمله، كان ذلك حقًّا أو باطلًا، وعزا مصدر ضلال هذه الطوائف إلىٰ فَهمِهم الإخلاص علىٰ أنه لا يصفو لهم شيء، حتىٰ لا ينتظر المرء أيَّ لفتة من رؤية الخلق، وهذا لا يأتي بالدعوىٰ والظنون والتكلف، فالإخلاص درجة لا ينالها إلا من عمل الطاعات، وهجر السيئات، وعمل في الإرادات، فأما أسير هواه وشيطانه فهو محجوب عنه، وضرب الطوسي مثلًا بمسألة الدعاوىٰ العريضة في الإخلاص «بمن وقعت في يده زجاجة، وظنّها جوهرة ثمينة، فظلّ يقلبها في كفّه، حتىٰ أتاه من يعرفها، وكشف أنها زجاجة لا قيمة لها»[2]، لذلك وجّه أبو طالب المكي المؤمن إلىٰ غاية الأعمال الصالحة بقوله: «يجعل جميع ذلك لله تعالىٰ وفيه بعقد واحد علىٰ

---

(١) الغزالي، إحياء علوم الدين، (٤/ ٣٨١).

(٢) الطوسي، اللمع في التصوف، ص٥٨٩.

مراتب من المقامات عنده، إما حبًّا له وإجلالًا له، وإما خوفًا منه أو رجاءً له، أو لأجل ما أمره به»[1]، وحدّد أبو طالب المكّي حقيقة الإخلاص من خلال سلامته من وصفين؛ وهما: الرياء، والهوىٰ، ليكون خالصًا كما وصف الله تعالىٰ الخالص من اللّبن، فكان بذلك تمام النعمة علينا[2]، فإذا شاب معاملة الله ﷻ شبهة رياء أو نفحة هوىٰ فإنها تخلو من الأجر الخالص، وقد تعود بالوبال علىٰ صاحبها.

علىٰ أن الإخلاص لا يقطع العمل الصالح خشية ظنون الخلق، ولا يوقف نشاط الخير عن وجهته لأوهام لا حقيقة وراءها، كما حدث مع أحد الصوفية الذي كان يصحب أبا سعيد الخراز -أحد مشايخهم-، فكان يقضي حاجته ويخدم أصحابه، فتكلّم أبو سعيد يومًا في الإخلاص فتأثر ذلك الشاب، فترك ما كان يعمله من قضاء حوائج الفقراء، فسأله عن ذلك، فقال: «إني خشيت أن تكون أفعالي مدخولةً فتركتها»، فقال أبو سعيد: «لا تغفل، إن الإخلاص لا يقطع المعاملة، ولا ينبغي للعاقل أن يترك العمل لأجل الإخلاص فيفوته الإخلاص والعمل، ولم أقل لك: اترك ما أنت عليه، إنما قلتُ لك: أَخلِص فيه فإن طلبك للإخلاص قد قطعك عن عمل البرّ»[3]، فتأمل هذا التوجيه الرشيد للخراز، حين

---

(١) أبو طالب المكي، قوت القلوب، (٢/ ٢٧٤).

(٢) أبو طالب المكي، قوت القلوب، (٢/ ٢٦٨).

(٣) أبو طالب المكي، قوت القلوب، (٢/ ٢٧٤).

رأىٰ أن الحكمة في تقويم الإنسان أعماله واستبرائها من الرياء، لا التوقف عنها أو تركها لأجل الإخلاص، وقد يحدث الحرج حين يلتبس الإخلاص بالهوىٰ علىٰ المؤمن معتقدًا بلوغ مقام الإخلاص وليس ببالغه، لذلك قال الغزالي: «في إخلاص ساعة نجاة الأبد، ولكن الإخلاص عزيز»[1]، فقد يظن الإنسان أن قلبه انطوىٰ علىٰ قصد التقرب إلىٰ الله، فيما كان الهوىٰ مسيطرًا علىٰ نفسه، حتىٰ حجبَته عن الحكم وتراءت له في صورة حسنة، وهذه قضايا دقيقة يخفىٰ علىٰ الأولياء تبيُّنها جيدًا فضلًا عن الصالحين.

إن العبودية الحقّة تكون في الرضا حين يخضع المؤمن بكامل جوارحه للأوامر الربانية، مهما بدت غامضةً في نظره، سواء استوعَب حِكمتها أو لم يستطع، ويستقر في قلبه أن هذه الأوامر مفعمة بالخير والحكمة، بل ويجتهد في تحقيقها بكامل وعيه ونشاطه، وهذا ما أشار إليه القرآن الكريم، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ۖ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ [النساء: ٦٦]، ويمكن أن نستعير الصيغة التي حددها محمد دراز لجميع درجات الإخلاص بقوله: «توحيد موضوع الإرادة مع موضوع الشرع، سواء توقفنا عند شكله أم تغلغلنا في جوهره»[2]

(١) الغزالي، الإحياء، (٤/٣٧٨).

(٢) دراز، دستور الأخلاق في القرآن، ص٥١٤.

فالنيّة الأخلاقية الراضية تقف عند صورة الأمر الإلهي، وتلتزم بما فيه طاعة لله لأنه واجب ربّاني، دون بحث سبب الطاعة، لكن بعض النيات الصالحة تتجاوز هذا الأمر لينفذ إلىٰ المعنىٰ الدقيق للأمر والحكمة منه، كمن يتفحص علل وأسباب بعض الأخلاق، كالعدالة والحق فهي لا تتّبع الأمر الإلهي فحسب، ولكن أيضًا لأنها تحقّق الخير الذي يعتبر مقصود الدّين، كمن يبحث عن العلة الحسنة في الجهاد، فيجد أن القرآن الكريم حين حثّ المؤمنين علىٰ جهاد الكفار ليس طاعةً لله ﷻ فحسب، ولكن لما وراء هذا الأمر وهو جهاد المستضعفين في الأرض، يقول الله ﷻ: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ﴾ [النِّسَاءِ: ٧٥]، وليس هناك تعارُضٌ بين الصورتين، فكلاهما ينسجان صورةً واحدةً للنيّة الصالحة، فالإنسان الذي يلتزم الأمر الشرعي -دون أن يغوص في معرفة أسبابه- خاضع للصّفة الآمرة فيه فحسب، علىٰ حين أن من يطيعه -مدركًا أنه يتصف بالعدل والإحسان- يشعر تجاه الشريعة بالمزيد من التقدير والإجلال، وإن كان في الأصل لا ينبغي أن نختار أخدهما علىٰ الآخر، ولا أن ندعهما يتعاقبان أمام الإرادة، بل مكمّلان لبعضهما البعض(١)، وقضية تعليل الأوامر والبحث في حكمتها إنما هي أمر زائد علىٰ التزام الشرع، فلا ينخرم مبدأ عبودية المتأمل للحكمة

---

(١) دراز، دستور الأخلاق، ٥١١-٥١٤.

الربانية لله ﷻ، كما لا يتعارض مع زيادة اطمئنان العبد إلىٰ الأوامر الربانية.

إن الخير الأخلاقي الذي ينشده الحكماء بوصفه أعلىٰ الدرجات -مثل الكمال الذاتي والتضحية من أجل الآخرين- لا يبرز في القرآن علىٰ مستوىٰ النية إلا كقيمة من الدرجة الثانية، كإضافة خاضعة للمبدأ الأسمىٰ، ألا وهو: رضوان الله العلي الأعلىٰ -كما يقول محمد دراز-؛ وذلك لأن المبدأ الوحيد الذي يجب أن تستلهمه في العمل: اعمل وغايتك الله وحده، وتلكم هي القضية التي لا يفتأ القرآن يرددها في مواضع مختلفة، وبنفس الألفاظ تقريبًا، فلم يرد في القرآن مطلقًا هذا التعبير الغائي: «افعل هذا من أجل ذاك»، مما موضوعه المباشر منفعة شخصية أو عامة، حسية أو معنوية[(١)]

لكن من الواجب التنبّه إلىٰ قضية أخرىٰ في غاية الأهمية، وهي أن الاستغراق المطلق في عمل الطاعة لا يعني ردّ خلافه، فإن من ينظر إلىٰ الطاعة ولا يتجاوز نظرُه هذا العمل المكلَّف به -من حيث أداؤه علىٰ الوجه المأمور به- لا يعني أنه قد خالف الإخلاص أو أن نيته لم تكن متوجهةً لله تعالىٰ، والضابط في ذلك كما يقرر الشاطبي: «إن كان الالتفات إلىٰ المسبِب من شأنه التقوية للسبب والتكملة له والتحريض علىٰ المبالغة في إكماله؛ فهو

---

(١) دراز، دستور الأخلاق، ص٥٧٩.

الذي يجلب المصلحة، وإن كان من شأنه أن يكرّ علىٰ السبب بالإبطال أو الإضعاف أو بالتهاون به فهو الذي يجلب المفسدة[1]، ومن ذلك قضية السعادة، ورغبة الحياة المطمئنة هي رغبة متفرعة من رغبة الإخلاص لله وإجلاله ﷻ؛ فإنها كل مطلوب كل مؤمن، وثمرة كل عمل، ولو افترضنا مقارنةً بين الأمرين -وهو ما لا يجوز عقلًا وشرعًا- لَاختارَ المؤمن الإخلاص لله تعالىٰ علىٰ غيره.

وقد أورد ابن العربي المعافري اثنتا عشرة صورةً عباديةً، رأىٰ بعض علماء الصوفية أنها قوادح في الإخلاص واعتبرها من النيّات المقصودة في الشرع، كمن يصلّي في المسجد لمطالعة الأحوال والأنس بالجيران، أو يصوم حميةً من الألم وتوفيرًا للمال، أو يتصدّق للذّة العطاء، أو يتعلّم ليحتمي من الظلم، وقال: «إن هذه المقاصد صحيحة، ولا تبطل هذه العبادات بهذه النيّات وإن فاتته أجور عظيمة، فالالتقاء بالخلق في المسجد فيه إظهار للدين، ومن يوفّر غذاءه في الصوم مقصده صحيح، ومن تصدَّق ملتذًّا بالعطاء دلّ علىٰ سخاوة نفسه وجمال باطنه، ومن تعلَّم ليستغني بالقرآن والعلم عن كل شيء فاضل في الدين، وإن كان الأكمل أن تكون هذه العبادات لله تعالىٰ إخلاصًا لله ورغبةً في إظهار شرائع الدين»[2]

---

(١) الشاطبي، الموافقات، (١/ ٢٣٥).

(٢) ابن العربي، سراج المريدين، (٢/ ١٦٨-١٧٢).

المطلب الثالث
(مقام القدوة العالي)
سورتا العمل بين استواء السرّ والعلن

يبلغ مقام الإخلاص بالعبد أحيانًا إلىٰ أنه لا يبالي برؤية الآخرين وإعجابهم بعمله الصالح، فهو يتجاوز مسألة مراعاة النّظر كليًّا -سواء في حمدٍ ومدحٍ أو خوفًا من ذمٍّ وقدحٍ-، وإذا هان اعتبار الخلق من نظر المؤمن ترك مراعاتهم ومداراتهم؛ وذلك لأنه لا ينسب إلىٰ الله منويّه من العبادة، وإنما منويّه ونيته فهي هداية من الله وخالصة إليه.

وتحضرني صورة واقعية تجسِّد هذه القاعدة، وذلك في حكاية المحتاجين الذين وفدوا علىٰ رسول الله ﷺ، فاستنهض -عليه الصلاة والسلام- صحابته للتصدّق عليهم وقضاء حاجتهم، فهبّ الصحابة -رضوان الله عليهم- للنجدة وبذل المعروف دون أن يتبادر إلىٰ أذهانهم إلا رضا الله وطاعة رسوله الكريم، حتىٰ قال

النبي ﷺ بعد ذلك: «من سنّ في الإسلام سنّةً حسنةً فله أجرها»[1]، فمن حث علىٰ ابتدار الخيرات وسنّ الأعمال النافعة، ناله من ذلك أجره وثواب عامليها، وحين جسّد الصحابة -رضوان الله عليهم جميعًا- صورة التعاون بهذا البذل والعطاء، دلّ ذلك علىٰ مروءة لا تنبع إلا من نية مخلصة ونفس طيّبة تستجيب لنداء الرسول ﷺ، كما تستجيب لسخاء نفوسها التي ربّاهم عليها الرسول الكريم، دون أن تلتفت إلىٰ خاطر يحجمها خشية الرياء أو يدفعها فوق طاقتها رغبة الثناء.

وتأمل معي هذا النقل العزيز الذي يعبِّر عن هذه الحال الشريفة فيما حكاه ابن القيم عن شيخه: «ورأيتُ شيخ الإسلام ابن تيمية -قدّس الله روحه- في المنام، وكأني ذكرتُ له شيئًا من أعمال القلب، وأخذتُ في تعظيمه ومنفعته -لا أذكره الآن- فقال: أما أنا فطريقتي: الفرح بالله، والسرور به، أو نحو هذا من العبارة، وهكذا كانت حاله في الحياة، يبدو ذلك علىٰ ظاهره، وينادي به عليه حالُه»[2]، فكأن ابن القيم يشير إلىٰ أنّ أبا العباس قد وصل إلىٰ المقام إلىٰ أن يتماهي مع نظر الخلق وغفلتهم عنه، وهو سموقٌ إيماني لا تخترق سجفه خواطر الشرّ، غايته تلمُّس محابِّ الله ومراده علىٰ أي هيئة كانت عليه، فلا يبالي فيها برؤية أحد أو احتجابه عنه، وهي حالة شريفة

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، رقم الحديث ١٠١٧.

(٢) ابن القيم، مدارج السالكين (٢/ ١٧٤).

وصفها أبو مسلم الخولاني قبله بقوله في أخصر عبارة: «ما عملتُ عملًا أبالي أن يطّلع عليه الناس إلا إتياني أهلي والبول والغائط»[1]، وهذا المقام العالي لا يحصل عليه إلا من تطابقَت سريرته مع علانيته، فإذا كان السرّ أفضل وعمل العلانية أولىٰ، فإن من لا يخفي حسناته -من الأولياء- فلأنّ رؤية الآخرين لأعماله لا تضرّه ولا تزيده، فلا ينتظر تعظيمهم ولا يخشىٰ تحقيرهم.

وقد بالغ بعض أهل الصلاح في هذا الحال الكريم إلىٰ الدرجة التي قال فيها أحدهم: (رياء العارفين أفضل من إخلاص المريدين)، وهي عبارة مشكِلة في ظاهرها وتحتاج إلىٰ بيان يشرح معناها ويجلّي غموضها، وقد تأوَّلَها ابن القيّم بقوله: «إنّ العارف لا يرائي المخلوق طلبًا للمنزلة في قلبه، وإنما يكون رياؤه نصيحةً وإرشادًا وتعليمًا ليقتدىٰ به، فهو يدعو إلىٰ الله بعمله كما يدعو إليه بقوله، فهو ينتفع بعلمه وينفع به غيره، وإخلاص المريد مقصور علىٰ نفسه، فالعارف جمع بين الإخلاص والدعوة إلىٰ الله، فإخلاصه في قلبه، وهو يُظهِر عمله وحاله ليقتدىٰ به»[2]، فيتضح إذًا أنّ كلمة (الرياء) هنا استُعملَت بمعناها اللغوي وهو إظهار العمل أمام الآخرين، وليس المقصود بها معناها الشرعي المخالف للأمر والنهي الشرعي.

---

(١) المحاسبي، الرعاية لحقوق الله، ص٢٤٦.

(٢) ابن القيم، مدارج السالكين، (٣/ ٢٧١).

فالأصل في العمل أن يؤدّىٰ خالصًا لله سواء كان سرًّا أو علانيةً، لكن من فضائل أعمال السرّ أنه أنقىٰ للعبد من شوائب النفس وطلب العز والجاه، كما أنّ هناك أعمالًا ظاهرةً يتوجب الإتيان بها علانيةً وإلا فقدَت ثوابها، كالغزو والحج والجمعة والجماعة، وقد حدد بعض العلماء معاني إيمانيةً للعمل المعلَن يجب أن يستحضرها المؤمن عند عمله، ومنها -كما ذكر ابن حجر الهيتمي-: «العلم بأن الله هو الذي أَطلعَ الناس إظهارًا لجميل أحواله ولطفه به، فإنه في نفسه يستر طاعته ومعصيته، ثم الله تعالىٰ يستر معصيته ويُظهِر طاعته، ولا لطف أعظم من ستر القبيح وإظهار الجميل، فيكون فرحه بجميل نظر الله ولطفه به، لا بحمد الناس وقيام المنزلة في قلوبهم وأن يظن أن المطلعين عليه يرغبون الاقتداء به في الطاعة فيتضاعف بذلك أجره، فيكون له أجر العلانية بما ظهر آخرًا، وأجر السر بما قصده أولًا؛ إذ من اقتُدِيَ به في طاعة له مثل أجر المقتدين به من غير أن ينقص من أجورهم شيء»[1]، وقد سأل ابن العربي شيخه الإمام أبا منصور الشيرازي عن قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ﴾ [البَقَرَة: ١٦٠] مابيّنوا؟ فقال له: «أظهروا أعمالهم للناس بالصلاح لتثبت أمانتهم، وتصح إمامتهم، وتُقبل شهادتهم»[2]، فلا يضرّ مع الإخلاص إظهار ولا يكدّر في الإيمان إشهار.

---

(١) الهيثمي، الزواجر عن اقتراف الكبائر، (١/ ٧٧).

(٢) ابن العربي، سراج المريدين، (٢/ ١٧٣-١٧٤).

والمحك الحقيقي لإشهار العمل الصالح: الثقة بتغلّبه علىٰ حظوظ النفس والأمن من الرياء، فإن رأىٰ المؤمن أن الآخرين سيقتدون ويتأسون به فعَل ذلك الخير وبادَر إليه؛ لكونه من العلماء أو أهل الصلاح الذين تبادر الكافة إلىٰ الاقتداء بهم، فالإظهار أفضل لأنه مقام الأنبياء وورّاثهم ولا يُخصُّون إلا بالأكمل، ولأن نفعه متعدٍّ[1]، فيكون له أجر طاعته التي سُمع بها، وأجر تسبّبه إلىٰ الاقتداء في تلك الطاعاتِ التي سمع بها علىٰ اختلاف رُتبِها[2]، بل ذهب أهل العلم إلىٰ استحباب إظهار العمل مع من ينتفع به، ككتابة العلم ومدارسته كما فعَل الصحابة رضوان الله عليهم -كما قرّر ابن حجر العسقلاني-، فمن كان إمامًا يُستنّ بعلمه، عالمًا بما لله عليه قاهرًا لشيطانه، استوىٰ ما ظهر من عمله وما خفي لصحة قصده، ومن كان بخلاف ذلك فالإخفاء في حقه أفضل، وعلىٰ ذلك جرىٰ عمل أهل السلف، وكان ابن عمر وابن مسعود وجماعة من السلف يتهجدون في مساجدهم، ويتظاهرون بمحاسن أعمالهم، ليُقتدَىٰ بهم[3]، وقد يؤزّ الشيطان أهل الإيمان ليحتال عليهم ويوسوس في صدورهم أن أعمالهم ليست إلا رياءً وسمعةً، فيعرض لهم هذه الخيالات الكاذبة قبل بدء العمل -أو ربما في منتصفه- ليصرفهم عنه، فيدفع مثل ذلك بالتوكل علىٰ الله ﷻ

---

(١) نفس المرجع السابق، (١/ ٧٧).

(٢) ابن عبدالسلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، (١/ ١٤٨).

(٣) ابن حجر، فتح الباري، (١١/ ٣٣٧).

وصرف هذا الخاطر عنه، ومن ثمّ إتمام عمله الصالح، **قال الحسن البصري: «ما من أحد عمل عملًا إلا سار في قلبه سورتان، فإذا كانت الأولىٰ منهما لله فلا تُهِيدنَّه الآخرة»**[1]، أي لا تمنعه هذه الوساوس والخواطر من إتيان العمل الذي نواه لله ﷻ وإتمامه علىٰ وجهه المراد.

لذلك فقد أوجب ابن تيمية علىٰ من له عمل دائم من البرّ والمعروف أن يعمله ولو كان بحضرة آخرين، لاسيما إن كان هذا العمل وِردٌ مشروعٌ، من صلاة نافلةٍ أو قيام ليلٍ أو ذكرٍ لله، فإنه يفعله حيث كان، يقول مجيبًا عن سؤالٍ لهذه المواقف: «لا ينبغي له أن يدَع وِرده المشروع لأجل كونه بين الناس إذا علم الله من قلبه أنه يفعله سرًّا لله، مع اجتهاده في سلامته من الرياء ومفسدات الإخلاص ومن نهىٰ عن أمر مشروع بمجرد زعمه أن ذلك رياءٌ فنهيه مردود عليه والأعمال المشروعة لا يُنهىٰ عنها خوفًا من، بل يؤمر بها، وبالإخلاص فيها»[2]، فبهذا يتّضح أن ترك العمل خوفًا من دخول صفة الرياء والعجب من الجهل والسفاهة وضعف النفس، وذلك أن الحكم علىٰ الأعمال الظاهرة بشبهة الرياء أو ضعف الإخلاص دون قرينة يُعتبر من الأحكام

---

(١) البيهقي، شُعب الإيمان (٩/ ١٨٦) ومعنىٰ لا تهيدنّه: لا تحركنه ولا تزيلنه عنها (النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير ٥/ ٢٨٧).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ، (٢٣/ ١٧٣-١٧٤).

الجائرة التي لا تستند إلىٰ حقيقة؛ لأن مقاصد الأعمال والإرادات تكمن في القلب وليس خارجه.

كما أنّ من عَمل عملًا بالسرّ، فبان للآخرين دون أن يتقصّد عمله أمامهم أو لفت الانتباه إليه، فلا تثريب عليه، وقد رُوي: «أن رجلًا قال: يا رسول الله، الرجل يعمل العمل، فيسره، فإذا اطُّلِع عليه، أعجبه، فقال: له أجران: أجر السر، وأجر العلانية»[1]، فهو قد عقد النيّة والعزم خالصًا له ﷻ، فجاءت رؤية الناس له عرَضًا بعد أن أفضىٰ إلىٰ ما صنع، فجاء اطّلاع الناس علىٰ شكل منحة وفضل من الله، أما تعمُّد إطْلاع الآخرين علىٰ عملٍ لم يكتمل فهذا يُختلف فيه، فربما أراد حثّ الآخرين علىٰ العمل، وربما أراد متابعتهم له وتأسّيهم به، وقد أتىٰ الرضا القلبي والسرور الداخلي في منتصف الطريق، فلا يقدح ذلك في أصل عمله، وقد عدّ محمد دراز أن سرور الإنسان برغبة التقدير الشخصي نقصًا، ولكنه لا يُعتبر محرَّمًا إلا إذا توقف عنده وقنع به، فإذا ما اختُزِل إلىٰ شعور تلقائي وعابر خفّت وطأته، فالنفوس العظيمة تتألم من مدح الآخرين وتودّ لو أفلتَت من إساره تمامًا -علىٰ حدّ وصفه- فالتّكليف حسب القدرة، مما يجعل جميع الأعمال التي تتطلب هذا الإخلاص المطلق تُفسَّر علىٰ أنها بناء الذروة العليا في القيمة، التي يجب أن تسعىٰ جهودنا نحوها،

(١) الطبري، تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، مسند عمر بن الخطاب، رقم الحديث ١١٤٠.

ولن يكون الابتعاد عن المُثل الأعلىٰ بلا شك عيبًا، كما أنه لن يكون ذنبًا، وإنما نقص من الكمال الأخلاقي والسداد الإيماني[1].

ومن المسائل المهمة في هذا المطلب -الذي أطلنا فيه الحديث لتشعُّب مسائله- مسألة: إظهار المعاصي المخفيّة تبكيتًا للنفس أمام الآخرين إما جهلًا منه وإما ادّعاءً للتواضع، والواقع أن إخفاء الذنوب ستر من الله، وهذا الستر الذي أراده الله للإنسان يفتح قلب المؤمن للفرح به واستثماره، وليس من رجاحة العقل إظهار خلافه للآخرين بحجة الخوف من المراءاة أو التنقيص من نفسه، وربما تنشأ حال أخرىٰ يرىٰ فيها أن حديثه عن عيوب نفسه تقليلٌ من كثرتها وتبريرٌ عن تفاهتها، فهذا مقصد سيئ لا تبيحه الشريعة؛ لأنه ينطوي علىٰ نية مخادعة، فالإنسان لا يخلو من ذنوب اقترفَتها جوارحه، وهو يخفيها ويكره اطلاع الناس عليها، والله مطَّلعٌ علىٰ جميع ذلك، فالمحظور في الشريعة أنه يستر عيوبه ليُرِيَ الناس أنه ورعٌ خائفٌ من الله تعالىٰ، وهو مخالفٌ لحقيقة ذلك، فهذا هو ستر المرائي -كما سمّاه أبو حامد الغزالي[2]-.

---

(١) دراز، دستور الأخلاق، ص٥٦٨.

(٢) الغزالي، إحياء علوم الدين، (٣/ ٣١٩).

المطلب الرابع
احتساب المباحات:
التقرّب بالعادات للحصول على أجر العبادات

تفقد الأعمال قيمتها الحقيقية إذا كانت تمارَس من أجل أنها من المتاع الحسن أو لأنها من ضروب المباح، لأنها يجب أن تصطبغ بوجهة شرعية وأخلاقية؛ وذلك للحفاظ علىٰ قيمة الطاعات والأوامر الربانية، وهذا طريق وسط بين المفرطين الذين لا يستحضرون إرادة التعبّد لله ﷻ، وبين الغالين الذين يعتدون في ترك المباحات، ولذلك نبّه الشاطبي إلىٰ هذه المسألة بقوله: «الأعمال العادية لا تكون عبادات ولا معتبرات في الثواب إلا مع قصد الامتثال»[1]، ويقصد بذلك امتثال الأمر والنهي الشرعي عند مباشرة العمل، فهذه العادات ذاتها يمكن أن تصبح ثروات

---

(١) الشاطبي، الموافقات، (٢/ ٣٢٣).

أخلاقية عظيمة إذا ما تدخّلَت عوامل إيمانية مرضيّة لتسدّ الخلل في وجهتها، فالنيّات الصادقات -كما يقول القرطبي- تصرف المباحات إلىٰ طاعات[1]، والنيات الصادقات بعدد أنفاس الخلق، وأكملها أن تكون نيته من أجل رضا الله، وإيمانًا بوعده وفضله، وتصديقًا لسنة نبيّه ﷺ، وحتىٰ تستقيم له نفسه وينقاد له قلبه، ويتخلص من حظوظ نفسه وداعية هواه، ويوجزها أبو طالب المكي: «أن لا يكون واقفًا مع طبع ولا جاريًا علىٰ العادة»[2]

فالأعمال تتراوج قيمتها من الإخلاص المأجور عليه حتىٰ تهبط إلىٰ الرياء المأثوم فيه، وبينهما منطقة (ستر) لا أجر لها ولا وزر عليها، وهي حالة الإباحة والكفاف، وأصدق تجسيد لها حديث الرسول ﷺ الذي قال فيه: «الخيل ثلاثة: فهي لرجل أجرٌ، ولرجل ستر، ولرجل وزر، فأما التي هي له أجر: فالرجل يتخذها في سبيل الله ويعدّها له، فلا تغيب شيئًا في بطونها إلا كتب الله له أجرًا، ولو رعاها في مرج ما أكلَت من شيء إلا كتب الله له بها أجرًا، ولو سقاها من نهر كان له بكل قطرة تغيبها في بطونها أجر -حتىٰ ذكر الأجر في أبوالها وأرواثها-، ولو استنّت شرفًا أو شرفين كُتب له بكل خطوة تخطوها أجرٌ، وأما الذي هي له ستر: فالرجل يتخذها تكرمًا وتجمّلًا، ولا ينسىٰ حق ظهورها،

---

(١) القرطبي، المفهم لما أشكل من صحيح مسلم، (٣/ ٥٢).

(٢) أبو طالب المكي، قوت القلوب، (٢/ ٢٧٤-٢٧٥).

وبطونها في عسرها ويسرها، وأما الذي عليه وزرٌ فالذي يتخذها أشرًا وبطرًا، وبذخًا ورياء الناس، فذاك الذي هي عليه وزر»[1]

فتأمل كيف تنقّلَت تربية الخيل من الواجب إلىٰ الإباحة، ومن الإباحة إلىٰ الحرمة، وذلك في ثلاثة أطوار بحسب اختلاف المقاصد والإرادات، وكانت الحالة الوسطىٰ هي حالة المباح الذي قد ارتقىٰ إلىٰ النّدب بالقصد، فالمنطقة الوسطىٰ -والحالة هذه- هي مقام الكفاف الذي لم يصل إلىٰ ذروة الفضيلة المرغوبة؛ لأنه لم يكتسب القيمة والرضا الإلهي، كما أنه أيضًا لم يخالف الأمر الشرعي، فهو توسُّطٌ لا يستحق أن يُطلق عليه مدحًا فينال ثوابًا به، كما لا يستأهل أن ينال به قدحًا يجرّ عليه عقوبةً، ومن ذلك أيضًا إباحة اتخاذ بعض الحيوانات للركوب والزينة، فالله ﷻ خلَقها من أجل ركوب الناس، ففي قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النَّحل: ٨]، يقول ابن حجر: «من استعملَها في ذلك فعَل ما أبيح له، فإن اقترن بفعله قصد طاعة ارتقىٰ إلىٰ الندب، أو قصد معصية حصل له الإثم»[2]، فيؤكد ابن حجر أن فِعل الإباحة إذا صاحَبه طاعةٌ أصبح عملًا مأجورًا عليه.

وقد لفت محمد دراز إلىٰ أنّ حالة الإباحة التي لم تُستثمَر أخلاقيًّا هي تَطابُق بين هوىٰ النفس المرغوب وأساس القاعدة

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، رقم الحديث ٩٨٧.

(٢) ابن حجر، فتح الباري، (٦/ ٦٤).

الأخلاقية، ولكن يجب الحذر كي لا تتطوّر هذه البراءة الأخلاقية إلىٰ ميلٍ نحو الأمر المنهي عنه، وذلك يحتاج إلىٰ جهدٍ مضاعَف ليعرف الإنسان دوافعه الحقيقية الراسخة في قاع نفسه، فإذا غلب الهوىٰ علىٰ قاعدة الإباحة دلّ علىٰ وهن الأمر الشرعي في نفس صاحبه، يقول دراز: «لقد وصف القرآن علىٰ نحو كافٍ هذا الموقف المضطرب وفضَحه، وهو الموقف الذي يغيّر وجهه غالبًا أمام الشرع، فتارةً يخضع له وأخرىٰ يفارقه، تبعًا لما يجد أو يفتقد، من إشباع حاجاته الأنانية»[1]، يقول تعالىٰ: ﴿وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ ۝٤٨ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلۡحَقُّ يَأۡتُوٓاْ إِلَيۡهِ مُذۡعِنِينَ﴾ [النُّور: ٤٨-٤٩]، فهم إذا طُلبوا إلىٰ الاحتكام إلىٰ الحق صدّوا عنه ونفرَت نفوسهم؛ لأنه لا يحقق لهم شهوة الانتصار علىٰ الرغم من عدالة هذا الحق، لذلك حين سنحت لهم بادرةٌ أخرىٰ فيه جاؤوا إليه مسرعين، ليس لأنه حق وإنما لأنه وافق أهواءهم، وأمثلة ذلك كثيرة في الحياة، كطلب الرزق الذي يتنقّل بين الأحكام التكليفية وفقًا لحالة صاحبه وغرضه منه، فقد يكون مستحبًّا إن كان هدفه إعفاف نفسه وأهله، ومباحًا إن كان لمجرد حبّ التملّك، ومحرَّمًا لو كان هدفه الإضرار بالآخرين، وهكذا.

---

(١) دراز، دستور، ٥٢١.

وقد قرّر بعض العلماء أن الأولياء الصالحين الذين يقومون بالواجبات والمندوبات، ويتركون المحرمات والمكروهات، تنقلب المباحات في حقهم طاعات وقربات بالنيّة الصالحة «فليس في حقهم مباح متساوي الطرفين، بل كل أعمالهم راجحة، ومَن دونهم يترك المباحات مشتغلًا عنها بالعبادات، وهؤلاء يأتونها طاعات وقربات»[1]، فالمباح إذًا ينتقل بالنية إلىٰ الندب، وإن استطعنا أن ننوي بالفعل نية أداء الواجب كان أفضل من نيّة الندب كما قرّر ابن الحاج[2].

بل من الممكن تحويل عادات المرء اليومية وهواياته المتكررة المباحة إلىٰ عبادة شرعية، وذلك كمن يقرأ من أجل التزود بالعلم والتقرب إلىٰ الله والخشية منه، فالوجه الذي ينفذ به من العادة يجب أن يتمثل الغاية الصالحة، فالنية إذا أصبحَت وسيلةً إلىٰ بلوغ مقاصد الدين الواجبة والمستحبّة أو تكميلًا لشيء منهما فإنها مأجور صاحبها، حتىٰ الراحة وهي التوقف عن العمل، إذا كان مقصودها الإعانة علىٰ العبادة حصلت الثواب كما ذكره ابن حجر[3]، وذلك في تعليقه علىٰ حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه الذي قال فيه: «أما أنا فأنام وأقوم، فأحتسب نومتي كما أحتسب

---

(١) ابن القيم، مدارج السالكين (١/ ١٢٨-١٢٩).
(٢) العبدري، المدخل إلىٰ تنمية الأعمال بتحسن النيات، (١/ ٢١-٢٢).
(٣) ابن حجر، فتح الباري، (٨/ ٦٢).

قومتي[1] ،وهذا ما جعل عبارة: (عبادات أهل الغفلة عادات، وعادات أهل اليقظة عبادات)، مقرَّرةً عند أهل العلم متداوَلةً بينهم كالقاعدة العلمية، كما نقل ابن عثيمين[2]، ومن هنا أوتي أصحاب الغلو في كبح الغرائز والجبّلة الخلْقية حين حاولوا التوقف عن أكل اللحم، والعزوف عن النساء، والوصال في الصوم، وهذا ما لا تستجيب له الطبيعة البشرية ولا إرادة الله الشرعية، ولذلك كان التوجيه النبوي صارمًا: «ما بال أقوام قالوا كذا وكذا؟ لكني أصلي وأنام، وأصوم وأفطر، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني»[3]

وتأمل القصة التي حكاها اليوسي عن شيخه الإمام أبي عبد الله بن ناصر، الذي دخل عليه يومًا -وكان يوم جمعة- فوجده في روضة الأشياخ، يقرئ لأبنائه ديوان: (الشعراء الستة) لفحول الشعراء الجاهليين، ويعلق علىٰ الديوان ما يحتاجه من شرح الغريب، ويردف: «فقلت في نفسي: هذا يوم الجمعة يعتني فيه بالإقبال علىٰ العباد لشفوف فضله، وهذه الروضة موضع ذكر واعتبار، والشيخ ﵁ أعرف، عنده النهاية في كل ذلك، فعلمت أن ذلك إنما كان لصلاح النية وصحة الإخلاص وذهاب الهوىٰ،

---

(١) صحيح البخاري، كتاب المغازي، رقم الحديث ٤٣٤٤.

(٢) ابن عثيمين، استحضار واستشعار نية التقرب إلىٰ الله، ص٦.

(٣) صحيح مسلم، كتاب النكاح، رقم الحديث: ١٤٠١.

فكان كل ذلك عبادةً أيًّا كان وفي أي موضع كان»[1]، ووضع اليوسي دلالةً نفسيةً تظهر في السلوك تميّز بين حال الإخلاص عن غيرها، وهي: «أنّ علامة من يأخذ في العلم لله تعالىٰ أن لو قيل له: (غدًا تموت)؛ لم يطرح الكتاب من يده، أي لكونه دخله بوجه صحيح، ولو كان أخذه فيه بالهوىٰ لفرّ عند الإحساس بالموت عنه إلىٰ الصحيح، وهكذا في جميع التصرفات»[2]

ومن الأمثلة التي يذكرها العلماء عادةً -لاستثمار العمل المباح إلىٰ طاعة بالنية الصالحة- قضية التطيّب بالروائح الزكية، فهو عمل مباح في الأصل لكن حين يستحضر المرء أحاديث الرسول ﷺ وفِعله في التطيب يوم الجمعة قاصدًا اتباع هذه السنة المباركة وتعظيم بيت الله يصبح عملًا أخلاقيًّا، وقد عدّ أبو حامد الغزالي جملةً من هذه المقاصد في فِعل التطيّب، ومنها: «نزوع جيرانه ليستريحوا في المسجد عند مجاورته بروائحه، وأن يقصد به دفع الروائح الكريهة عن نفسه التي تؤدي إلىٰ إيذاء مخالطيه، وأن يقصد حسم باب الغيبة عن المغتابين إذا اغتابوه بالروائح الكريهة فيعصون الله بسببه»[3]، وقد أوصل أحد العلماء نيّة الذهاب للصلاة في المسجد عشر نيّات: مثل مراقبة الخطوات إلىٰ المسجد، واحتساب السكينة، واستحضار التبكير وهكذا[4]

---

(١) اليوسي، المحاضرات في اللغة والأدب، ص٣٩٢-٣٩٣.

(٢) نفس المرجع

(٣) الغزالي، إحياء علوم الدين، ص١٨٣٥.

(٤) العيدروس، نية العبادات، ص١٨.

وهذا الأمر يبرز حقيقةً أخرىٰ، وهي: أن الشريعة قصدَت عمل الواجبات، كما قصدَت تجنُّب المحرمات بعينها وليس التشاغل عنها، فإن المحرّم تركه مقصود بذاته، وأما الاشتغال بضدٍّ من أضداده فهو وسيلة . . . . ؛ فإن كان الإنسان يقصد أن يشتغل بالمباح ليترك المحرم -مثل من يشتغل بالنظر إلىٰ امرأته ووطئها؛ ليدع بذلك النظر إلىٰ الأجنبية ووطئها، أو يأكل طعامًا حلالًا ليشتغل به عن الطعام الحرام- فهذا يثاب علىٰ هذه النيّة[1]، فأصبح إذًا مقصد تجنُّب مقارفة النهي الإلهي مقصدًا حسنًا يؤجر عليه كما اعتبرَته الشريعة فعلًا أخلاقيًا.

---

(١) ابن تيمية، جامع الرسائل، ٢-١٦٩

المطلب الخامس
احتساب الغرائز ...
اللّذات حين تكون جسرًا للمقاصد الحسنة

اللذّات الحسيّة التي تنتج عن الغريزة النفسية لا تُذم ولا تُمدح لنفسها؛ لأنها ليست كمالًا يسعىٰ كل أحد في تحصيله، كما أنها ليست منقصةً يتبرأ منها، إنما هي ضمن تكليف الإباحة المسموح به في حدود الضوابط والمعالم التي حددها أهل العلم، وهي خلافًا للّذة العقلية التي يكتسبها الإنسان بطلب العلم والحكمة، فهذه أشرف لذة إن كانت في سبيل رضا الله، ومحبته والأنس به.

لكن هذه اللذّات كالأكل والشرب والنكاح، يتغيّر حكمُها وجزاؤها إن كانت نيّة صاحبِها طلب المثوبة والأجر من الله ﷻ، فتصبح كأنها عمل صالح في حكم الشريعة، وفي الحديث الشريف قوله ﷺ لأصحابه: «وفي بُضْعِ أحدكم صدقة، قالوا:

يا رسول الله، أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجرٌ؟ قال: أرأيتم لو وضعها في حرام، أكان عليه وزرٌ؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجرٌ»[1]، فالمرء متىٰ عمل شيئًا أصله علىٰ الإباحة، وقصد به وجه الله تعالىٰ والتقرّب به إليه؛ فإنه يثاب علىٰ ذلك، فالاستمتاع بالزوجة -سواء كان بقصد إبعاد نفسه عن المحرمات أو قضاء واجبها- دخل به صاحبه إلىٰ الطاعات المرغوبة، وكان أهل العلم يحبّون أن تكون لهم نيّة في كل شيء حتىٰ في الأكل. يقول النووي وفقًا لهذا المبدأ: «الإنسان إذا فعل شيئًا أصله علىٰ الإباحة وقصد به وجه الله تعالىٰ يثاب عليه، وذلك كالأكل بنيّة التقوِّي علىٰ طاعة الله تعالىٰ، والنوم للاستراحة ليقوم إلىٰ العبادة نشيطًا»[2]، بل ذهب بعض العلماء إلىٰ أن ظاهر هذا الحديث يفيد حصول الأجر في إتيان المرء زوجته حتىٰ من غير استحضار النيّة، ويقيسون ذلك بالزّارع في الأرض التي يحرث ويبذر فيها، فينال بذلك أجور البشر والحيوانات والطيور التي تأكل منه.

فالمباح إذًا لا بد أن يكون منتهىٰ غايته طاعة الله ﷻ -إن كان يتوسل بها للثواب- حتىٰ تكون محبوباته ومراداته تبعًا لمحبوبات ومراد خالقه ﷻ، يقول ابن تيمية: «وكل مقصود إما أن يُقصد لنفسه وإما أن يُقصد لغيره، فإن كان منتهىٰ مقصوده ومراده

(١) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، رقم الحديث ١٠٠٦.

(٢) النووي، شرح مسلم، (١١/ ٧٨).

عبادة الله وحده لا شريك له -وهو إلهه الذي يعبده لا يعبد شيئًا سواه وهو أحب إليه من كل ما سواه-؛ فإن إرادته تنتهي إلىٰ إرادته وجه الله، فيثاب علىٰ مباحاته التي يقصد الاستعانة بها علىٰ الطاعة»[1]، وقد جاء الحديث الشريف ليؤكد هذه القاعدة: «إن المسلم إذا أنفق علىٰ أهله نفقةً يحتسبها كانت له صدقةً»[2]، بحيث ينوي بهذا العمل التزود بالأجر والمثوبة من الله ﷻ، فلا يدخل فيه من أنفقها ذاهلًا، ومن صور الاحتساب استحضار مسؤوليته عن أسرته في قرارة نفسه، كما قرر النووي: أن يتذكر أنه يجب عليه الإنفاق علىٰ الزوجة وأطفال أولاده والمملوك وغيرهم ممن تجب نفقته[3]، وقد علّل ابن تيمية حصول أجر نفقة المرء علىٰ نفسه وعياله -وأنها أفضل من نفقته علىٰ من لا تلزمه نفقته- بأنّ ذلك واجب، وما تقرَّب العباد إلىٰ الله بمثل أداء ما افتُرض عليهم[4]، فأصبح أداء الواجبات واتّباع الأوامر الشرعية بذلك أكثر ثوابًا من إتيان المستحبات والمندوبات.

وتتفاوت درجات النيّة الأخلاقية انحطاطًا وعلوًّا بحسب التعامل القلبي والعملي مع ملذّات الحياة ومنافعها، فقد تنخفض

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ، (٧/ ٤٣).

(٢) صحيح مسلم، باب فضل النفقة والصدقة علىٰ الأقربين والزوج، رقم الحديث ١٠٠٢

(٣) النووي، شرح مسلم، (٧/ ٨٩).

(٤) ابن تيمية، جواب الاعتراضات المصرية، (٩٤-٩٥).

إلىٰ دركات البهائم، وذلك للمكبّ علىٰ الملذات، يدفع ذلك غريزته المجردة ونفسه الأمّارة بالسوء، وقد تصل إلىٰ حالة الذروة الأخلاقية التي كان يقف علىٰ رأسها الرسول الكريم ﷺ، ومن ذلك تَعامله مع المال الذي تعتبره العرب عديل الرّوح؛ لأنه بها قوامها، فإنه لم يُسأل ﷺ عن شيء إلا أعطاه، «ولقد جاءه رجل فأعطاه غنمًا بين جبلين، فرجع إلىٰ قومه، فقال: يا قوم، أسلِموا فإن محمدًا يعطي عطاء من لا يخشىٰ الفاقة»[1]، ويأتي بعد الأول مكرمة: صاحب الجهد الحسن المُكره، ولولا هذه المشقة وهذا المنع لارتقىٰ ذروة الأخلاق ﴿وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ﴾ [التوبة: ٥٤]، ثم يأتي الثالث: صاحب الجهد الحسن الذي انبعث من طبعه النفسي لا الاعتبار الأخلاقي، ثم يأتي بعده صاحب الموقف السطحي الذي يعمل وفقًا لهواه المستنير الخاضع للعقل، أما (أدنىٰ درجات السلم) فيأتي صاحب الكسب المادي الذي لا يعتدّ بأي معنًى أخلاقي، وغايته اليتيمة أن يتمتع متاعًا حسنًا بالحياة سواء باللعب أو الأكل»[2]، فتأملّ كيف تفاوتت الدرجات وفقًا لكل سلوك، فكلما تغلّب الإنسان علىٰ هواه، وغلب شيطانه، وكان مراده تبعًا للإرادة الشرعية يسير معها ويتوقف معها؛ كلما كانت رُتبته أشرف وحاله أفضل، وتظل الدرجات تهبط حتىٰ لا يبقىٰ من الإرادة مثقال حبة خردل من الخير.

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، رقم الحديث ٢٣١٢.

(٢) دراز: ٤٨٨-٤٩٣.

ولا مشاحة إن وافقَت حظوظ النفس دواعي الحق كما يحدث في اللذّات المباحة، فليس بالضرورة أن تكون حظوظ النفس متهمةً في كل أحوالها، فربما وافقَت أحيانًا الأمر الشرعي، ولذلك جعلها بعض العلماء في حكم المقبول، وأن فاعلها يجازىٰ عليها بالأجر من الله ﷻ، واستدلوا علىٰ ذلك بقوله ﷺ: «**ولستَ تنفق نفقةً تبتغي بها وجه الله تعالىٰ إلا أُجرتَ بها، حتىٰ اللقمة تجعلها في فيّ امرأتك**»[1]، يقول ابن حجر: «إن الحظ إذا وافق الحق لا يقدح في ثوابه؛ لأن وضع اللقمة في فم زوجته يقع غالبًا في حالة المداعبة، ولشهوة النفس في ذلك مدخل ظاهر، ومع ذلك إذا وجد القصد إلىٰ ابتغاء الثواب حصل له بفضل الله»[2]، فكانت مقدمة هذه الشهوة أو المحبة من الملاعبة والمداعبة تحمل في ثناياها استحسانًا من الشرع وثوابًا عليها طالما كانت في إطار تلمُّس القبول والرضا الإلهي، وهذا يؤكد أن الامتثال لدواعي الغريزة من خلال التكليف الأخلاقي يؤدي قطعًا إلىٰ النية الصالحة.

فطلب الثمرة العاجلة الدنيوية والنظر إليها لا يتعارض مع حسن النية، وقد جاء التكليف بأن المؤمن مطالَب بأن يتتبع مقاصد الشارع من المصالح، لكنه لم يمنعه من التطلع إلىٰ الخير المترتب علىٰ هذه الأفعال المتعبد بها، يقول عمر الأشقر: «إن

---

(١) صحيح مسلم، ١٩١١.

(٢) ابن حجر، فتح الباري، (١/ ١٣٧).

قصد هذه الحظوظ من الأعمال المتعبد بها مقصودة للشارع ومطلوبة من المكلَّف لأنها تناسب حاله، وعمله علىٰ هذا النحو يصلح أمره، ويحفظ عليه دنياه وأخراه، ويحسن أن نقرر بوضوح أن التطلع إلىٰ ثمرات الأعمال المتعبد بها -سواء أكانت عبادات أصلًا أم عاديات مُتعبد بها- لا يضاد الإخلاص ولا يناقضه، ما دمنا نقصد مقاصد الشارع المترتبة علىٰ الأعمال»[١]

ومعنىٰ ذلك أن الثّمرة التي يحصّلها الإنسان من جرّاء نزوعه إلىٰ هذا المقصد لا بأس بها، ولا تتعارض مع المقصد الأهم، ومثال ذلك: أن تكون صلة الفقير وبرّ الوالدين محبةً وجدانيةً، ومساعدة المحتاج فطرةً خلقيةً، فهذه متعلّقات لهذه الأعمال ولا تتقاطع مع مقصدها الأعظم وهو التقرّب إلىٰ الله وامتثال أمره، والذي يسعىٰ إليه المسلم هي المقاصد المأمور بها وليس الآثار التي يخلّفها وتنتج عنها، أما إذا كان ينظر إلىٰ ما يترتّب علىٰ عمله في الدنيا، فإنه ينقص من أجره لكنه لا يُحبط تمامًا.

---

(١) الأشقر، مقاصد المكلفين فيما يتعبد به لرب العالمين، ص٣٩٩.

المطلب السادس
تهيئة بواعث الخير سبيل لاكتساب الإرادة الصالحة

إذا تهيأت النّفس واستعدّت لفعل شيء توفّرت أسبابه، كما أن الإرادة القوية تستصحب القدرة النافذة، فإذا أراد العبد الطاعة إرادةً جازمةً كان قادرًا عليها، وما عليه إلا أن يهيّئ نفسه للعمل، كما أن للبواعث النفسية دورًا رئيسًا في توجيه الإرادات، ومن ثم الأعمال، سواء كانت خيرًا أو شرًا، مثال ذلك: من كان قلبه معمورًا بالقصود إلىٰ الله تعالىٰ راغبًا في التوجه إليه؛ دلّته هذه القصود إلىٰ المعاني الفاضلة في أفعاله وأقواله، ومن أراد شيئًا حصل عليه، يقول ابن تيمية: «من قال: إن الله أمر العباد بما يعجزون عنه إذا أرادوه إرادةً جازمةً؛ فقد كذب علىٰ الله ورسوله، وهو من المفترين»[1]، فالإرادة الجازمة للخير يوفقها الله ﷻ ويبارك

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ، (٨/ ٤٤٠).

فيها ويسدّد خطوها، وفي الحديث الذي يرويه النبي ﷺ عن ربه، قال: «**إذا تقرّب العبد إليّ شبرًا تقربت إليه ذراعًا، وإذا تقرّب مني ذراعًا تقربت منه باعًا، وإذا أتاني مشيًا أتيته هرولةً**»[1]، ورأىٰ الشيخ عبد القادر الجيلاني في منامه إخبارًا عن الحق تعالىٰ: «من جاءنا تلقيناه من البعيد، ومن تصرَّف بحولنا ألنَّا له الحديد، ومن اتبع مرادنا أردنا ما يريد، ومن ترك من أجلنا أعطيناه فوق المزيد»، «قال ابن تيمية تعليقًا علىٰ هذه الرؤية: هذا من جهة الرب تبارك وتعالىٰ. فالأوليان: العبادة والاستعانة. والآخرتان: الطاعة والمعصية»[2]

وأهل العلم والتقوىٰ يدركون أن النية الصادقة تستجلب عون الله، كتب مرّة سالم بن عبد الله إلىٰ عمر بن عبد العزير: «اعلم يا عمر أن الله تعالىٰ عون للعبد بقدر النية، فمن تّمت نيته تم عون الله تعالىٰ إياه، ومن قصرت عنه نيته قصر عنه من عون الله تعالىٰ بقدر ذلك»، وقد قال الله تعالىٰ في تصديق ذلك: ﴿**إِن يُرِيدَآ إِصۡلَٰحٗا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيۡنَهُمَآۗ**﴾ [النساء: ٣٥]، فجعل سبب التوفيق إرادة الإصلاح؛ فذلك هو أول التوفيق من الموفق المصلح للعامل الصالح»[3]، وهذا الفقه الذي رآه عالِم المدينة قرّره قبله ابن عباس رضي الله عنهما تفسيرًا لهذه الآية بقوله: «إنّ كل مصلح -إذا أراد

(١) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، رقم الحديث (٧٥٣٦).
(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ، (١٠/ ٥٤٩).
(٣) أبو طالب المكي، قوت القلوب، (٢/ ٢٦٩).

المصطلحان ذلك- يوفقه الله للحق والصواب»[1]، فمتىٰ توجّهَت النيّة لعقد المصالحة وإنهاء الشقاق بارك الله تعالىٰ في هذه النيّة وأنجحها للمتخاصمين، ومن خطت قدماه صوب الحق وفعل الصواب، كفاه الله حاجته وأعانه عليها، لذلك أوجب العز بن عبدالسلام علىٰ المكلف: أن يعزم علىٰ الطاعات قبل وجوبها ووجوب أسبابها، فإذا حضرت العبادات وجبت فيها القصود إلىٰ اكتسابها والنية بالتقرب بها إلىٰ الله تعالىٰ[2].

وكما أنّ مبدأ الإرادة حركة نفسيّة داخلية، فإنّ القدرة أيضًا تُعرف بأمرٍ تتبيّنه النفس داخلها لا يطّلع عليه غيرها، وهذا يعني عدم وجود إشارة أو دلالة واضحة خارجية يُستدلّ بها إلا في الإرادة الجازمة، ومتىٰ وُجدت الإرادة والقدرة التامة ولم يقع الفعل لم تكن الإرادة جازمةً، ومن ذلك إرادات الناس لما يقدرون عليه من الأفعال ولم يفعلوه وإن كانت هذه الإرادات متفاوتة في القوة والضعف تفاوتًا كثيرًا، وفي الحديث عن أم المؤمنين ميمونة: «كانت تُدان دينًا، فقال لها بعض أهلها: لا تفعلي، وأنكر ذلك عليها، قالت: بلىٰ، إني سمعت نبيّي وخليلي ﷺ، يقول: «ما من مسلم يُدان دينًا، يعلم الله منه أنه يريد أداءه، إلا أدّاه الله عنه في الدنيا»»[3]، مما تجعل علىٰ عاتق الإنسان

---

(١) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (٨/ ٣٣٢).

(٢) ابن عبدالسلام، قواعد الأحكام، (١/ ٢٠٧).

(٣) سنن ابن ماجه، كتاب الصدقات، رقم الحديث ٢٤٠٨.

دفع نفسه للخيرِ دفعًا حتىٰ تستقيم له قناة التوفيق والبركة في العمل.

لكن التهيئة النفسية يسبقها أمر مهم، وهو المعرفة بالشيء، وقد أشرنا إليه في شروط الإرادة، وقد اعتبر العلماء أن الوظيفة الأولىٰ علىٰ كلِّ عبد أراد طاعةَ الله تعالىٰ أن يعلم النيَّة أولًا، لتحصل له المعرفة، ثم يصحّحها بالعمل بعد فهم حقيقة الصّدق والإخلاص اللَّذين هما وسيلتان للعبد إلىٰ النجاة[1]، فأوّل ما يشترط معرفة الشيء الذي يريده وينوي القيام به، فإذا عَلمَه وتحقَّق من فهمِه نواه وقصده، ثم قام بعمله، وفي هذا السياق يقول ابن تيمية: «فإن القصد والنية مشروط بمعرفة المقصود المنوي به، فإذا لم يعرفه بعد؛ كيف يتقرب إليه؟ فإذا نظر بمحبة أو غيرها فعلم المعبود المقصود؛ صح حينئذ أن يعبده ويقصده»[2]

ويشرح أبو حامد الغزالي هذه الفكرة فيقول: «إن الإنسان إذا أراد تناوُل طعام معيَّن، فإن اليد لا تتحرك إلىٰ تناوُله إلا بالقدرة، والقدرة تنتظر الداعية الباعثة، والداعية تنتظر العلم أو الظن، وهو أن يَقوىٰ في نفسه كون الشيء موافقًا له، فإذا جزمت المعرفة بموافقة الشيء وضرورة فِعله انبعثَت الإرادة، وعندها تحصل القدرة»، ويعني بذلك أن قدرة الشيء وحركته للعمل مرهونة بمدىٰ

(١) ابن قدامة المقدسي، مختصر منهاج القاصدين، ص١٢٧.

(٢) ابن تيمية، جامع المسائل، (٥/ ١٩٧).

إرادته، وهذه الإرادة تفتقر إلىٰ العلم والمعرفة[1]، لكن الإشكالية التي وقع فيها الغزالي تضخيمه لدور المجاهدة بمحو الصفات المذمومة وقطع العلائق؛ إذ رأىٰ أنها: تفيض بالرحمة وتكشف الحقائق، وليس عليه إلا الاستعداد واستحضار النية، والترصد بالانتظار لما يفتحه الله تعالىٰ من الفُيوض والبركات، مستدلًّا بكشوف الأولياء والأنبياء التي ساهمت هذه الكشوف في سعادتها وبلوغ كمالها، لا بالتعلّم بل بالزهد والإعراض عن علائق الدنيا[2]، ولا خلاف حول أهمية بناء النية الصالحة في وضع قدم المؤمن علىٰ أول الطريق، لكن بلوغ العلم الرباني يحتاج إلىٰ جهد بدني وذهني يستكملُ به بقية أدوات المعرفة فيترقىٰ في التعلم والعبادة، ولا يتوقف عند أول الطريق التي دلّ عليها أبو حامد الغزالي.

وفي هذا السياق يصبح تقوية الملكات الإنسانية وتوجيه إرادتها من لوازم الإرادة الجازمة، فقبل الشروع في إرادة الخير يجب أن يتعرف الإنسان علىٰ ملكاته وقدراته واستعدادته؛ كي يوائمها مع النيّة الحسنة، فإن كانت ملكاته دون ذلك قام بإصلاحها ومعالجتها قبل انطلاق العمل، وكما تتباين الأعمال فإن الملكات التي تستلزمها تتباين أيضًا، فليست كل الأعمال الأخلاقية والتعبدية تستلزم ملكات موحّدةً أو متشابهةً، فالجهاد في سبيل الله

(١) انظر بتوسع: الغزالي، ميزان العمل، ص٢٢٢.

(٢) انظر بتوسع: الغزالي، ميزان العمل، ص٢٢٢.

مثلًا يحتاج إلىٰ ملكة غير القوة البدنية وهي تتعلق بالتصوّرات والأفكار، يقول ابن علّان: «إنّ القتال في سبيل الله قتال منشؤه القوة العقلية لا القوة الغضبية أو الشهوانية»[1]، وذلك لأنه يتعلق بالتفكير في الجزاء والمصير، وانتظار ما أعدّه الله للشهداء يوم القيامة، بل يصل إلىٰ المقارنة بين الحسنيين؛ إما النصر وما ينتج عنه من غنائم ونشوة، وإما الشهادة وبلوغ رضا الرب وما ينتج عنه من الفوز بالجنة وملذاتها والنجاة من النار، وهكذا في بقية الملكات كالتعلّم والسخاء والصبر.

ويُكسب علو الهمة في الإنسان معنًىٰ فاضلًا يستفزّه إلىٰ بذل غاية الجهد ونهاية السعي حتىٰ يكتب الله تحقيق مراداته ومطالبه، كما يكتسب من المعاني المبتذلة نفس القدر متىٰ فرغ من الغايات الشريفة، وتأمل قوله تعالىٰ في التنفير من هشاشة إرادة الدنيا مجردةً دون الطمع في الآخرة: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ﴾، يقول الحافظ ابن كثير في تفسيره: «من كان إنما سعيه ليحصل له شيء من الدنيا، وليس له إلىٰ الآخرة همة ألبتة بالكلية؛ حرمه الله الآخرة، والدنيا إن شاء أعطاه منها، وإن لم يشأ لم يحصل له لا هذه ولا هذه، وفاز هذا الساعي بهذه النية بالصفقة الخاسرة في الدنيا والآخرة»[2]، بل تأمل النكتة اللطيفة

---

(١) الصديقي، دليل الفالحين، (١/ ٧٥).

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (٧/ ١٨١).

التي يمكن استنباطها من تردّد هذه العبارة مرتين: (فمن كانت هجرته إلىٰ الله ورسوله، فهجرته إلىٰ الله ورسوله)، حيث تعبّر عن نفاسة الغاية التي وجّه لها الرسول ﷺ، فتكرار العبارة يوحي بأهمية هذه الإرادة وجلالة المراد، بل ويعبّر عن حقيقة الهجرة، كما أن وقوع المراد يعتبر نهاية المطلب، فيما استغنىٰ الحديث عن تكرار إرادة الدنيا واكتفىٰ بالضمير معبرًا عن هذه الغاية: (فمن كانت هجرته إلىٰ دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلىٰ ما هاجر إليه)، وهي إشارة لا تعبّر عن شرف الباعث ولا علوّ المبتغىٰ وإن كانت لم تذمّ صراحةً لأنها داخلة في محيط الإباحة، قال الحسن البصري: «من علامة المسلم أن لا يبدره لسانه ولا يسبقه بصره، ولا تقصر به نيته؛ -يعني: لا يضعف ولا تقعد به عن المسارعة إلىٰ القربات-، هي أبدًا في قوة وزيادة وإن قصرت أعماله فيها وعجزت قوىٰ جوارحه»[1]

وقد تلمّس الصحابة -رضوان الله عليهم- فكرة دأب العمل الخالص الذي لا ينقطع من الخير، ولهذا كان يقول الواحد من السلف الصالح منهم -كما يروي ابن تيمية-: «دلّوني علىٰ عملٍ لا أزال به عاملًا لله تعالىٰ، فقيل له: إنوِ الخير؛ فإنك لا تزال عاملًا وإن لم تعمل»[2]؛ وذلك أن النيّة تحمل في أعطافها شرف الهمّة ونبل الغاية، وهذا عمر بن الخطاب يكتب نصيحةً إلىٰ

---

(١) أبو طالب المكي، قوت القلوب، (٢/ ٢٦٣).

(٢) ابن تيمية، الخلاص في تفسير سورة الإخلاص، ٤٩.

أبي موسىٰ الأشعري لمّا ولّاه علىٰ البصرة، يقول فيها: «من خلصَت نيّته كفاه الله تعالىٰ ما بينه وبين الناس، ومن تَزيَّن للناس بغير ما يعلم الله من قلبه شانه الله ﷻ»[1]، ويربّي الفاروق رضي الله عنه بذلك أصحابه من الولاة علىٰ سلامة الأعمال في مهدها قبل أن تلامس حاجات الآخرين، فإذا كانت هذه الأعمال لا تراقب نظر الله سبحانه وتعالى -لاسيما أعمال المسؤولية علىٰ الناس- فإنها تظلّ قاصرة عن بلوغ رضا الناس فيها جميعًا لأنها غير مُسددة من الله تعالىٰ، وربما شابها شيء من الفتور أو المحاباة، فالإخلاص كفيلٌ بالكفاية الإلهية والرعاية الربانية.

قال ابن تيمية رحمه الله: «الأعمال لا تتفاضل بالكثرة، وإنما تتفاضل بما يحصل في القلوب حالَ العمل»[2]، فهذه الحال الشريفة يكفي فيها أنها جعلت الإنسان يتردد من أجل رضا الله، يقول ابن القيم: «ومتىٰ علم الله من قلبه: أن تردّده وتوقّفه ليعلم أي الأمرين أحبّ إلىٰ الله وأرضىٰ له؛ أنشأ له من ذلك التوقف والتردّد حالةً شريفةً فاضلةً، حتىٰ لو قدّم المفضول -لظنّه أنه الأحب إلىٰ الله- ردّت تلك النية والإرادة عليه ما ذهب عليه وفاته من زيادة العمل الآخر»[3]، فإذا كان المقصد بُني علىٰ رغبة الاستقامة وتطلّب رضا الله وحث النفس علىٰ معالي المطالب

(١) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (١/ ٥٠).

(٢) ابن تيمية، الفتاوىٰ: (٢٨٢/ ٢٤).

(٣) ابن القيم، مدارج السالكين، (٣/ ١١٣).

الشرعية والأخلاق الزكية؛ حصل له ذلك واقعًا في الدنيا أو حسابًا في الآخرة، حتىٰ ولو اختار المفضول علىٰ الفاضل، جزاءً وفاقًا.

وفي قصة الصحابي يزيد بن الأخنس مع ابنه معن ﵄ ما يدلّ علىٰ أن الإنسان إذا نوىٰ الخير حصل عليه، فقد أخرج أبو معن دنانير يتصدق بها فوضعها عند رجل في المسجد، يقول معن: «فجئتُ فأخذتُها، فأتيتُه بها، فقال: والله ما إياك أردتُ؛ فخاصمتُه إلىٰ رسول الله ﷺ، فقال: «لك ما نويتَ يا يزيد، ولك ما أخذتَ يا معن»»[1]، فأبو معن قد أخرج هذا المال بنيّة التصدق علىٰ المحتاجين ولم يقع في خاطره حصول ابنه عليها، وقد أخذ الإمام أحمد بن حنبل بهذا الحديث وعمل به في مسائله الفقهية، وعلّل ابن رجب ذلك: بأن الرجل إنما يُمنع من دفع الصدقة إلىٰ ولده؛ خشية أن يكون محاباةً، فإذا وصلَت إلىٰ ولده من حيث لا يشعر، كانت المحاباة منتفيةً، وهو من أهل استحقاق الصدقة في نفس الأمر، ولهذا لو دفع صدَقَته إلىٰ من يظنه فقيرًا، وكان غنيًّا في نفس الأمر، أجزأته علىٰ الصحيح[2]

وعلىٰ كل ما قيل في أهمية النيّة وعظمة دورها الأخلاقي، إلا أنّ البعض يجهل الدور التربوي الذي تؤديه في تزكية الأعمال

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، رقم الحديث: (١٣٥٦).

(٢) ابن رجب، جامع العلوم، (١/ ٨٧) ويرىٰ ابن رجب أن أكثر أصحابه علىٰ خلاف ذلك.

وقبولها عند الله ﷻ، مما يجعل تعليمها للناس ضرورةً قصوىٰ تستقيم بها حياتهم في الدنيا والآخرة، فالميزان الحقيقي للأعمال وثيق الصلة بجنس الإرادة ونوع النية ومدىٰ خلوصها من الشوائب، وكان الشارح المعروف ابن أبي جمرة العبدري -أحد شراح صحيح البخاري- يقول: «وددتُ أنه لو كان من الفقهاء من ليس له شغل إلا أن يعلّم الناس مقاصدهم في أعمالهم، ويقعد في تدريس أعمال النيات ليس إلا، فإنه ما أُتي علىٰ كثير من الناس إلا من تضييع ذلك»[1]، وهذا قول فقيه يدرك أن النيّة أشدّ خطورةً من العمل؛ لأنها أصعب في ضبط مسارها وإقامتها علىٰ جادّة الصواب من العمل الظاهر، وكان يحيىٰ بن كثير يقول: «تعلّموا النية؛ فإنها أبلغ من العمل»[2]

(١) العبدري، المدخل إلىٰ تنمية الأعمال بتحسن النيات، ص٣.

(٢) أبو نعيم، حلية الأولياء، (٣/٧٠).

المطلب السابع
التهيئة العملية للنية الصالحة ..
التطبيع مع الفضيلة بالعادة السلوكية

من المعالم اللافتة التي لا تكاد تخطئها البصيرة التربية التي صنعها الدين الإسلامي في نفوس أصحابه، حتىٰ لتكاد سمة الثبات عليه والرغبة تتميز فيه عن غيره من الديانات والملل، فالذين دخلوا فيه لم يخرجوا منه، حتىٰ أولئك الذين اعتنقوه لأغراض فانية، لا تلبث قيم هذا الدين من هيمنتها علىٰ فكره ومشاعره لتحوّل وجهته وتصحح قصده باتجاه المقصد الأسنىٰ والغاية العظمىٰ، وفي قصة الرجل الذي سأل النبي ﷺ فأعطاه عطاءً عظيمًا أنموذجٌ علىٰ محبة الدين والانجذاب إليه والاعتياد علىٰ فضائله وأنواره، قال أنس بن مالك رضي الله عنه: «إن كان الرجل لَيُسلِمُ ما يريد إلا الدنيا، فما يلبث إلا يسيرًا حتىٰ يكون الإسلام أَحَبَّ

إليه من الدنيا وما عليها»[1]؛ لأنّ النفس إذا ألفَت الشيء رغبَت فيه واستدامت عليه حتىٰ تعتاده، وهذا في كل أمر يتعاطاه الإنسان، وفي الفضيلة أظهر ما يكون.

وتكمن صعوبة الأعمال في توجيه النيّات وتطويعها بادي الرأي، لذلك كان بعض أهل العلم يحجم عن الشيء إذا لم يجد نيّته راغبةً فيه أو رأىٰ عجزه عن قود خطامها للعمل الصالح، ولم يكن غريبًا أن يقول ابن تيمية: «والله إنِّي إلىٰ الآن أجدِّد إسلامي كلّ وقت، وما أسلَمتُ بعْدُ إسلامًا جيدًا»[2]، فلا تخضع النيّة لمجرد القول أو الخاطر، بل يجب معها اعتقاد جازم وعزم قلبي واعتياد عملي، يشهد عليه العمل الظاهر ويدل عليه لسان الحال حتىٰ تخرج آخر نسمة من عمره، فليس هناك محطة عاصمة تطمئن لها النفس مع النية إلا إذا راضت إرادتها واعتادت علىٰ ذلك، وتأملّ بركة السجود لله تعالىٰ في إخضاع القلب لمقتضىٰ الخشوع لله -تبارك وتعالىٰ- ومجافاة مسالك المعصية، ويعضد هذا قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

والاعتياد إذا تواطأ مع العمل قد يصل به هذا الإلف الدائم إلىٰ رسوخه حتىٰ كأنه غريزة نفسية، بحيث تجنح النفس إلىٰ أدائه دون جهد كثير في التفكير، ويشبه محمد دراز ذلك بحركة الجندي عند سماع صوت الاستغاثة، وحركة نهوض المؤمن من الفراش

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، رقم الحديث ٢٣١٢.

(٢) ابن القيم، مدارج السالكين، (١/ ٥٢٤).

عند سماع صوت الأذان، فحتىٰ يصل إلىٰ اللحظة التي يحين فيها اتخاذ القرار يتطلب ذلك اجتياز عقبة كؤود من الصراع النفسي؛ لأنّ الغرائز متحكّمة، والمشاعر تملي رغباتها، والفكر يعمل خواطره بالتحليل والتركيب لاختيار الملائم الأفضل له[1]، لكنه متىٰ تجاوز الإنسان هذا الصراع واختار العمل الأخلاقي واعتاد عليه؛ يصل به في نهاية المطاف إلىٰ التطبّع بفكرة الفضيلة والمعروف، بل وتطويع النفس علىٰ فكرة الخير.

ومن المسائل التي تسهم في الترسيخ في النفس والثبات في القلب المواظبة واعتياد العمل، فكلّ ما ترسّخ عملٌ أو قول في النفس سَهُل استرجاعه وتكراره، وذلك أن أساس المحبة بالمعرفة إنما يقوي العمل بمقتضىٰ التعوّد، «والمواظبة علىٰ مقتضىٰ صفات القلب وإرادتها بالعمل تجري مجرىٰ الغذاء والقوت لتلك الصفة حتىٰ تترشح الصفة»[2]، ولفت الغزالي إلىٰ معنىٰ آخر ذكر فيه أنّ المواظبة علىٰ هذه الأعمال الصالحة لا يسهم في التعوّد علىٰ العمل فحسب، وإنما ينمّي حالةً وجدانيةً شعوريةً لابتغاء الخير في النفس ومزاحمة أي فكرة سيئة تؤثّر عليها حتىٰ تتمكّن نيّة المعروف وتستقرّ في النفس، يقول: «إنّ غرضنا من الأعمال بالجوارح أن يعوِّد القلب إرادة الخير، ويؤكِّد فيه الميل إليه ليفرغ

---

(١) دراز، المختار من كنوز السنة، (٢٤٩-٢٥٩).

(٢) دراز، دستور الأخلاق، ص٤٥٧.

من شهوات الدنيا ويكبّ على الذكر والفكر، فبالضرورة يكون خيرًا بالإضافة إلى الغرض؛ لأنه متمكن من نفس المقصود»[1]

ويشبّه الغزالي هذا الأمر بجدوى علاج المعدة بتناول الترياق المباشر لمصدر الألم أكثر من العلاج الخارجي الذي يكون تأثيره ضعيفًا، «فكما أن المعدة إذا تألّمَت فقد تُداوى بأن يوضع الطلاء على الصدر، وتُداوى بالشرب والدواء الواصل إلى المعدة، فالشرب خيرٌ من طلاء الصدر؛ لأن طلاء الصدر أيضًا إنما أريد به أن يسري منه الأثر إلى المعدة، فما يلاقي عين المعدة فهو خير وأنفع»[2]، فالديمومة والاستمرار في العمل عنصر مهم في ثباته، لذلك فإنّ من مالت نفسه إلى الدّنيا ورغب فيها رغبةً جامحةً، تَضعُف نيّته الطيبة بحسب هذه الرغبة، وهذا يدعونا إلى ضرورة اكتساب الدوافع الأخلاقية قبل العمل الأخلاقي؛ لأنه يسهّل ولوج الإنسان دائرة الخير.

والأسباب الموجبة للخير تؤدي غايتها إلى فعل الخير والعمل الصالح؛ لأن الإنسان كلما اعتاد فعل شيء وارتاض عليه فإنه نيّته غالبًا تصبح مطواعةً له في الخير، فلا يجد صعوبةً في استحضارها، خلافًا لمن كان غالب حياته في اللهو والغفلة، فالهمّ بالحسنة سبب إلى عملها وسبب الخير خير، أما الخطرة التي

(١) الغزالي، الإحياء، (٤/٣٦٨).

(٢) الغزالي، الإحياء، (٤/٣٦٨).

تخطر ثم تنفسخ من غير عزمٍ ولا تصميم فليست كذلك[1]، ولذلك كان المتحققون من أهل العِلم يحرصون علىٰ تعلُّم مواطن النيّة الصالحة؛ لاعتقادهم بأنها أبلغ من العمل فيِ إصلاح القلب، وأنها جماع الخير عندهم، قال داود الطائي: «رأيت الخير كلّه إنما يجمعه حِسن النية، وكفاك بها خيرًا وإن لم تنصب»[2]

وهناك فرق **بين الانتواء والالتواء**، فالتلقائية الذهنية عند العمل لا تُضبَط بوصلة النية، بل يجب أن يسبق ذلك -إذا أراد تطويعها- اعتياد العمل الصالح؛ لأن الكلام عن رغبة العمل الصالح الذي لا يتجاوز طرف اللسان التواءٌ علىٰ النفس وليس انتواءً حقيقيًّا، وقد تنبّه الغزالي لذلك فقال: «اعلم أن الجاهل يسمع ما ذكرناه من الوصية بتحسين النية وتكثيرها مع قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»، فيقول في نفسه عند تدريسه أو تجارته أو أكله: نويت أن أدرس لله أو آكل لله، ويظن ذلك نيّةً، وهيهات! فذلك حديث نفس، وحديث لسان وفكر، أو انتقال من خاطر إلىٰ خاطر، والنية بمعزل من جميع ذلك، وإنما النية انبعاث النفس وتوجُّهها وميلها إلىٰ ما ظهر لها أن فيه غرضها، إما عاجلًا وإما آجلًا»[3]، **فنبّه الغزالي إلىٰ أن أمر النية يتجاوز الرغبة والكلام العابر، بل هو رغبة خلقية تنبعث من القلب وتستقرّ فيه، ثم**

---

(١) الصديقي، دليل الفالحين، (١/ ٨١).

(٢) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، ص٧٠.

(٣) الغزالي، إحياء علوم الدين (٤/ ٧٣).

يصدّقها العمل الصالح وتعتادها الجوارح من أجل غاية قريبة أو بعيدة.

ويكاد يلحظ المتأمل لأقوال أهل العلم المتحققين حرصهم الشديد علىٰ فكرة التطبّع بالفضيلة واختيار حركة الخير، ومع ذلك فإن النفس لا تتخلص تمامًا من حظوظها وأهوائها، ولا تسلم من وساوس الشيطان ونزغاته، حتىٰ يقول الخائف منهم: أعز شيء في الدنيا الإخلاص، وكم أجتهدُ في إسقاط الرياء عن قلبي، فكأنه ينبت علىٰ لون آخر، وقيل لآخر منهم: أي شيء أشد علىٰ النفس؟ فقال: الإخلاص؛ لأنه ليس لها فيه نصيب[1]، ويقول سفيان الثوري: «ما عالجتُ شيئًا أشدّ عليَّ من نيتي؛ لأنها تنقلب عليَّ»، ويقول يوسف بن أسباط: «تخليص النية من فسادها أشد علىٰ العاملين من طول الاجتهاد»[2]، وهكذا لا تجد مؤمنًا إلا ويخشىٰ تقلُّب هذه النيّة وروغان إرادته عن مداومة الخير ومقاصد المعروف.

---

(١) ابن القيم، مدارج السالكين، (٢/ ٩٢).

(٢) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، ص٧٠.

المطلب الثامن
التواضع ونفي الجهل يعزز صلاح النية وقبولها:
في تحسين مقاصد العلم والتصنيف

يعتبر طلب العلم من أزكىٰ الأعمال حين تدخل عليه النية الحسنة، وتكون نيّته فيه متوجهة إلىٰ الله بحيث يقصد به وجهه ﷻ، فينتفع ويتواضع به حتىٰ تكون صفته الإرادية هي عبادة الله بالعلم، ولهذا عندما قيل للإمام لأحمد بن حنبل: «حدثنا ما أفضل الأعمال؟ قال: طلب العلم، قيل: لمن؟ قال: لمن صحت نيّته، قيل: وأي شيء يصحّح النية؟ قال: ينوي يتواضع فيه وينفي عنه الجهل»[1]، لكن سؤال ما قبل العلم هو: لأي شيء يُطلب العلم، هل يطلب لأغراض دنيوية أو مقاصد صالحة؟ والأولىٰ أن يطلبه للمقاصد الصالحة وليرفع عن نفسه قيود الجهل

(١) ابن مفلح، الآداب الشرعية، (٢/ ٣٧).

وآصار الضلالة كما يشير إليه الإمام أحمد، وذلك: «أن المؤمن لا يحسن به الجهل، فيتوجب عليه طلب العلم لينفي عن نفسه الجهل»[١]؛ وذلك لأن الجهل لا يعود علىٰ النفس بالخير إنما بالضرر والشرور، قال الإمام مالك بن أنس: «ما تعلمتُ العلم إلا لنفسي، وما تعلمتُ ليحتاج الناسُ إليَّ، وكذلك كان الناسُ، أي: العلماءُ»[٢]، فأول النيات الصالحة في التعلّم أن يستثمر كل أحد هذا العلم في صلاح نفسه وتزكية خُلقه؛ لأن النفس إذا عَرفَت انتفعَت وأصلحَت الآخرين.

وهنا ثلاثة أقوال للإمام الشافعي مما يدلّ علىٰ نية التواضع وقصد نفع الخلق التي يورثها العلم للعلماء، يقول: «وددت أن الخلق تعلموا هذا العلم علىٰ أن لا ينسب إليَّ حرف منه»، وقال أيضًا: «ما ناظرتُ أحدًا قط علىٰ الغلبة، ووددت إذا ناظرتُ أحدًا أن يظهر الحق علىٰ يديه»، وقال أيضًا: «ما كلمتُ أحدًا قط إلا وددتُ أن يوفَّق ويسدَّد ويعان، ويكون عليه رعاية من الله وحفظ»[٣]، وإذًا فإن هذه المطابقة بين أئمة المذاهب الفقهية وأعلام الاجتهاد علىٰ أدب العلم: نية التواضع ولين الجانب، علىٰ الرغم من كثرة اختلاف الناس إليهم لطلب العلم وإعراضهم عن تحصيل ملذات

---

(١) الآجري، أخلاق العلماء، ص٤٧.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (٨/ ٦٦).

(٣) النووي، المجموع، (١/ ٢٨).

الدنيا والجاه والمال من كل سبيل، يدل علىٰ أن الشأن ما خبروه وقالوه.

وقد قرّر أهل العلم -بأحوالهم وأقوالهم- أنّ العلم مقدّم علىٰ ما سواه من النوافل، إذا أراد بذلك طلب مرضاة الله ومعرفته حق المعرفة، فهذه هي النية الصالحة في طلب العلم وليس التكثّر من المعرفة المجردة من العبادة، أو العلم الخالي من خشية الله، ومن ذلك أن أحد أصحاب الإمام مالك بن أنس كان عنده فجاءت صلاة الظهر أو العصر، وهو يقرأ عليه وينظر في العلم بين يديه، فرفع كتبه وقام ليصلّي، فقال له مالك: «ما هذا؟ فقال: أقوم للصلاة، قال: إنّ هذا لعجب، فما الذي قمت إليه بأفضل من الذي كنت فيه إذا صحت النية فيه»[1]

فيتعيّن علىٰ طالب العلم أن يستشعر أهمية طلب العلم وأنه من فروض الدين المقررة؛ لأن الإنسان إذا عرف نفسه عرف ربّه، وعبَده كما يريد منه خالقه ﷻ، قال الثوري: «لا نعلم شيئًا من الأعمال أفضل من طلب العلم والحديث لمن حسنَت فيه نيته، قيل له: وأي شيء النيّة فيه؟ قال: يريد الله والدار الآخرة»[2]، ويمكن في هذا الباب اعتبار أنّ الحصول علىٰ الشهادة العلمية ليس منافيًا للنيّة الصالحة، إذا كان هدف صاحبها نفع الخلق وتعليمهم، وإنما يتعارض متىٰ كانت نيّته بغرض الحصول علىٰ

---

(١) ابن عبدالبر، جامع بيان العلم وفضله، (١/ ١٢٢).

(٢) ابن رجب، مجموع الرسائل، (١/ ٣٧).

المرتبة الوظيفية والمنصب الحكومي وجلب الجاه الاجتماعي، أو كانت لمجرّد التلذّذ بالشهوات والزهو بالثياب الفاخرة، يقول العلامة ابن عثيمين: «العلم الشرعي أعز وأرفع وأعلىٰ من أن تريد به عرضًا من الدنيا، عرض الدنيا ما الذي تنتفع به آخر أمره أن يكون في محل القاذورات؟! تأكل وتشرب ويذهب للمرحاض»![1]

ولهذا جاءت الشريعة بالتحذير من طلب العلم -لاسيما العلم الشرعي والنافع- لأجل مكانة دنيا زائلة، الأمر الذي يدل علىٰ شرف العلم الذي يستدعي نيّةً صالحةً وإرادةً شريفةً، ولهذا قال رسول الله ﷺ: «من تعلّم علمًا مما يُبتغىٰ به وجه الله ﷻ لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضًا من الدنيا، لم يجد عرف الجنة يوم القيامة»[2]، ومن وقع في مثل هذه النيّة المرذولة فقد يجد ملاذًا له إذا ندم علىٰ ذلك وجدّد إرادته لله ﷻ، يقول الإمام عبدالعزيز بن باز: «الذي تعلّم علمًا مما يُبتغىٰ به وجه الله من أجل الوظيفة أو من أجل أغراض أخرىٰ؛ فإن عليه التوبة إلىٰ الله من ذلك، والله يمحو عنه ما حصل من النيّة الفاسدة[3]

---

(١) ابن عثيمين، شرح رياض الصالحين، (٥/ ٤٥١).

(٢) سنن أبي داود، كتاب العلم، رقم الحديث ٣٦٦٤.

(٣) ابن باز، عبدالعزيز، الحكم علىٰ حديث: «من تعلم علمًا مما يُبتغىٰ به وجه الله».

https://binbaz.org.sa/fatwas/17232,

تاريخ الاسترجاع ١٤/ ٤/ ١٤٤٣.

فيمكن إذًا للإنسان أن يتدارك عمله في تصحيح نيته وتصويب وجهته، وهناك شواهد علىٰ علماء لم تكن إرادتهم خالصة لله ﷻ في بداية الطلب، لكنهم حين ذاقوا لذّة معرفة الله ﷻ أُنيرت بصائرهم إلىٰ مراد الله وتخلّصوا من إراداتهم السابقة، ومن ذلك ما رواه الرامهرمزي أنه قال رجل في مجلس سفيان بن عيينة: «يا أبا محمد، نشدتك بالله أطلبتَ هذا العلم يوم طلبتَه لله؟ فأعرض عنه سفيان، ثم قام الثانية فقال مثل مقالته فأعرض عنه، ثم قام الثالثة فقال مثل مقالته، فقال سفيان: اللهم لا، إنما طلبناه تأدبًا وتظرفًا، فأبىٰ الله إلا أن يكون له»[1]، وقال سفيان الثوري قولًا شبيهًا بذلك: «طلبتُ العلم ولم تكن لي نيّة ثم رزقني الله النيّة»[2]، وهكذا إذا قاد العلم الحقيقي بزمام النفس إلىٰ سبيل الله ومحبته ﷻ، حتىٰ زالت الغشاوات وسقطت الرعونات، وحلت البركات.

فطلب العلم يتطلب ضبط النية وإدامتها إذًا، بل ومراقبتها كل حين؛ لأنها تتفلّت وتتقلّب، وقد تفسد في منتصف الطريق وهي قد بدأت بوجه مشروع صالح، حتىٰ قال أحد علماء الحديث: «ربما أُحدِّث بحديث واحد ولي نيّة، فإذا أتيتُ علىٰ بعضه تغيّرَت نيّتي، فإذا الحديث الواحد يحتاج إلىٰ نيّات»[3]، وهذا يؤكد علىٰ

---

(١) الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ١٨٣.

(٢) أبو نعيم، حلية الأولياء، (٤/ ٣٩٧).

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (١٠/ ٦٢٥).

قضية تتابُع مبدأ الإخلاص في طلب العلم، وأنه ليس شرطًا ابتدائيًّا فحسب، وقد كان من دعاء مطرّف بن عبدالله: «اللهم إني أستغفرك مما تبتُ إليك منه ثم عدتُ فيه، وأستغفرك مما جعلتُه لك في نفسي ثم لم أفِ لك به، وأستغفرك مما زعمتُ أني أردتُ به وجهك فخالط قلبي منه ما قد علمتَ»[(١)]

وعدّ ابن حزم أن من أعظم الذنوب وأحطّ الدركات التي ينزل إليها الإنسان؛ إذا ساءت مقاصده في طلب العلم، لاسيما إذا اتخذها فخًا يصطاد به سقط المتاع، وحبلًا يجمع به حطام الدنيا من مال أو جاه أو مكاثرة في الأتباع، واشتدّ نكيره حين قال: «وليت شعري علىٰ ماذا يحصل المسكين الذي يطلب العلم ليحظىٰ به في دنياه، والله لا حصل من ذلك إلا علىٰ دنيا منغّصة ولباس خشن، ولذات يستتر بها استتار الغراب بسفاده ولا يتهنّاها موفرة»[(٢)]، وفي قصة أبي حامد الغزالي الذي ترك التدريس في المدرسة النظامية ببغداد شاهد علىٰ ضرورة خلوص النية في طلب العلم ونشره وتفقُّد ذلك كل حين، فقد لازمه شعور نفسي طويل ظل يؤرقه بسوء مقصده في التدريس وانحراف نيته، حتىٰ قال عن نفسه في سيرة ذاتية صادقة: «ثم تفكرتُ في نيتي في التدريس، فإذا هي غير خالصة لوجه الله تعالىٰ، بل باعثها ومحركها طلب الجاه

(١) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، ص٢٥.

(٢) ابن حزم، رسائل ابن حزم الأندلسية، (٣/ ١٧١).

وانتشار الصيت، فتيقنتُ أني علىٰ شفا جرف هار»[1]، علىٰ الرغم من أنّ هذه النية، قد تكون عرضَت عليه لاحقًا أثناء تعليمه لطلبة العلم إلا أنه رأىٰ أن الحلّ في: الخروج من هذه النيّة، بل الخروج من موطنه (بغداد) ومفارقة جميع تلك الأحوال.

وقد تنبّه علماء الإسلام أيضًا لقضية النيّات في كتابة العلم ونفع الناس، وجعلوا منطلق إراداتهم الإخلاص ورضا الله ﷻ؛ حتىٰ لا ترتدّ هذه الكتابات أسًىٰ وتنقلب وبالًا عليهم، ومن ذلك ما صاحَب كتاب (التمهيد) من قصة تأليف مالك لموطئه، حين كان عبد العزيز بن الماجشون أول من عمل الموطأ، يقول ابن عبدالبر: «لما رآه مالك قال: ما أحسن ما عمل، ولو كنت أنا لبدأتُ بالآثار ثم شددتُ بالكلام»، ثم عزم علىٰ تصنيف الموطأ فعمل من كان بالمدينة يومئذ من العلماء الموطآت، فقيل لمالك: «شغلتَ نفسك بعمل هذا الكتاب وقد شركك فيه الناس وعملوا أمثاله؟ فقال: ائتوني به، فنظر فيه ثم نبذه، وقال: لتعلمنّ ما أريد به وجه الله تعالىٰ، قال: فكأنما أُلقيَت تلك الكتب في الآبار»[2]، ولا يبتعد عنه صنيع البخاري في حديث: «إنما الأعمال بالنيات»، فقد وضعه أول حديث في جامعه الصحيح علىٰ الرغم من غرابته في السند، وقد ألمح شارحه ابن بطال إلىٰ أنه ربما أراد من ذلك إشارة إلىٰ مقصده في تصنيفه هذا الكتاب وهو: وجه الله ﷻ،

---

(١) الغزالي، المنقذ من الضلال، ص١٧٣.

(٢) ابن عبدالبر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (١/ ٨٦).

وفي هذا تنبيه لكل من قرأ كتابه، أن يقصد به وجه الله تعالىٰ[1]، ثم جاء النووي فصدّر كتابه (رياض الصالحين) بهذا الحديث كصنيع البخاري، حتىٰ أضحىٰ أشهر كتب شروح الحديث والوعظ والدروس العلمية بين أهل المعرفة والعوام، يقرؤه الناس في المساجد وتتدارسه دور العلم.

ويتبقّىٰ هنا حالة أخيرة لم تناقَش، وهي المرحلة الوسطىٰ بين النيّة الخالصة لله تعالىٰ في العلم والنيّة المباحة فيه، أو ممن اختلطَت عليه النيات واشتركَت في إرادتين، كأولئك الذين تعلّموا محبة للعلم لكنهم لم يجتازوا هذه المنطقة الوسطىٰ للانتقال إلىٰ الضفة الصالحة، وقد أدخَلها بعض العلماء داخل نطاق النيّة الحسنة، وإن كان ينقص أجره، وقرّر ابن مفلح أن طلب العلم لا يتوقف علىٰ الإخلاص فيه: «فمن فعل هذا أو غيره ومما هو خير في نفسه لما فيه من المحبة له، لا لله ولا لغيره من الشركاء، فليس مذمومًا، بل قد يثاب بأنواع من الثواب: إما بزيادة فيها وفي أمثالها، فيتنعم بذلك في الدنيا، ولو كان كل فعل حسن لم يُفعل لله مذمومًا لما أُطعِم الكافر بحسناته في الدنيا؛ لأنها تكون سيئات، وقد يكون من فوائد ذلك وثوابه في الدنيا أن يهديه الله إلىٰ أن يتقرب بها إليه»[2]، أما الذهبي فقد عدّ هؤلاء من المازجين بين الإرادتين وأنه تشملهم الآية الكريمة: ﴿وَءَاخَرُونَ

---

(١) ابن بطال، شرح صحيح البخاري، (١/ ٣١).

(٢) ابن مفلح، الفروع، (٢/ ٣٤٠).

ٱعۡتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمۡ﴾[1]، فهذة قاعدة نفيسة في هذه المسألة، فقد يتعلّم الإنسان العلم رغبةً في التعلّم ومحبّةً في المعرفة، وهي حالة متوقفة بين بذل النيّة لله ﷻ وبين إنشائها من أجل أغراض دنيوية زائلة، فأصبحَت بهذا الحكم داخلةً في عموم النيّة الحسنة المشوبة بشيء من الإباحة.

وما يدعم دخول محبة العلم النافع في النية الحسنة، أن شيخ الإسلام ابن تيمية رأىٰ أن طلب العلم النافع لا يكون في الأصل إلا بنيّة صالحة وإن لم يستحضرها، معللًا ذلك بأنه لا يمكن أن يكون طلب العلم لغير الله، وهذه الميزة ليست إلا للعلم؛ وذلك لأن العلم لا يكون إلا قبل النية، فإذا حصل العلم حضرَت النيّة، ولهذا قال معلقًا علىٰ من قال إن البعض يطلب الحديث بغير نيّة: «طلبُهم له نيّة لأنّ العلم هو الدليل المرشد، فإذا طلبه بالمحبة وحصّله عرفّه الإخلاص لله والعمل به، فالقصد والنية مشروط بمعرفة المقصود فإذا لم يعرفه كيف يتقرب إليه؟»[2]، ويعني بذلك أن نفس الطلب حسن ونافع، فالعلم النافع يحمل داخله قيمةً أخلاقيةً تؤدي إلىٰ الخير؛ لأنّه يصلح النفس ويزكيها من الجهل، حتىٰ ولو طلبه الإنسان خوفًا من معرّة الجهل وريب القلب فإنها إرادة حسنة.

---

(١) مسائل طلب العلم الذهبي ص٤١.

(٢) ابن تيمية، جامع المسائل، (٥/ ١٩٧-١٩٨).

المطلب التاسع
تنقية النيّة بأخلاق الخوف والرجاء

الخوف والرجاء خلقان فاضلان يدفعان صاحب الإرادة الخيّرة أن يجيّرهما للمزيد من الأعمال الصالحة وتنقية نيّته من شوائب النفس وعوائق الطريق، يقول المحاسبي: «فإذا مضىٰ عليه وقت من الأوقات، ولو كان كطرف العين، مما يمكن المخلوق فيه النسيان والسهو، فالخوف أولىٰ به لأنه لا يدري لعله قد خطرَت خطرة بقلبه: رياء أو عجب، أو كبر، أو غيره، فقبلها وهو ناسٍ، لا يذكر أنها رياء، فيكون مشفقًا، خائفًا، فالخوف علىٰ عمله، والوجل والإشفاق من أجل ذلك، بل الأمل والرجاء أغلب وأكثر؛ لأنه قد استيقن أنه قد دخله بالإخلاص لله وحده، ولم يستيقن أنه راءىٰ بشيء منه»[1]

(١) المحاسبي، الرعاية، ص١٩٨.

وأفضل صور التمسك بهذين الخلقين الجمع بينهما، يقول تعالىٰ: ﴿وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًاۚ﴾ [الأعراف: ٥٦]، فيرجو المؤمن رحمة ربه ﷻ كما يخشىٰ عذابه ونقمته، فيخرج من بين الشعورين بشعورٍ آخر يدفعه للعمل الخيّر الجاد، ليصل به إلىٰ ضفاف اليقين الموازي لجهده، فالخوف إن كان قد خالطه رياء -كما قرر المحاسبي- كان ذلك مما يرجو أن يصفيه الله له، لإشفاقه علىٰ ما لا يعلم فيه، فبذلك يعظم رجاؤه، وإن لم يكن خالطه رياء فذلك زيادة علىٰ عمله وعبادة منه، وكلما أشفق ازداد نعيمًا بالطاعة[(١)]

ولم يشترط أهل العلم إحداث النيّة في أعمال القلوب، فانعدام النيَّة في أعمال القلوب هو انعدام حقيقتها، واعتبروا أنّ الخوف والرجاء من المعاني المحضة التي لا يُشترط لها النيّة، وعلّلوا سبب ذلك أنّه لا يمكن أن يقع إلا منويًّا، ومتىٰ فُقدت النيّة استحالت حقيقته، يقول ابن حجر: «فالنيّة فيه شرط عقلي؛ ولذلك لا تُشترط النيّة للنية فرارًا من التسلسل»[(٢)]، واعتبر ابن رجب أن فعل الحياء دلالة علىٰ استحضاره في القلب، وكأنه يشير إلىٰ أن الفعل دلالة علىٰ احتساب النيّة فيه، ونقل عن الحسن وابن سيرين أن فِعل المعروف يؤجر عليه وإن لم يكن له فيه نيّة، كما سُئل الحسن عن الرجل يسأله آخر حاجة وهو يبغضه، فيعطيه حياء:

---

(١) المحاسبي، الرعاية، ص١٩٨.

(٢) ابن حجر، فتح الباري، (١/ ١٣٦).

هل له فيه أجر؟ فقال: «إن ذلك لمن المعروف، وإن في المعروف لأجرًا»، وسئل ابن سيرين عن ثواب الرجل يتبع الجنازة حياءً من أهلها ليس احتسابًا، فقال: «أجر واحد؟ بل له أجران: أجر لصلاته علىٰ أخيه، وأجر لصلته الحي»[1]، كما عدّ العز بن عبدالسلام أن الحياء والمحبة والمهابة من الأخلاق التي تستغني عن النية المسبقة لها فهي: «متعلقة بالله ﷻ وتُعدّ قربةً في أنفسها متميزةً لله بصورتها، لا تفتقر إلىٰ قصد تمييزها وبجعلها قربة متميزة، فلا حاجة في هذا النوع إلىٰ نية تصرفه إلىٰ الله ﷻ»[2]، وألحقَها بعبادة ذكر الله ﷻ والثناء عليه، فهي مما لا يشارك فيه؛ إذ لا تردُّد بين العبادة والعادة ولا بين رتب العبادة، ولا حاجة إلىٰ التعليل بأن النية تحتاج إلىٰ نية في سلسلة متوالية من الإرادات التي لا تنتهي، فيكفي انصرافها بحالتها المميزة إلىٰ الله ﷻ.

وقد عزا دراز تكوُّن شعور الحياء إلىٰ امتزاج خُلقَي الخوف والرجاء عند المؤمن، واعتبر أنه حالة مخففة تقع بين انفعالين قويين يشبه شعور الاحترام الذي يعني مفارقة المرء للشرّ، مخافة أن يتدنس أو يحمرَّ خجلًا أمام نفسه وأمام الله، واستشهد من قوله ﷺ: «لكل دين خلق، وخلق الإسلام الحياء»[3]، بأن هذا هو الخلق المركزي في الإسلام، إذا اعتبرنا أن الأخلاق اليهودية

---

(١) ابن رجب، جامع العلوم، (٢/ ٨٩-٩٠).
(٢) ابن عبدالسلام، قواعد الأحكام (١/ ٢٢٤).
(٣) موطأ مالك، كتاب حسن الخلق، رقم الحديث ٩.

تتميز بأنها (شريعة الخوف)، وأن الأخلاق المسيحية تتميز بـ (شريعة الحب)[1]

وهذا الخُلق إذا اقترن بالإخلاص كان أكمل وأفضل له، وكان هو المقصود من العمل الصالح، وقد يعمل المؤمن العمل بسبب الحياء المجرد الذي لم يقترن به الإخلاص لكن هذا في حكم النادر، وشاهد ذلك قول النبي ﷺ: «الحياء لا يأتي إلا بخير»[2]، فالحياء في أصله تغيُّر يعتري النفس خوفًا من فعل القبيح، فهو غريزة مغروزة في النفس، وأعظمه إذا كان الحياء من الله ﷻ أن يراه علىٰ غير طاعة مخالفًا للأمر الشرعي، ويمثّل المحاسبي -علىٰ أن النيّة الصالحة تجعل الحياء يبدو في أفضل صورة له-برجلٍ أتىٰ رجلين فسأل أحدهما قرضًا، فردَّه الذي لا حياء عنده حيث لم تسمح نفسه بالعطاء، أما الآخر فمنعه الحياء من الاتصاف بالبخل من ردِّه خائبًا، فبادر بالعطاء فوسوَسَت له نفسه إن لم يعطه فسيصفه بالبخل، أو سيفقد المدح والتبجيل عنده أو ستفوته المكافأة علىٰ عطيته، فاعتقد ذلك وأعطاه، علىٰ أنه لا يشكّ أنه أعطىٰ للحياء المجبول عليه عند نفسه لا لأغراض أخرىٰ[3]، فأصبح الحياء بهذه الصفة باعثًا علىٰ أعمال الخير مندفعًا به عن المعاصي.

---

(١) دراز، دستور الأخلاق، ص٦٣١.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، رقم الحديث ٢٠.

(٣) المحاسبي، الرعاية، ص٢٤٨.

المطلب العاشر
القرآن حارس الوعي من الغفلة

النيّة الحسنة لا تأتي موهبةً أو مصادفةً، بل يسبقها حمل النفس علىٰ ما تكره وترك ما تحب وتهوىٰ، والتقرّب إلىٰ الله بالعمل الصالح؛ لذلك يُعتبر تدبُّر كتاب الله من محركات النية الحسنة، وذلك أن قراءة القرآن تجلّي ما في النفس من الغبش والحظوظ والصدأ، فيتحرك القلب ويهفو إلىٰ فطرته ويتجّه نحو خالقه، يقول ابن تيمية: «فالقرآن مزيل للأمراض الموجبة التي تصلح القلب فتصلح إرادته، ويعود إلىٰ فطرته التي فُطر عليها كما يعود البدن إلىٰ الحال الطبيعي، ويغتذي القلب من الإيمان والقرآن بما يزكّيه ويؤيده كما يغتذي البدن بما ينمّيه ويقوّمه»[1]

---

(١) ابن تيمية، فتاوىٰ، ١٠/٩٦.

والقرآن الكريم يقود الإنسان من أوله إلىٰ آخره نحو المثل الأعلىٰ والصورة الأسمىٰ التي يجب أن يضعها الإنسان نصب عينيه، يقول تعالىٰ: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: ٢٧٧]، ويقول تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: ٢٠٧]، إنه مشروع عظيم ينتزع الأنفس من الإخلاد إلىٰ الأرض، ويحلّق بأنظارها نحو السماء، يقول محمد دراز: «ليس هناك بالنسبة إلىٰ نفس قارئ القرآن إمكانية النسيان العميق، أو حتىٰ الغفلة الطويلة، ما دامت دقات هذا العالم الروحي ترن في أذنيه وتعاوده بلا انقطاع، كيما ترده إلىٰ النبع الأول للقوة والنور، ولا نظن أن هناك تدريبًا أبلغ تأثيرًا من هذا، حتىٰ نبقي علىٰ انتباهنا يقظًا، وحتىٰ نجعل نيتنا طاهرةً ونزيهةً»(١)

لقد نبّه أبو حامد الغزالي إلىٰ الحذر من هذه الغفلة التي تعيق الوصول، التي سببها ضعف أدوار ومسؤوليات الهداة وأهل العلم الذين يرشدون الناس إلىٰ ما فيه الخير والصلاح، وينبهونهم علىٰ زوال الدنيا وانقراضها، فيما الخلق غافلون قد انهمكوا في الشهوات والملذات، «وليس في علماء الدين من ينبههم، فإن تنبه منهم متنبهٌ عجز عن سلوك الطريق لجهله، فإن طلب الطريق من العلماء وجدهم مائلين إلىٰ الهوىٰ عادلين عن نهج الطريق، فصار

(١) دراز، دستور، ص٤٨٧.

ضعف الإرادة والجهل بالطريق ونطق العلماء بالهوىٰ، سببًا لخلق طريق الله تعالىٰ عن السالكين فيه»[1]، وضرب الحكيم الترمذي مثالًا لأحد تلاميذه الذي جاءه يشكو من تشتت تركيزه أثناء الصلاة، فقال: «ما تقول لو أن دارًا فيها غرف وقصور وألوان الأغاني والسرور، فبينا هم في فرح ذلك السرور والطرب إذ دخل داخل، فقال: جاء الأمير، أليس تخمد تلك الأصوات، ويذهل أولئك القوم عن جميع ما هم فيه لهول مجيئه وهيبته؟ قال: نعم، (قال): فكذلك هذا الصدر الذي فيه ألوان السرور، فتلك الأحاديث كائنة فيه، فإذا ولج القلب باب الملكوت فعاين من عظمة الله تعالىٰ وجلاله وكبريائه ذهلت نفسه عن كل شهوة»[2]، ولا أعظم مصدرٍ معرفيٍّ يجد فيه كل أحد الحديث عن عظمة الله تعالىٰ وأسمائه الحسنىٰ وصفاته العلىٰ من كتاب الله الكريم.

وقد ذكر عمر الأشقر في كتابه (مقاصد المكلفين) مسألةً مهمةً أطلق عليها (تربية علىٰ اليقظة)، ذكر فيها أن الغفلة داء عضال للنفس يوردها الهلاك، وقد يعيش الإنسان عيشة الأنعام إذا كان يتتبع شهواته وملذاته دون وعي ودون قصد شريف، وأن علماء التربية قرروا أن الفعل المبصر هو الميزة المركزية عند الإنسان، فليس بشيء دون فهم وحضور قلب[3]، وقصارىٰ القول في ذلك أن

---

(١) الغزالي، الإحياء، (٣/ ٧٥).

(٢) الترمذي، ثلاث مصنفات للحكيم الترمذي، ص١٥١-١٥٢.

(٣) الأشقر، مقاصد المكلفين، ص٩٥.

يتنبّه الإنسان إلىٰ قضية استحضار التكليف الرباني في كل سوانح فكره وشوارد عمله؛ لئلا يجد أن ما يقوم به من أعمال طوال يومه لا يقيم دينه ولا يصلح قلبه، فيجد نفسه ملومًا في نهاية يومه؛ لأنه لم يقدم لنفسه شيئًا.

المطلب الحادي عشر
مقصد الأخذ بالعزيمة ..
في التربية على الصبر والثبات

أشرنا أن مفهوم العزم هو الإرادة الجازمة التي تعتبر قبل القيام بالأمر، وقد عرّفها أهل اللغة أنها: «الصبر والجد، من مصدر عزَم علىٰ الأمر يعزِم عزْمًا وعزِيمة»[1]، وعرّفها الهروي في مقاصد السائرين بأنها: «تحقيق القصد طوعًا أو كرهًا»[2]، ولأن المصطلح تداوَله علماء أصول الفقه، فقد قصَره بعض الأصوليّين علىٰ الأحكام التكليفيَّة، وهي الفرض، والواجب، والمندوب، والمباح، والحرام، والمكروه، لذلك قرّر الآمدي بأنَّه: «ما لزم

(١) ابن منظور، لسان العرب، (١٢/٣٩٩).

(٢) الهروي، عبدالله الأنصاري، منازل السائرين، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ، ٦٥.

العباد بإلزام الله تعالىٰ: كالعبادات الخمس ونحوها»[1]، لكنه اكتسب عند الأخلاقيين قيمةً أخلاقيةً زائدةً عن معنىٰ النية، تؤكد الإرادة وتحمل فيها قيم الصبر والثبات والمحبة.

وقد حرص الرسول -عليه الصلاة والسلام- علىٰ تربية هذه الأمة علىٰ الإرادة والعزيمة القوية كقدوة وموجِّه لهم، وقد واجه في دعوته الكثير من اللّأولاء والمشاقّ، حين استُشهد أصحابه في غزوة أحُد أمامه، وجُرح في وجهه الشريف، وكان لا تُوقد النار في بيته الشهرين والثلاثة، فلم ينثنِ أو يلين -عليه الصلاة والسلام-، وكيف يفعل ذلك وهو من أولي العزم من الرسل، فقد كانت مواقفه أصلب مثلما كانت بلاءاته أشدّ وأعظم، وكان يستمدّ من ربه العون والسداد، يقول -عليه الصلاة والسلام- داعيًا ربّه: «اللهم إني أسألك الثبات في الأمر وأسألك عزيمة الرشد»[2]

والعزم علىٰ العمل يتطلب التحلي بأخلاق الصبر والجد في الأمر؛ وذلك لأنه هدفه تنقية النفوس من الشعور بثقل التكاليف الربانية، أو الشعور بالحرج والضيق من الأوامر الإلهية، من أجل الأنس والتلذّذ بها قولًا وعملًا، لذلك قرّر الشاطبي أنه لابد عند العزيمة من: «امتثال أوامر الله واجتناب النواهي، علىٰ الإطلاق والعموم، سواءً كانت الأوامر وجوبًا أو ندبًا، والنواهي كراهةً

---

(١) الآمدي، الإحكام، (١/ ١٢٢).

(٢) مسند أحمد، مسند الشاميين، رقم الحديث ٢٧٥٩٤.

أو تحريمًا، وترك كل ما يشغل عن ذلك من المباحات»[1]، وهذا الامتثال يتطلب عبوديةً مطلقةً للخالق ﷻ، دون البحث عن أعذار وذرائع للترك والتساهل، وهذه أعلىٰ درجات الإخلاص التي يجب أن يمتثل لها المسلم ويتقيد بها إذا أراد الوصول إلىٰ حقيقة مرضاة الله.

علىٰ أن بعض الطوائف -كالصوفية- غالت في تأسيس فكرها التربوي علىٰ العزم، حتىٰ أن شيخهم أبا القاسم القشيري أوصىٰ أتباعه بقوله: «وإن اختلف عليه فتاوىٰ الفقهاء يأخذُ بالأحوط، ويقصد الخروج من الخلاف، فإن الرخص في الشريعة للمستضعفين وأصحاب الحوائج والأشغال، وهؤلاء الطائفة ليس لهم شغل سوىٰ القيام بحقّه سبحانه»، ولهذا قيل: «إذا انحطّ الفقير عن درجة الحقيقة إلىٰ رُخصة الشريعة، فقد فسخ عقده مع الله، ونقض عهده فيما بينه وبين الله تعالىٰ»[2]، ويظهر من ذلك تحذيره من تتبُّع الترخيص في مواضع الترخص المشروع، التي كان عليها رسول الله ﷺ وصحابته، وقد قال رسول الله ﷺ: «إن الله يحب أن تؤتىٰ رخصه كما يحب أن تؤتىٰ عزائمه»[3]، لذلك قال الشاطبي عن الصوفية إن: «التزام العزائم مع وجود مظانّ الرخص التي أمر بها الرسول في الحديث فيه ما فيه، وظاهره أنه بدعة

---

(١) الشاطبي، الموافقات، (١/ ٣٨٥).

(٢) القشيري، الرسالة القشيرية، (٢/ ١٧٣).

(٣) مسند أحمد، مسند عبدالله بن عمر، رقم الحديث ٥٧٠٣.

استحسنوها قمعًا للنفس عن الاسترسال في الميل إلىٰ الراحة، وإيثارًا إلىٰ ما يبنىٰ عليه من المجاهدة»[1]، فالشاطبي ينكر هذه القاعدة المقاصدية الصوفية وهي البعد عن كل رخصة، وترك الاعتماد عليها، وذلك أن اتخاذ مواضع العزم -في كل أمرٍ تسامح فيه الشارع رحمةً للناس وإعذارًا لهم- فيه عنتٌ علىٰ المريد، والمتعلّم لا يطيقه، وربما يتسبب في مشقته أو انقطاع عبادته.

والواقع أن عزائم الأمور لا يستطيعها كل أحد، لعجز بعضهم وضعف إيمانهم، إنما هي لأهل العزم والتحقيق، وترويضًا للنفس علىٰ الاجتهاد، ومن يقدر علىٰ تحمُّل المشاق والمتاعب اعتيادًا علىٰ ذلك، لذلك كان أبو نصر الطوسي -صاحب كتاب اللمع في التصوّف- يدعو إلىٰ رفع الملامة، وترك الإنكار بالقلب علىٰ من يأخذ بالرخص، لأن الله تعالىٰ يحب أن يؤخذ برخصه كما يحب أن يؤخذ بعزائمه، وسائر الناس لهم أشغال وأسباب لابدّ لهم من السعي فيها، والاهتمام بها، فإن أخذوا بالرخص وما فيه من السعة فهم معذورون، لذلك كان الناس في الالتزام بالكتاب والسنة والعزم في موافقتهما ثلاث مراتب، الأولىٰ: من تعلّق بالرخص والمباحات، والتأويل والسّعة، والثانية: من تعلّق بعلم الفرائض والسنن، والحدود

(١) الشاطبي، الاعتصام، ص١٤٣.

والأحكام، والثالثة: من أحكم ذلك، وعلِم من أحكام الدين ما لا يسعه الجهل به، ثم تعلّق بالأحوال السنيّة، والأعمال الرضيّة، ومكارم الأخلاق، ومعالي الأمور، وحقائق الحقوق، والتحقق والصدق»[1]

(١) الطوسي، اللمع في التصوف، ص١٤٥-٢٠٧.

المبحث الثالث

مسالك النيّة السيئة على القيم الأخلاقية

المطلب الأول

الحيل المحرمة: تبييت النية على الخديعة يفسد العمل ولو كانت حقًّا

بعد أن سردنا مقومات النية الصالحة وكيفية ظهورها في القيم الأخلاقية، نستعرض ما تفرزه النية السيئة من أخلاق فاسدة أيضًا، فلا يمكن لنيّة مثل هذه إلا أن تتمظهر بمخالفة الأمر الشرعي وتنعكس آثارها السيئة علىٰ السلوك والأفعال.

ومن قواعد النيّة الأخلاقية أنه لا تُعرف وجهة بوصلة النيّة حتىٰ يُكشف اتجاه الدافع من الجهد، لذلك كان من أسوأ الأفعال أن يطوي المرء نفسه علىٰ فعلٍ حسن الظاهر تكون نيته المبيّتة فيه التخلص من طائلته ومتعلّقاته، ويظنّ بذلك أنّ التملص من روح الشريعة ينجّيه من التكليف الشرعي، وهذه من الحيل المحرمة التي تقلب الفضائل الأخلاقية رأسًا علىٰ عقب، فمثل ذلك الفعل ينقلب مباشرةً إلىٰ نقيضه تمامًا، ومن أمثلة انعكاسات ذلك في

الجانب الأسري: من تزوج امرأة وأخّر مهرها إلىٰ بعد الدخول، وفي نيّته ألّا يعطيها مطلقًا، فقد اعتبرته الشريعة زانيًا؛ لأنه طوىٰ كشحه علىٰ إرادة سوء بحيث يتمتّع بلا عوض، كما أدخلت الشريعة المستدينين أموال الآخرين علىٰ رغبة عدم السداد من السارقين، وهكذا فالجزاء من جنس العمل، والمعارضة بنقيض المقصود كما يقول الفقهاء، وشواهد ذلك في السنّة المطهرة ومدوّنة الفقهاء، ويُروىٰ في الحديث: «أيّما رجل تزوج امرأة علىٰ ما قلّ من المهر أو كثر، ليس في نفسه أن يؤدي إليها حقها خدعها، فمات ولم يؤد إليها حقها؛ لقي الله يوم القيامة وهو زانٍ، وأيما رجل استدان دينًا لا يريد أن يؤدي إلىٰ صاحبه حقه؛ خدعه حتىٰ أخذ ماله، فمات ولم يؤد إليه دينه؛ لقي الله وهو سارق»[1]، وهكذا تتعدد صور سوء الطوية بتعدّد إرادات أصحابها، ومن أفتىٰ بهذه الحيل -كما ذكر ابن القيم- فقد قلب الإسلام ظهرًا لبطن، ونقض عرىٰ الإسلام عروةً عروةً[2].

فسوء النية المبيّتة تمنع حدوث الفعل الأخلاقي، وهي نوعان: فهي إما **يحددها ضمير الإنسان ويتحاكم فيها إلىٰ نفسه**، أو يحددها القائم بالشرع، فأما ما يحدّدها ضميره فهي لا تظهر سوىٰ لصاحبها وتخفىٰ علىٰ بقية الناس، فالإنسان يضع نفسه علىٰ

---

(١) الألباني، صحيح الترغيب، ١٨٠٧.

(٢) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ، (٣/ ١٣٩).

ميزان العدل، دون أن يتلمّس الحيل أو يبحث عن مسوّغ للفعل أو يتمحّل الفتاوىٰ الشاذة، وقد تواترت الأحاديث في السنة النبوية علىٰ تقرير هذه القاعدة، ومن ذلك قوله ﷺ: «من آوىٰ ضالة فهو ضالّ ما لم يعرّفها»[1]، فالذي يأخذ الشيء الضائع (اللقطة) بمعناها الشرعي، فإنه يجنح عن الصواب إذا كانت نّيته الاستفادة منها لصالحه، وأما إن كانت إرادته الحفاظ عليها من الضياع راغبًا في إعادتها إلىٰ صاحبها، فإنه عليه أن يقدّم ما يثبت ذلك كالتعريف بها والبحث عن صاحبها، بل قرّرت الشريعة عقوبات واضحةً عليها وأطلقت أوصافًا أخلاقيةً علىٰ أصحابها، فمن التقط لقطةً بقصد أخذها لنفسه كان غاصبًا، عليه ضمانها إذا تلفت في يده، ولو التقطها بنيّة حفظها وتعريفها وردها لصاحبها متىٰ ظهر كان أمينًا، فلا يضمنها إذا هلكت بلا تعدٍّ منه عليها أو تقصير في حفظها[2]، وهكذا، فاستفتاء القلب ركيزة أساسية في محاكمة الفعل ولا يكشف سرّ هذا القلب إلا الله ﷻ، فيحاسبه علىٰ ما خبأه في ضميره إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشرّ، وأما حدود الشرع فأحكامها ظاهرة وجزاءاتها معروفة.

ويحكم علماء المسلمين علىٰ النيّة في العمل وذلك في العمل المطابق للشرع مع النيّة المخالفة، ويعتمدون العمل

---

(١) صحيح مسلم، كتاب اللقطة، رقم الحديث ١٧٢٥.

(٢) البورنو، الوجيز في إيضاح القواعد الفقهية الكلية، ص٦١.

كأساس للحكم في النية المطابقة للشرع والعمل المخالف، ومن ذلك حالتان:

١- من يخطئ في عمل مع تصوُّره في ذهنه مخالفته للقاعدة الشرعية فهو يدين نفسه بهذا السلوك.

ومن ذلك أن يستولي رجل علىٰ مال يعتقد أنه لغيره، ولكنه في الواقع ماله الخاص؛ لأنه اعتدىٰ بنية الظلم ولم يأخذ ماله بنيّة استيفاء الحقوق، وآخر: يخطئ الحكم علىٰ عصير فاكهة قُدّم له، فيأخذه علىٰ أنه خمر، ويشربه بهذه النية، علىٰ حين أنه غير محرم في الأصل، ويعتقد دراز: «أن كل من يشرع في عمل خاطئ في نظره، وإن كان مشروعًا في ذاته، يرتكب بهذه النية الآثمة جريمةً في حق الشرع الأخلاقي، علىٰ الرغم من هذه المطابقة المادية، التي تنجيه قطعًا من الجزاء الشرعي»[(١)]

٢- من ينوي الخير وهو يفعل شرًّا.

مثل من ينشر العلم لخدمة الآخرين إذا أحسّ منهم أنهم أصحاب هوىٰ وأغراض فاسدة، وكمن يسبّ آلهة الآخرين الضالة والمضلّة أمامهم، فقد حظرته الشريعة لأنه قد يستدعي سبّ الله ﷻ المعبود بحق، يقول تعالىٰ: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، قال الغزالي: «فهذا كله جهل، والنية لا تؤثر في إخراجه عن كونه ظلمًا وعدوانًا

(١) دراز، دستور الأخلاق، ص٤٤٠

ومعصيةً، بل قصده الخير بالشر علىٰ خلاف مقتضىٰ الشرع شر آخر، فإن عرفه فهو معاند للشرع، وإن جهله فهو عاص بجهله»[1]، فمن قصد الخير بمعصية عن جهل فهو غير معذور إلا إذا كان قريب العهد بالإسلام ولم يجد بعد مهلةً للتعلم، فلا يُعذَر الجاهل علىٰ جهله كما لا يحل له أن يسكت علىٰ جهله، فمن اجتهد إذًا لعمل الشرّ، يناله جزاء هذا الاجتهاد.

وغير بعيد عنه من يتحايل علىٰ أداء الفرائض، كمن طغىٰ حبّ نفسه وأنانيته علىٰ كل ما سواه ولو أدىٰ ذلك إلىٰ تضرُّر الآخرين، وإن كان مبدأ نيته ليس العدوان بقدر التنصّل من مسؤوليته الأخلاقية، ولهذه الحيل نماذج كثيرة تثبت مدىٰ انعكاس النيّة السيئة علىٰ أخلاق الفرد، ولو بحثنا بشيء من السرعة لهالتنا الصور العديدة من بداية التاريخ الإنساني حتىٰ يوم الناس هذا، ومنها علىٰ سبيل المثال: التهرب عن أداء زكاة المال قبيل اقتراب أدائها السنوي المعلوم، حيث يقوم المتحايل بتصريف أمواله بالمشتريات الزائفة والنفقات الكاذبة، حتىٰ يجعله أقل من النصاب المفروض الذي تجب فيه الزكاة، وبذلك ينجو بزعمه من مغبّة فرض الزكاة، وقد حكىٰ القرآن الكريم قصةً خالدةً سلكَت هذا المنهج الملتوي فكانت عاقبتها أليمةً وعبرةً علىٰ مدار التاريخ البشري، وذلك حيث أقسم أصحاب الجنة -عشيّة الحصاد-

(١) الغزالي، إحياء علوم الدين، (٤/ ٣٦٩).

الذهاب إليها مبكرين متخفين كي لا يراهم الفقراء والمحتاجون، حفاظًا علىٰ ثرواتهم من النقص، فكانت الفاجعة لهم أن طاف عليها موعود الأمر الإلهي قبيل موعدهم المضروب فأصبحت كالصريم، حتىٰ رُوي أن رسول الله ﷺ نَهَىٰ عن الْجِدَادِ بالليل، والحصاد بالليل، كما ذكر ذلك البيهقي في سننه[1]، وقد شابههم في الفعل والجزاء أصحاب السبت الذين خالفوا التوجيه الشرعي، وذلك حين استباحوا الصيد يوم السّبت الذي حرّمه الله تعالىٰ عليهم، فكانت الحيتان تطفو في هذا اليوم وتتخفي في بقيّة الأيام، فاحتالوا لذلك بحفر الحفر ونصب الشباك فيها، فإذا جاء يوم السبت الموعود وقعت فيها فأخذوها في اليوم التالي، فقال الله تعالىٰ: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٣]، فمسخهم الله قردةً نظير حيلتهم، فالمكر السيئ لا يحيق إلا بأهله، والعقاب القاسي لا يليق إلا بأصحابه الآثمين.

ومن القضايا المشكلة التي دار عليها الحديث عند الأصوليين: إرادة توبة الغائص في الحرام، وهي إشكالية يمكن إيجازها في مدىٰ قبول توبة المتوغّل في المعصية، ومن المقاربات

(١) البيهقي، السنن الكبرىٰ (٤/ ١٣٣).

التي جسَّدَت هذه الإشكالية: من أولج في فرجٍ حرام ثم عزم علىٰ التوبة وهو علىٰ تلك الحال قبل النزع الذي هو جزء الوطء، أو كمن توسّط أرضًا اغتصبها ثم عزم علىٰ التوبة ولا يمكنه ذلك إلا بالخروج الذي هو مشيٌ فيها وتصرُّف، فكان مثار السؤال كالتالي: كيف يُتاب من الحرام بحرامٍ مثله؟ وهل تُعقل التوبة من الحرام بحرام؟ وقد حرّر ابن القيم صور هذه الإشكالية، وقرّر أن هذا النزع والخروج من الأرض توبة وليست عملًا محرّمًا، إذ هو مأمور به ولا تأمر الشريعة بالحرام، ولا يكون النّزع من الوطء حرامًا إلا إذا قُصد به التلذّذ واستكمال الوطء وأما إذا أراد به التوقف عن الحرام وقطع لذّة المعصية، فلا دليل علىٰ تحريمه[1]، فالنّاوي للتوبة يمكنه فِعل ذلك في كلّ ذنبٍ يقترفه، مهما كان حجم الإيغال في هذه المعصية والغوص فيها وفقًا لاستطاعته وحاله.

ومن المعضلات الأخلاقية القديمة التي تتجلّىٰ فيها الإرادة الإنسانية (ارتكاب أخف الضررين) وهي تتقاطع مع إشكالية جدلية ظهرَت في العصر الحديث أُطلق عليها (معضلة القطار)، تقول المعضلة القديمة: إن رجلًا توسّط جماعة جرحىٰ لسلبهم فطرح نفسه علىٰ واحد منهم، وقد عزم علىٰ التوبة في هذه الحال لكنه بقي متحيّرًا؛ لأنه إن أقام علىٰ هذا المطروح قتله بثقلِه، وإن انتقل

(١) ابن القيم، مدارج السالكين (١/ ٢٩٨).

عنه لم يجد بدًّا من انتقاله إلىٰ آخر يقتله بثقله، فكيف تكون توبته؟ وقد أحال ابن القيم إلىٰ قاعدة فقهية عريضة تقول: إن توبة هذا الرجل تكون بالتزام أخفّ المفسدتين، سواء كانت الإقامة علىٰ الذنب المعيّن أو الانتقال عنه، فإن تساوت المفسدتان من كل وجه، فيؤمر من التوبة بالمقدور له منها، وهو النّدم والعزم الجازم علىٰ ترك المعاودة، وذلك إذا كان الإقلاع متعذّرًا إلا بارتكاب مفسدة أخرىٰ مثل مفسدته، فهو كمن أُلجئ قدَرًا إلىٰ إتلاف أحد النفسين، فالمُلجأ ليس له فِعل يضاف إليه بل هو آلة، فحكمه أن لا يكون منه حركة ولا فِعل ولا اختيار، لذلك فلا ينتقل من واحد إلىٰ آخر لينجّيه بقتله بل يتخلىٰ عن الحركة ويستسلم علىٰ من وقع عليه من الجرحىٰ، بل وشهود نفسه كالحجر الملقىٰ علىٰ هذا الجريح، وليس له أن يلقي نفسه علىٰ جاره، لأنّ القدَر ألقاه علىٰ الأول فهو معذور به، فإذا انتقل إلىٰ الثاني انتقل بالاختيار والإرادة[1]، ولا مزيد علىٰ هذا الإطناب الذي بيّنه ابن القيم.

(١) ابن القيم، مدارج السالكين (١/٢٩٨).

المطلب الثاني
تهيئة بواعث الشر ترسّخ أفعاله

كما أن تهيئة بواعث الخير تسهِّل فِعله، فإن تهيئة البواعث النفسية للأعمال الفاسدة تزيده رسوخًا، ومتىٰ ما كانت الأعمال شاقّةً ومُضنيةً في الخير؛ فإن الله تعالىٰ ييسرها متىٰ كانت رغبةً فيما عنده، وهو أمر يضفي مزيدًا من الجهد في سبيل إرادة الطاعة أو الشروع في العمل، لكن علىٰ الإنسان أيضًا ألاّ يستبق المعذرة ويتعجّل العمل الذي لم يُكلَّف به، يقول الله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، فلو أن هذه الفئة فعلَت ما وُظِّف عليهم في كل وقتٍ بحسبه فبذلوا هممهم، ووفروا نفوسهم للقيام به ولم تطمح نفوسهم لما لم يصلوا إليه، حتىٰ يصل إلىٰ ما قدّر له من العلم والعمل في أمر الدين والدنيا، لكان خيرًا لهم، كما قال الشيخ عبدالرحمن السعدي في تفسير هذه

الآية[1]، وقد استنبط بعض الأصوليين من قوله ﷺ: «من مات ولم يغز، ولم يحدِّث به نفسه، مات علىٰ شعبة من نفاق»[2]، أنّ حديث النفس بعمل الخير ينال به العبد ثوابًا من الله ﷻ، وذلك علىٰ سبيل الاستئناس، فإذا كان مفهوم المخالفة في حديث النفس يدفع النفاق، فإنه لا يكون إلا مأجورًا عليه[3]، فالانطواء علىٰ النفس والانكفاء عن المشاركة في بناء المجتمع مؤذنٌ بخراب العمران وشيوع الهمم الدنيّة وتكاثر الأرواح المستلبة بين أفراد المجتمع، فإذا أوتي الإنسان أفكارًا نبيلةً وقيمًا أخلاقيةً إلىٰ جانب إرادة صالحة فإنها ستجد طريقها لتكون مشروعات نافعةً لبناء الإنسان وتزكية روحه.

ومتىٰ خلت النفس من إرادة العمل الصالح فإنها تخلو من الخير، وفي صحيح ابن حبان: «عن أبي ذر قال: قلت: يا رسول الله، دلّني علىٰ عمل، إذا عمل به العبد دخل به الجنّة، قال: يؤمن بالله، قلت: يا رسول الله، إن مع الإيمان عملًا؟ قال: يرضخ مما رزقه الله، قلت: وإن كان معدمًا لا شيء له؟ قال: يقول معروفًا بلسانه، قلت: فإن كان عييًّا لا يبلغ عنه لسانه؟ قال: فيعين مغلوبًا، قلت: فإن كان ضعيفًا لا قدرة له؟ قال: فليصنع لأخرق، قلت: فإن كان أخرق؟ فالتفت إليّ، فقال: ما

---

(١) السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ص١٨٥.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، رقم الحديث (١٩١٠).

(٣) درع، القصد والنية.

تريد أن تدع في صاحبك شيئًا من الخير؟ فليدع الناس من أذاه، قلت: يا رسول الله، إن هذا كله ليسير، قال: والذي نفسي بيده، ما من عبد يعمل بخصلة منها يريد بها ما عند الله، إلا أخذَت بيده يوم القيامة حتىٰ يدخل الجنة»[1]، فجميع هذه الخصال توقظ كوامن الخير في النفس البشرية لذلك كان جزاؤها الجنّة، فمن أراد أن يعمل الخير فإنّ بمقدوره ذلك إذا تحركّت إرادته، وهذا التدرج النبوي في الحثّ علىٰ صنائع المعروف أسلوب تربوي عظيم يحفّز النفس البشرية علىٰ عمل الخير ويشجعها عليه، حتىٰ أن الكفّ العملي عن إيذاء الخلق دخل من أوسع أبواب الأعمال الصالحة، حين احتسب التقرّب إلىٰ الله.

ولعلّ من المسائل الغريبة المتعلقة بتجنّب هذه المعاصي أو التفكير حتىٰ في إتيانها، تطرُّق العلماء لقضية الجزاء علىٰ إرادة العاجز، ومنها مسألة توبة العاجز عن الفعل -كتوبة المجبوب عن الزنا أو الأقطع العاجز عن السرقة- فقد رأىٰ جماهير العلماء من أهل السنّة أنها توبة صحيحة، مبررين ذلك أن الإرادة الجازمة مع القدرة تجري مجرىٰ الفاعل التام، فهذا العاجز إذا أتىٰ بما يقدر عليه من مباعدة أسباب المعصية بقوله وعمله وهجرانها وتركها بقلبه كالتائب القادر عليها، فتوبة هذا العاجز عن كمال الفعل كإصرار العاجز عن كمال الفعل[2]، فمفسدة الذنب التي يترتب

(١) صحيح ابن حبان، كتاب البر والإحسان، رقم الحديث ٣٧٣.

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ، (١٠/ ٦٤٧).

عليها الوعيد تنشأ من العزم عليه تارةً ومن فِعله تارةً أخرىٰ، يقول ابن القيم: «فإذا كان يتمنّىٰ ويودّ لو واقع الذّنب، ومن نيّته أنه لو كان سليمًا لباشره، فتوبته بالإقلاع عن هذا الوداد والتمني والحزن علىٰ فوته، فإن الإصرار متصوّر في حقه قطعًا، فيتصوّر في حقه ضده»[1]، وهذه من أعظم الخسارات التي تصيب الإنسان، فإنّ من كان عاجزًا فإنه يكون عادةً أبعد عن دوافع الغرائز التي تؤزّ الإنسان إلىٰ فعل الشر أو مواقعة الذنب فيكفي أن يصرف نفسه عن التفكير في المحال فِعله، ومن مرض قلبه بالشهوات والشبهات إلىٰ جانب مرض جسده فإنّ علاجه يكون مكلفًا وعسيرًا.

---

(١) ابن القيم، مدارج السالكين، (١/٢٣٥).

المطلب الثالث
الرياء .. أعمال عظيمة تمحقها إرادات عقيمة

أظهر تعريفات العلماء في الرياء -علىٰ تعدُّد تعريفاتهم- قول القرطبي: «إنه طلب ما في الدنيا بالعبادة، وأصله طلب المنزلة في قلوب الناس»[1]، وذلك أن الفرد يعمل العمل الذي يتقرب به إلىٰ الله لقصدٍ خفي في نفسه، وهو رغبة الثناء عليه من الآخرين وتقدير عمله، ويكون عبر أحد أعمال الآخرة التي يُبتغىٰ فيها الأجر من الله، قال رسول الله ﷺ: «من يسمّع يسمّع الله به، ومن يرائي يرائي الله به»[2]، فهو زيادة علىٰ اقتراف الإثم الوبيل، حاسبه الله علىٰ ذلك بأن يشهره الله ويفضحه ويظهر ما كان يبطنه نظير رغبته في سماع الناس ذكره بالثناء.

---

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (٢٠/ ٢١٢).

(٢) صحيح مسلم، باب من أشرك في عمله غير الله، رقم الحديث ٢٩٨٧.

فهو كما يقول العز بن عبدالسلام: «إظهار عمل العبادة لينال مظهرها عرضًا دنيويًا إما بجلب نفع دنيوي، أو لدفع ضرر دنيوي، أو تعظيم أو إجلال، فمن اقترن بعبادته شيء من ذلك أبطلها؛ لأنه جعل عبادة الله وطاعته وسيلة إلىٰ نيل أعراض خسيسة دنيّة»[1]، وقد يهب الله تعالىٰ الحمد والمنزلة عند الناس جزاء عاجلًا له في الدنيا علىٰ تجريد الإخلاص، كما وعد الله تعالىٰ برفع اسم هذه الأمة عاليًا متىٰ ما التزمت أمر ربها وأخلصت له العمل، قال رسول الله ﷺ: «بشّر هذه الأمة بالسناء والرفعة، والنصر والتمكين في الأرض، فمن عمل منهم عمل الآخرة للدنيا، لم يكن له في الآخرة من نصيب»[2]

ومن يتأمل آيات القرآن الكريم يجد فيها التحذير الشديد من هذا الخلق السيئ والتنفير منه، يقول تعالىٰ: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ﴿٦﴾ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٤-٧]، فهذا الخلق الذي يقدح في العقيدة ربما يصل به إلىٰ حدّ الإشراك بالله؛ لأنه لم يقصد إرادته تعالىٰ، بل جعل العبادات مطيّة لتحصيل منافعه، واستعملها فيما لم تُشرع له، فالمرائي يتغيّا أحد أغراض ثلاثة: إما التعظيم لنيل الحظوة عند الآخرين، وإما جلب المصالح الدنيوية، وإما لدفع المضار الدنيوية، والأخيران يتفرعان عن الأول كما قرر القرطبي: «فإنه إذا

---

(١) ابن عبدالسلام، قواعد الأحكام، (١/ ١٤٧).

(٢) أخرجه أحمد (٢١٢٥٨)، والحاكم (٧٨٦٢).

عظُم وحصل علىٰ التقدير والمكانة انجلبت إليه المصالح واندفعت عنه المفاسد، فهو الغرض الكلي في الحقيقة، فيقتضي رؤية النفع أو الضر لغيره تعالىٰ[1]

وقد جعل الحارث المحاسبي هذه الأغراض الثلاثة عوائق تمنع النفس من الإخلاص وتثنيها عن مقصود طاعة الله، وهي: حب الثناء، وخوف الذمّ، والطمع في الدنيا، وقد دلّل علىٰ ذلك بالوجود الذي يشعر به المخلوق في نفسه من محبة معرفة العباد بطاعته لربه ﷻ، فيوصِل ويعطِي ويكرم، ويحبّ أن يُحمد ويُثنىٰ عليه كما يكره أن يُذمّ؛ فيفعل الطاعة لئلا يُذمّ بقلة الرغبة فيها»[2]، فتقديم أحدٍ علىٰ الله ﷻ في الهيبة والمحمدة والمحبة باطلٌ؛ لأن السّعة في الرزق، والزيادة في الأجل، وجلب المنفعة ودفع الضرّ بيد الله، وأردف أيضًا: «أما المخلوقين فقد علم بريائهم وتشتت همومه في طلب حمدهم لا يُحصىٰ لأنه كثير عددهم، لا يحصىٰ من يعامل منهم، ورضاؤهم لا يدرَك لأن بعضهم يرضىٰ بما يسخط بعضهم، فإن فعل ما يرضي بعضهم سخط آخرون، وإن فعل ما يسخط بعضهم رضي آخرون، ولأن بعضهم يسيء الظنّ ويحمده بعضهم علىٰ ما يذمّه آخرون، فرضي من يطلب منهم بسخط من يترك منهم، فقلبه مشتَّت وهمومه كثيرة»[3]

---

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (١٦/ ١٨).

(٢) المحاسبي، الرعاية لحقوق الله، ص١٥٦.

(٣) المحاسبي، نفس المرجع، ص١٦٢.

وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ يتدافعون الفتيا والحديث خشية الظهور والخطأ، منطلقين من قوله ﷺ: «المتشبع بما لم يُعط كلابس ثوبي زور»[1]، فالمرائي كمن لبس ثوبين لغيره وأوهم أنهما له، وربما كان المراد هنا بالثوب هو الحالة النفسية؛ لأن العرب تكنّي بالثوب عن حال لابسه ومعناه أنه كالكاذب القائل ما لم يكن[2]، وقد أشار ابن حجر إلىٰ هذا الوجه المحتمل وهو أن يكون المراد بالثياب الأنفس، كقولهم: (فلان نقي الثوب إذا كان بريئًا من الدّنس، وفلان دنس الثوب إذا كان مغموصًا عليه في دينه)[3]، ويظهر جليًّا التنفير من الكذب والتمويه علىٰ الآخرين في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية؛ لأنها لا تعكس الصورة الحقيقية للفرد، وإنما تظهره بغير واقعه.

ولو تأمّل الإنسان هذه المطالب التي تستشرف النفس إليها، لوجد أنها أوهام نفسية لا حقيقة لها وإنما غايتها إفساد حياته، فخوف المذمّة عائق وهمي لا برهان له، فإن الأقدار واقعة لا محالة، وإن الإنسان لن ينال ذمًّا لم يقدِّره الله، كما أن الطمع في الدنيا لا أمد له يقف عنده، كما أنه لا علاج له إلا بالقناعة، ومثله حب المحمدة وإن كان يخرج منه الفرح بالطاعة حين يكون فرحه بجميل نظر الله ولطفه به، لا بحمد الناس وقيام المنزلة في

---

(١) صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، رقم الحديث ٢١٢٩.

(٢) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، (١٤/ ١١١).

(٣) ابن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، (١٥/ ٢٣).

قلوبهم، أو بأن يفرح بكونه -تعالىٰ- وفقه إلىٰ سبب يحمدونه عليه ويحبونه لأجله ولم يجعله كجماعة آخرين مذنبين يهزئون بالمطيعين ويؤذونهم، لكن علامة هذا الفرح أن يكون فرحه بحمدهم غيره كفرحه بحمدهم له[1]، وقد يقع بعض أهل العلم الذين قهروا أنفسهم وجاهدوها بالطاعات في رغبة المدح وثناء الآخرين -وهذا ملمح دقيقٌ وخفيٌّ- فبعد أن عجزت نفوسهم عن الطمع في المعاصي الظاهرة الواقعة علىٰ الجوارح -كما يقول الغزالي- طلبت الاستراحة إلىٰ التظاهر بالخير وإظهار العمل والعلم، فوجدت مخلصًا من مشقة المجاهدة إلىٰ لذة القبول عند الخلق ونظرهم إليه بعين الوقار والتعظيم، فسارعت إلىٰ إظهار الطاعة وتوصلت إلىٰ اطِّلاع الخلق، ولم تقنع باطلاع الخالق وفرحت بحمد الناس ولم تقنع بحمد الله وحده[2]، وهذه مسألة عرضنا لها سابقًا وبيّنا أن مدح الآخرين ونِسبتهم الفضل له والثناء عليه هي من أفضال الله علىٰ العبد في الدنيا كما لا تنقص من ثوابه يوم القيامة، وأنها بشارة عاجلة تسبق جزاء الآخرة.

وقد فرّق العلماء بين نوعين من الرياء، فالأول: من يعمل طاعة الله تعالىٰ ويقصد به وجه الله تعالىٰ وأن يعظّمه الناس، فيصل إليه نفعهم أو يندفع عنه ضررهم، وهذا أطلقوا عليه: رياء الشرك؛ لأنه يشترك فيه الخلق والله تعالىٰ، والثاني: من يعمل

---

(١) الهيثمي، الزواجر (١/ ٧٧).

(٢) الغزالي، إحياء علوم الدين، (٣/ ٢٧٥).

العمل لا يريد به وجه الله تعالىٰ ألبتة، بل يريد الناس فحسب فيُسمىٰ: رياء الإخلاص؛ لأنه لا تشريك فيه، بل هو خالصٌ للخلق، وهو محرّمٌ لأنه موجبٌ للمعصية والإثم وبطلان تلك العبادة، وفي الحديث القدسي يقول الله تعالىٰ: «أنا أغنىٰ الشركاء عن الشرك، فمن عمل عملًا أشرك فيه معي غيري تركته وشركه»[1]، فالحديث قد بيّن انعدام الثواب بذلك العمل عند الله تعالىٰ.

وأظهَرُ أحاديث الرياء الذي تَظهر فيه العاقبةِ الأليمة والجزاء الوبيل علىٰ هذه الخصلة، حديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن الله تبارك وتعالىٰ إذا كان يوم القيامة ينزل إلىٰ العباد ليقضي بينهم وكل أمة جاثية، فأول من يدعو به رجل جمع القرآن، ورجل قُتل في سبيل الله، ورجل كثير المال، فيقول الله للقارئ: ألم أعلمك ما أنزلت علىٰ رسولي؟ قال: بلىٰ يا رب. قال: فماذا عملتَ فيما علمتَ؟ قال: كنت أقوم به آناء الليل وآناء النهار، فيقول الله له: كذبتَ، وتقول له الملائكة: كذبتَ، ويقول الله: بل أردتَ أن يقال: إن فلانًا قارئ، فقد قيل ذاك، ويؤتىٰ بصاحب المال فيقول الله له: ألم أوسع عليك حتىٰ لم أدعك تحتاج إلىٰ أحد؟ قال: بلىٰ يا رب، قال: فماذا عملتَ فيما آتيتك؟ قال: كنت أصل الرحم وأتصدق، فيقول الله له: كذبتَ، وتقول له الملائكة: كذبتَ، ويقول الله تعالىٰ: بل أردتَ أن

(١) صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق، رقم الحديث ٢٩٨٥.

يقال: فلان جواد، فقد قيل ذاك، ويؤتىٰ بالذي قُتل في سبيل الله، فيقول الله له: في ماذا قُتلتَ؟ فيقول: أمرت بالجهاد في سبيلك فقاتلتُ حتىٰ قُتلتُ، فيقول الله تعالىٰ له: كذبتَ، وتقول له الملائكة: كذبتَ، ويقول الله: بل أردتَ أن يقال: فلان جريء، فقد قيل ذاك، ثم ضرب رسول الله ﷺ علىٰ ركبتي، فقال: يا أبا هريرة، أولئك الثلاثة أول خَلقِ الله تُسعَّر بهم النار يوم القيامة»[١]، فتأملّ هذه الأعمال العظيمة كيف دخلَت عليها الإرادة السيئة فأفسدَتها وأمحقَت بركتها وتحوَّلت من النقيض إلىٰ ضده.

(١) سنن الترمذي، أبواب الزهد، رقم الحديث ٢٣٨٢.

المطلب الثالث

التسميع وإرادة الثناء: متشبّع أُعطي ومتشبّع لم يُعطَ

ومن مرادفات الرياء التي تدخل في معناه: التسميع بالعمل الصالح، التي تتعلق بحاسة السمع فيما الرياء له تعلُّق بحاسة البصر، فالتّسميع هو أن يحدّث المرء غيره بما يفعله من الطاعات التي لم يطلع عليها المتحدث، وذلك في الأمور التي تُسمَع كقراءة القرآن وذكر الله تعالىٰ، وقد ذكر العز بن عبدالسلام أن التسميع يدخل في العبادات القلبية كالخوف والرجاء خلافًا للرياء؛ وذلك لأنّ العبد قد يحدّث عما يكنّه قلبه يريد بذلك ثناء الناس عليه، فالتّسميع عامٌّ لأعمال القلوب والجوارح، فقد يسمّع الناس أنه يخشىٰ الله، وأنه صائم، وهي أعمال لا تُرىٰ[1]

---

(١) ابن عبدالسلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ١٤٨).

وفي الحديث: «أن رجلًا جاء إلىٰ النبي ﷺ، فقال: أرأيتَ رجلًا غزا يلتمس الأجر والذكر، ما له؟ فقال رسول الله ﷺ: لا شيء له، فأعادها ثلاث مرات، يقول له رسول الله ﷺ: لا شيء له، ثم قال: إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصًا، وابتُغي به وجهه»[1]، قال قتادة: «إن الله يعطي علىٰ نية الآخرة ما شاء من أمر الدنيا، ولا يعطي علىٰ نيّة الدنيا إلا الدنيا»[2]

وللتسميع درجتان فاسدتان، إحداهما: تسميع الصادقين الذين يعملون الطاعة خالصةً لله، ثم يظهرها ويسمّع الناس بها ليعظّموه ويوقّروه وينفعوه ولا يؤذوه وهذا محرّم، وقد جاء في الحديث الصحيح: «من سمّع سمّع الله به، ومن راءىٰ راءىٰ الله به»[3]، والأخرىٰ: تسميع الكاذبين الذي يدّعي أحدهم العمل الصالح ولم يعمله، كأن يقول: صلّيتُ ولم يصل، وزكّيتُ ولم يزكّ، وهذا ذنبه أعظم؛ لأنه سمّع الناس وكذب عليهم، يقول ﷺ: «المتشبع بما لم يُعط، كلابس ثوبي زُور»[4]

(١) سنن النسائي، كتاب الجهاد، رقم الحديث ٣١٤٠.

(٢) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ، (١٦/ ١٨).

(٣) صحيح مسلم، باب الزهد والرقائق، رقم الحديث ٢٩٨٦.

(٤) صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، رقم الحديث ٢١٢٩.

وفي الحديث عن أبي سعيد الخدري قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نتذاكر المسيح الدجال، فقال: ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيح الدجال؟ قال: قلنا: بلىٰ، فقال: الشرك الخفي، أن يقوم الرجل يصلّي فيزين صلاته لما يرىٰ من نظر رجل»[1]، فأداء الصلاة كانت لله ﷻ وليست للرجل، ولكنه يحسّنها بإطالتها وآدابها؛ وذلك لنظر من يراه معظّمًا عنده، حتىٰ يكون له وقعٌ في قلبه من أجل ذلك، وهذا من عبادة النفس، فمن عادة النفس حب الثناء عند الناس[2].

ولعل مفهوم التسميع من المعاني الدقيقة التي تشتبه عند الناس، فهناك بونٌ شاسع بين البوح المحمود بإظهار الأحوال السنيّة التي يرزقها الله للعبد وإعلانها، وبين الفخر بهذه الأحوال والمقامات علىٰ سبيل السمعة والرياء، وقد فرّق العلماء بين الأمرين واعتبروا أنّ الأخير ظاهر منه مخالفته للأمر الشرعي، أما الأول فهو من شُكرِ النعمة والتحدّث بها، مستدلّين بقول النبي ﷺ: «أنا سيّد ولد آدم ولا فخر، وأنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة ولا فخر، وأنا أول شافع وأول مشفع ولا فخر»[3]، ومنها: قول سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: «والله إني

---

(١) صحيح وضعيف ابن ماجه، الألباني، رقم الحديث ٤٢٠٤.

(٢) الغنيمان، شرح كتاب التوحيد (١٢/ ٩٥)، دروس صوتية مفرغة تم استرجاعها في ٨/ ١٢/ ١٤٤٢هـ.

(٣) سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، رقم الحديث ٤٣٠٨.

لأوّل رجل من العرب، رمىٰ بسهم في سبيل الله»[1]، وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيضًا: «وافقتُ ربي في ثلاث، في مقام إبراهيم، وفي الحجاب، وفي أسارىٰ بدر»[2]، وعلىٰ هذا برّر ابن القيم الوجه المشروع لذلك بقوله إن: «الصادق تختلف عليه الأحوال، فتارةً يبوح بما أولاه ربه ومنّ به عليه، لا يطيق كتمان ذلك، وتارةً يخفيه ويكتمه لا يطيق إظهاره، فتارةً يقبض، وتارةً يبسط وينشط، وتارةً يجد لسانًا قائلًا لا يسكت، وتارةً لا يقدر أن ينطق بكلمة، وتارةً تجده ضاحكًا مسرورًا، وتارةً باكيًا حزينًا»[3]، لذلك عبر الإمام أحمد عن صيغة عمل النية الصالحة للمترددين في العمل بقوله: «يعالج نفسه إذا أراد عملًا لا يريد به الناس»[4]، وهذه المعالجة تستدعي معاناة صاحبها ومكابدته من توجيه نيّة التقرب وتسديدها قبل الشروع في العمل.

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق، رقم الحديث ٢٩٦٦.

(٢) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، رقم الحديث ٢٣٩٩.

(٣) ابن القيم، مدارج السالكين، ٣/ ٣٣٢-٣٣٣.

(٤) ابن رجب، جامع العلوم، ص١٣.

المطلب الرابع
العُجب بالنفس والتعاظم
طريق للتألّي والإدلال على العمل

تتلخص حقيقة العجب في الزهو بالنفس، وهو أحد توابع الرياء، ويجتمعان في سوء الطويّة والنتيجة، ولهذا عدّ ابن تيمية أنّ الرياء من باب الإشراك بالخلق كما أن العُجب من باب الإشراك بالنّفس، وذلك أن المرائي لا يحقق قوله تعالىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، وأما المعجَب فلا يحقق قوله تعالىٰ: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1]، ومعنىٰ ذلك أنّ من أتىٰ بشروط التعبد الحقيقي وصورته المطلوبة نجا من مغبة الرياء، فمن استطاع أن يصل إلىٰ الغاية في الذل والمحبة لله ﷻ، ويكل أموره ويستعين به تعالىٰ في أحواله جميعها نجا من هذين المرَضين.

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ، (١٠/ ٢٧٧).

ومن متعلقات الإعجاب بالنفس عدم قبول الحق والهدىٰ، يقول ﷺ: «ثلاث منجيات: خشية الله تعالىٰ في السر والعلانية، والعدل في الرضا والغضب، والقصد في الفقر والغنىٰ وثلاث مهلكات: هوىٰ متّبَع، وشح مطاع، وإعجاب المرء بنفسه»[1]، فالعجب طريق إلىٰ الهلاك ومقدمة باتجاه الكبر وازدراء الآخرين، قال الإمام الحافظ ابن الجوزي: «اعلم أن من أسباب الكبر العجب، فإن من أُعجب بشيء تكبر به»[2]، قال المحاسبي: «إن أول بدوِّ الكبر العجب، فمن العجب يكون أكثر الكبر، ولا يكاد المعجب أن ينجو من الكبر»[3]، فبهذا يصبح العجب بالنفس آفةً سيئةً قد تقضي علىٰ العمل الصالح إن لم يصحح صاحبها نيته ويتعرف فيها علىٰ حقيقة نفسه.

لقد حذّر القرآن الكريم من إعجاب الإنسان بالعمل الذي ربما يحبطه أو يثلب من صلاحه، كما ينهىٰ عن تزكية النفس ومدحها، يقول الله تعالىٰ: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾؛ لأن العمل الصالح والنية الطيبة يجب فيها تذكُّر هداية الله إليها لا أن ينسبها إلىٰ نفسه، والمقصود من ذلك اقتران الخوف بالرجاء دون أن يختل أحدهما عن الآخر، فإذا كان رجاءً لا خوف معه كان إدلالًا بالعمل، وإن كان خوفًا محضًا صار قنوطًا من رحمة الله،

---

(١) صحيح الجامع، الألباني، ٣٠٣٩ (١/ ١٨٣).

(٢) السفاريني، غذاء الألباب، (٢/ ١٧٤).

(٣) المحاسبي، الرعاية، ص٣٧١.

وفي حكاية المرأة التي رأت أن عملها الصالح يكفيها في دخول الجنة قصة وعبرة، وقد أوردها الحاكم في المستدرك أنه: «اجتمع نساء من نساء المؤمنين عند عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، فقالت امرأة منهن: والله لا يعذبني الله أبدًا، إنما بايعتُ رسول الله ﷺ علىٰ أن لا أشرك بالله شيئًا، ولا أسرق، ولا أقتل ولدي، ولا آتي ببهتانٍ أفتريه بين يدي ورجلي، ولا أعصيه في معروف، وقد وفيتُ، قال: فرجعَت إلىٰ بيتها، فأُتيَت في منامها، فقيل لها: أنتِ المتألّية علىٰ الله تعالىٰ أن لا يعذبك، فكيف بقولك فيما لا يعنيك ومنعك ما لا يغنيك؟ قال: فرجعَت إلىٰ عائشة رضي الله عنها فقالت لها: إني أُتيتُ في منامي فقيل لي كذا وكذا، وإني أستغفر الله وأتوب إليه»[1]، فاستعظام الطاعة في النفس وتفخيمها، والتباهي بالعمل الصالح أوشك أن يحبط عملها ويفسده.

(١) صحيح الحاكم، كتاب تعبير الرؤيا، رقم الحديث ٨١٩١.

المطلب الخامس
ثلاثية محركات النية السيئة: نوازع النفس وموافقة الهوى وعماية الجهل

تتحرّك النية السيئة عادةً نحو الشرّ بثلاثة محفزات تجعلها تتجه بتلقائية نحو أعمال السوء، معتقدةً أنما تقدم عليه من باب مصلحتها ومنفعتها، وهذه الثلاثية هي: اتباع الهوىٰ، وبواعث النفس الإنسانية، والجهل الناتج من ضعف العلم وقصور المعرفة.

فإن الإنسان إذا تمكّن منه الهوىٰ ولم يستطع أن يتخلّص من براثنه فإنه يستولي عليه ويملك زمام أمره، فيصبح تبيعًا له منقادًا إليه، لا يقوىٰ علىٰ عصيانه ولا يستطيع الانفكاك منه، كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ

﴿أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا بِـَٔايَٰتِنَا فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٥-١٧٦]، والأمور المشتهاة تتراءىٰ للإنسان دائمًا بأفضل صورة، فهي وإن كانت في الخارج -كما يرىٰ الأشقر- إلا أنها تتصوّر للعبد وتقوم في نفسه، وعند ذلك لا يكون له همّ إلا أن يطلب تلك الصورة التي في ذهنه وقد استولت علىٰ مشاعره، وفي سبيل تحصيل ما يهواه ببذل ماله ونفسه، بل قد يصل الهوىٰ بأصحابه علىٰ الكفر بالله ومعاداة رسله[١]

وقد لاحظ الشاطبي حقيقة أن مخالفة ما تهوىٰ الأنفس أمر شاق عليها، وقد يبلغ أهل الهوىٰ مواطن لا يبلغها غيرهم: «وكفىٰ شاهدًا علىٰ ذلك حال المحبّين وحال من بُعث إليهم رسول الله ﷺ من المشركين وأهل الكتاب، وغيرهم ممن صمّم علىٰ ما هو عليه، حتىٰ رضوا بإهلاك النفوس والأموال، ولم يرضوا بمخالفة الهوىٰ»[٢]، فسيطرة الأهواء وآراء الناس يجب أن يجتهد فيها ويتخلص منها صاحب الإخلاص: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلْوُۥٓا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، ومن تعبّد لله سبحانه وتعالى حق التعبد تخلّص من

---

(١) الأشقر، مقاصد المكلفين، ص٤١٦.

(٢) الشاطبي، الموافقات، (/ ٢٦٤).

أي سيطرة خارجية أو داخلية علىٰ نفسه؛ لأن العبادة لله ﷻ تحرّر الإنسان من عبودية ما سواه.

ومخالفة الهوىٰ -وإن كانت شاقة إلا أنها- ليست مستحيلةً أو متعذّرةً عند الإنسان، والشارع إنما قصد بوضع الشريعة -يقول الشاطبي- إخراج المكلف عن اتباع هواه، حتىٰ يكون عبدًا لله، فإذن مخالفة الهوىٰ ليست من المشقات المعتبرة في التكليف، وإنْ كانت شاقةً في مجاري العادات[1]؛ ولذلك كان المكلّفون في مخالفة الهوىٰ ومجاهدته يتمايزون إلىٰ ثلاث طوائف متباينة، فالأولىٰ: وهم المنساقون، حيث يسيطر علىٰ أحدهم الهوىٰ، فيملكه فلا يستطيع مخالفته وهو حال معظم الخلق، فيظل يجري خلف أغراضه البدنية في كل أحواله حتىٰ يصبح إلهه هواه، الثانية: المجاهدون، وتكون الحرب بينهم سجالًا، يجاهد الواحد منهم هواه كما يجاهد عدوّه، وهذه الرتبة العليا للخلق، والثالثة: أن يغلب هواه فيصير مستوليًا عليه لا يقهره بحال من الأحوال، وهذه أشرف الأحوال، وهي كحال عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي كان يخاف منه الشيطان حتىٰ يتجنّب الطريق التي يسلكها[2]، فمجاهدة أهواء النفس ليست علىٰ درجة واحدة من الجهد والنتيجة، فيتمايز أهل الكمال من أهل ولاية الله عن غيرهم من

(١) الشاطبي، الموافقات، (/ ٢٦٤).

(٢) الغزالي، ميزان العمل، (٢٤٠-٢٤١).

المؤمنين، وكلما كان المؤمن لله أطوع كان علىٰ مدافعة الهوىٰ أقدر.

أما الجهل فهو أهم محرّكات النية السيئة؛ لأن صاحبه ينطلق من انعدام معرفي سابق للعمل الذي يقوم به، فيخبط خبط عشواء دون أن يتمكن من معرفة صحة إرادته من عدمها، وأشد منه الجهل المركّب، وقد سُئل سهل رحمه الله تعالىٰ: «هل عُصي الله تعالىٰ بمعصية أعظم من الجهل؟ قال: نعم، قيل: ما هو؟ قال: الجهل بالجهل»[1]، يعني أن يكون العبد جاهلًا وهو لا يعلم أنه جاهل، أو يحسب بجهله أنه عالم، فيسكت عن جهله ويرضىٰ به فلا يتعلّم، فيضيع أهم الفرائض وهو طلب العلم، وقد يُفتي بجهل أو يتكلم بالشبهات فهذا أعظم من سكوته.

وقد ألقت تجربة الغزالي الصوفية -بعد رحلة الشك التي تعرَّض لها- ظلالها علىٰ معظم كتاباته بعد ذلك، لاسيما في كتابه (إحياء علوم الدين)، فالرجل الذي خرج من مكانته العلمية كعالم فقهٍ أصبح يتوجس من كل تجربة وعظية أو فقهية، فصار يعرض كل عمل علىٰ الوجه الذي يريده الإنسان، فالميزان الذي ينصبه الغزالي لكل أحد: ما الهدف من هذا العمل؟ وليس السؤال المعرفي ماذا تعمل أو ما العمل؟ لذلك فإنه يقول في كتاب (إحياء علوم الدين): «فلا يدري أنه من لمّة الملك أو من لمّة الشيطان، فإنِ

---

(١) أبو طالب المكي، قوت القلوب، (٢/٢٥٨).

من مكايد الشيطان أن يعرض الشر في معرض الخير، والتمييز في ذلك غامض، وأكثر العباد به يهلكون، فإن الشيطان لا يقدر علىٰ دعائهم إلىٰ الشر الصريح، فيصور الشرّ بصورة الخير، كما يقول للعالم بطريق الوعظ: أما تنظر إلىٰ الخلق وهم موتىٰ من الجهل هلكىٰ من الغفلة قد أشرفوا علىٰ النّار»[1]

---

(١) الغزالي، إحياء علوم الدين، (٣/ ٢٩).

المبحث الرابع

مآلات الجزاء على مسالك النية المختلفة

يأتي الجزاء الإلهي علىٰ مسالك النية الأخلاقية كنتيجة طبيعية لتحمّل المسؤولية عن الإرادات والأعمال والتصرفات البشرية، فإذا كان كل أحد مرتهنًا بإرادته ونيته وهو موقف الفاعل الأخلاقي، فإن الجزاء هو رد فِعل المشرع علىٰ هذه النية، فكما يثاب صاحب الفضيلة، فإن العقاب ينتظر صاحب الرذيلة، وأي شيء أكثر عدلًا من ذلك ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾، وإنما يتفاضل الناس بإراداتهم، وسنذكر في المسائل التالية طرفًا من هذه الجزاءات المختلفة.

المطلب الأول
تضاعُف الجزاءات مقرون بتضاعُف النيّات في العمل الواحد

من الفقه التربوي للعبد أن يتأمل ويتدبر كم في عمله من نيّة؛ لأن بعضِ الأعمال تتعدد نيّاتها وتمتد جزاءاتها، وذلك لما يحتمل ذلك العمل من وجوه البرّ ومعاني القربات المندوب إليها، فيكون له بكل نيّة عمل، فيؤجر علىٰ العمل الواحد أحيانًا عشرة أجور، يكون لكل نيّة عمل وبكل عمل أجر؛ وهو من فضائل الأعمال وتضاعيف الحسنات، ولا يعلمه إلا العلماء بالله تعالىٰ وأحكامه[1]، يقول النووي عن هذه المضاعفة: «لو أحرم بصلاة ينوي بها الفرض وتحية المسجد صحّت صلاته وحصل له الفرض

(١) أبو طالب المكي، قوت القلوب، (٢/ ٢٥٨).

والتحية جميعًا»[1]، ويكون الثواب إذًا مقرونًا بحسب ما يعطي الله تعالىٰ للإنسان من النيّات الصالحة، علىٰ مقدار علمه وما يحتمل من النيّة.

ومن الأمثلة التي حثّت الشريعة علىٰ تتبُّع المقاصد الفاضلة، مسألة إعطاء الآخرين بقصدين هما: الصدقة، وصلة الرحم، كأن يبذل أحدهم مالًا لأحد أقاربه المحتاجين بنيّة الثواب وبنيّة صلة الرحم، واتفق العلماء علىٰ عظم أجر ذلك، واستدلوا بقول الله تعالىٰ: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ووجه دلالة هذا الأجر المتعاظم في الآية: تقديم الأقارب علىٰ أصناف أهل الحاجة من غيرهم، وفي الحديث الشريف أنه لما نزلت هذه الآية: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، قال أحد الصحابة للنبي عليه الصلاة والسلام: أرىٰ ربّنا يسألنا من أموالنا، فأشهدك يا رسول الله، أني قد جعلت أرضي بريحا لله، فقال رسول الله ﷺ: «اجعلها في قرابتك»[2]، فدلّ ذلك علىٰ أن الصدقة علىٰ الأقارب أحد أعمال المعروف؛ لأن رسول الله ﷺ لا يأمر إلا بالأزكىٰ من الأعمال، قال ابن عبدالبر: «وقد قالوا: الصدقة

---

(١) النووي، المجموع شرح المهذب، (١/ ٣٢٥).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، رقم الحديث ٩٩٨.

علىٰ الأقارب صدقة وصلة»[1]، وأبلغ شواهد وقوع الأجرين معًا؛ الحديث الذي أورده مسلم بعد هذا الحديث، وهو قوله ﷺ -للصحابيتين اللتين أرادتا التصدق علىٰ زوجيهما-: «لهما أجران: أجر القرابة، وأجر الصدقة»[2]

إن من القواعد المقررة في العمل الأخلاقي المُعلن أنه إذا كان لم يتقصّد نشره فله أجران، فإذا عمل المؤمن العمل لله خالصًا، ثم ألقىٰ الله له الثناء الحسن في قلوب المؤمنين، ففرح بفضل الله ورحمته واستبشر لم يضره ذلك الفرح والسرور؛ لأنه ثواب معجّل له في الدنيا، وفي الحديث: «قال أبو ذر للنبي ﷺ: أرأيت الرجل يعمل العمل من الخير ويحمده الناس عليه، قال ﷺ: «تلك عاجل بشرىٰ المؤمن»»[3]، فالعمل الأخلاقي الصالح إذا فعله صاحبه من أجل إعجاب الناس به فإنه يفسد ويحبط العمل، أما إذا كان قد فعل العمل وانتهىٰ منه، ثم قُدّر أنه عُرض للنّاس من غير إرادة منه فلا بأس به، حتىٰ ولو فرح بهذه المنزلة التي جاءته كرامةً من الله تعالىٰ دون تعرُّض لذلك، بل إن أجره يتضاعف ويؤتاه مرتين، وقد رُوي: «أنّ رجلًا قال: يا رسول الله، الرجل يعمل العمل، فيسره، فإذا اطلع عليه أعجبه، فقال: له

---

(١) ابن عبدالبر، الاستذكار، (٨/ ٥٩٩).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، رقم الحديث ١٠٠٠.

(٣) صحيح مسلم، باب إذا أثني علىٰ الصالح فهي بشرىٰ ولا تضره، رقم الحديث ٢٦٤٢.

أجر السر، وأجر العلانية»[1]، وبذلك يتضح طريقة تربية الإسلام أفراده علىٰ اكتساب كمال الأعمال الصالحة، وبلوغ الذروة العليا منها للحصول علىٰ أعظم الأجور وأفضلها عند الله ﷻ، مما يجعل المؤمن واعيًا لتلمّس مثل هذه الجزاءات المضاعفة للثواب، مقتديًا بالحرص الظاهر من صحابة رسول الله ﷺ علىٰ كمال الأعمال، فقد كانوا يسألون عن أفضل الأعمال وأزكاها وأعظمها في الجزاء وآثاره.

النيّة الصالحة الجازمة تعدل النية مع العمل الصالح في الأجر إذا أتىٰ بشروطها، ويقصد بأجر العمل الذي يقدّره الله، لكن صاحب العمل يفوق صاحب النية في مضاعفة الأجر، ونقرّر هنا أن الهمّ بالعمل الصالح يدلّ علىٰ نيّة سليمة؛ لذلك يتقبّلها الله تعالىٰ ولو لم يفعل صاحبها ذلك العمل، فيكتب الله بتلك النية أجر العمل الصالح الذي نواه، لكن من همّ واستطاع فعمل فإن أجره أكبر وثوابه أعظم عند الله تعالىٰ، ويُضاعَف له أضعافًا كثيرة، فالقاعدة التي نقررها هنا في **درجات الجزاء**: **أن النيّة الصالحة المقرونة بـ (الهمّ) تعادل أصل العمل لا أجوره المضاعفة.**

ومن الأحاديث التي تدلّ علىٰ التساوي بين الأمرين، حديث أبي كبشة الأنماري، الذي سمع رسول الله ﷺ يقول: «إنما الدنيا

---

(١) الطبري، تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، مسند عمر بن الخطاب، رقم الحديث ١١٤٠.

لأربعة نفر، عبد رزقه الله مالًا وعلمًا فهو يتقي فيه ربه، ويصل فيه رحمه، ويعلم لله فيه حقًّا، فهذا بأفضل المنازل، وعبد رزقه الله علمًا ولم يرزقه مالًا فهو صادق النية، يقول: لو أنّ لي مالًا لعملتُ بعمل فلان، فهو بنيّته فأجرهما سواء، وعبد رزقه الله مالًا ولم يرزقه علمًا، فهو يخبط في ماله بغير علم لا يتقي فيه ربه، ولا يصل فيه رحمه، ولا يعلم لله فيه حقًّا، فهذا بأخبث المنازل، وعبد لم يرزقه الله مالًا ولا علمًا، فهو يقول: لو أن لي مالًا لعملتُ فيه بعمل فلان، فهو بنيّته فوزرهما سواء[1]

(١) سنن الترمذي، أبواب الزهد، رقم الحديث ٢٣٢٥.

المطلب الثاني
النيات العارضة لا تُبطِل أصول الإخلاص

تتفاوت الأعمال بين الإخلاص الخالص وبين العمل المختلط، حتىٰ تنزل إلىٰ أرذل دركات الأعمال وهو الرياء، نقيض الإخلاص تمامًا، وقد فصّل العلماء في مسألة قبول الأعمال المختلطة والعارضة، وحددوا لكل حالة فروضها وجزاءها طبقًا لتوقيت الباعث ونوعه، وثارت أسئلة دقيقة في هذه المسألة، مثل: هل هناك أثر في إنقاص الأجر إذا كان إشراك دافع بسيط مع دافع قوي غير مستحضرٍ عند صاحبه كثيرًا؟ هل يُقبل عمل من كان دافعه ضعيفًا منطويًا في النيّة الرئيسة؟.

والواقع أن اجتماع الدوافع علىٰ الفعل الواحد -كما أسلفنا- إما أن يكون كل واحد منها لا يكفي بمفرده في حدوث الفعل، أو يكون أحدهما هو الكافي لذلك، فإن كان كل واحدٍ كافيًا بالإتيان به فهذا يضرّ فيه التشريك لقوة الداعي -كما قرر

ابن بطّال- حتىٰ ولو غلب أحدهما بأن يكون حصوله أسرع إلىٰ وقوع المنوي، أما إذا كان الباعث علىٰ الفعل أحدهما بحيث لو عُدم الآخر لم يتخلف عن المنوي فالحكم للقوي، كمن يقوم للعبادة وهو يستحسن إطلاع الناس عليه، مع أنه لو علم أنه لو لم يطّلع عليه أحد لما صرفه ذلك عنها ولا عن الرغبة فيها، فهذا لا يؤثر في صحة عبادته[1]

وعلىٰ الرغم من رفع الحرج الذي أقرّه ابن بطّال إلا أن الترصّد لاستحسان الناس ومدحهم، وتطلّب رضاهم ولو بالنّظر المجرّد، يدلّ علىٰ الهشاشة النفسية التي تعتري أصحاب هذا المسلك الخطير، علىٰ ما يجرّه ذلك من خلو الأعمال من معناها الحقيقي الذي أُدّيَت لأجله من تعظيم الله وإجلال طاعته، ودون ذلك مجاهدة نفسية عظيمة تتطلّب عملًا مضاعفًا في السرّ لا يراه الناس حتىٰ تعتاده النفس وتألفه الجوارح وتتطامن له، ويمكن أن نقبل بالمسوغ الذي ذكره ابن بطّال من: أن من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فخليقٌ أن يحب الظهور بإعلاء كلمة الله وأن يحب الغنىٰ بإعلاء كلمة الله، فهذا لا يضره إن كان عقدًا صحيحا»[2]

وقد حكىٰ القرافي الإجماع في أنّ التشريك في النية لا يحرُم كله بخلاف الرياء فيها فإنه يحرُم، معللًا ذلك أن

(١) ابن بطال، طرح التثريب في شرح التقريب، (٢/ ٢٧).

(٢) ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ٥-٢٥-٢٦.

التشريك فيها لما كان بما جعله الله تعالىٰ للمكلّف في هذه العبادة مما لا يُرىٰ ولا يُبصَر، كمن يتوضأ لغاية تبريد جسده أو تنظيفه لم يضره في عبادته ولم يحرم عليه بالإجماع، وذلك: «لأن جميع هذه الأغراض لا يدخل فيها تعظيم الخالق، بل هي تشريك أمور من المصالح، ليس لها إدراك ولا تصلح للإدراك ولا للتعظيم فلا تقدح في العبادات»[1]، كما استدلّ بعض الفقهاء بقوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] أنّ التماس حوائج الدنيا من التجارة والأكل والشرب أثناء رحلة الحج لا يتنافىٰ مع أداء هذه الشعيرة[2]، أو كما قال البهوتي: «إنه قصد ما يلزم ضرورةً»[3]، فهذه الآثار والنتائج حاصلة في طريق العمل تلقائيًّا لم تُفرد لها نيّة خاصة.

لذلك فقد رجّح العديد من الفقهاء الرأي القائل بجواز تضمين النيّة الأصيلة في بعض العبادات بنيّة أخرىٰ جائزة، وذلك في العمل الكلّي المتكامل المرتبط آخره بأوّله إذا كان أصل العمل لله ﷻ، كمن جاهد في سبيل الله وليحصل علىٰ الغنائم والسبايا من أموال العدو، علىٰ شرط أن يكون الجهاد هو المحرك الأول

---

(١) القرافي، أنوار البروق في أنواء الفروق، (٣/ ٣٦ -٣٨).

(٢) ألداية، قطع النية وتشريكها في الفقه الإسلامي، ص١٩٣.

(٣) البهوتي، منصور بن يونس، كشاف القناع عن متن الإقناع، بيروت: دار الكتب العلمية، (١/ ١٣٤).

وتكون الغنيمة تبعًا وثمرةً له، علىٰ أنّ من خرج طاعة لله وإخلاصًا له فهو أفضل، وُروي: «أن رجلًا قال: يا رسول الله، إن بني سلمة كلهم يقاتل، فمنهم من يقاتل للدنيا، ومنهم من يقاتل نجدة، ومنهم من يقاتل ابتغاء وجه الله، فأيهم الشهيد؟ قال: كلهم إذا كان أصل أمره أن تكون كلمة الله هي العليا»(١)، ويعضده الحديث الآخر الذي رواه أبو داود، وفيه: «بعثنا رسول الله ﷺ لنغنم علىٰ أقدامنا فرجعنا فلم نغنم شيئًا، وعرف الجهد في وجوهنا فقام فينا، فقال: اللهم لا تكلهم إليّ فأضعف عنهم، ولا تكلهم إلىٰ أنفسهم فيعجزوا عنها، ولا تكلهم إلىٰ الناس فيستأثروا عليهم»(٢)، فإذا كانت النية بقصد إعلاء كلمة الله لا يضيرها ما انضاف إليه، بل اعتبرت الغنيمة مقصدًا شرعيًّا في هذا المقام، قال ابن العربي: «إن الممنوع أن يكون مقصده متمحضًا في المغنم خاصةً، وعليه: فإنه يحق للرجل أن يقاتل لتكون كلمة الله هي العليا وإن نوىٰ مع ذلك الغنيمة»(٣)، واعتبر ابن القيم أن من مقاصد الجهاد الدفاع عن النفس من العدو،

---

(١) مراسيل أبي داود، باب في فضل الجهاد، رقم الحديث ٣٢١. وفي الحديث الآخر أن رجلًا جاء إلىٰ رسول الله ﷺ فقال: الرجل يقاتل حمية، ويقاتل شجاعة، ويقاتل رياء، فأنّىٰ ذلك في سبيل الله؟ قال: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله» (صحيح ابن حبان، باب فضل الجهاد، رقم الحديث ٤٦٣٦).

(٢) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، رقم الحديث ٢٢١٦.

(٣) ابن العربي، أحكام القرآن، (٢/ ٣٨١).

والنصر عليه ابتداءً، ويكون الجهاد عند خيار الناس إعلاء كلمة الله ودينه، أما أوسطهم فيقصده للدفع ولمحبة الظفر، ويقول: «لأن دفع الصائل علىٰ الدين جهاد وقربة ودفع الصائل علىٰ المال والنفس مباح ورخصة، فإن قُتل فيه فهو شهيد»[1]

لكن هذه الجزاءات الأخروية تنقص بقدر الحصول علىٰ شيء من جزائها أو ثمرتها في الدنيا، قال ﷺ: «ما من غازية تغزو في سبيل الله فيصيبون الغنيمة إلا تعجلوا ثلثي أجرهم من الآخرة ويبقىٰ لهم الثلث، وإن لم يصيبوا غنيمة تم لهم أجرهم»[2]، لذلك قال النووي: «الصواب الذي لا يجوز غيره أن الغزاة إذا سلموا أو غنموا يكون أجرهم أقل من أجر من لم يسلم أو سلم ولم يغنم، وأن الغنيمة هي في مقابلة جزء من أجر غزوهم، فإذا حصلت لهم فقد تعجلوا ثلثي أجرهم المترتب علىٰ الغزو وتكون هذه الغنيمة من جملة الأجر»[3]، وبذلك فإن القاعدة تقتضي أنه في حال عدم الغنيمة يحوز المجاهد الأجر كاملًا ولا يعني هذا النقصان عيبًا ولا بطلانًا؛ لأنه لا ينفك من ثواب ومغنم، وفي هذا الشكل تتضح بصورة موجزة ومقننة المراتب الإرادية للأعمال العبادية من الإخلاص حتىٰ الرياء.

---

(١) ابن القيم، الفروسية المحمدية، ١٢٢.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، رقم الحديث ١٩٠٦.

(٣) النووي، المنهاج في شرح مسلم، (١٣/ ٥٢).

مراتب النيات الأخلاقية في التعبّد الشرعي شكل ٢[(١)]

النيّة	حكمه	صفته	مثاله
الخالص (الإخلاص)	واجب	إخلاص العبادة امتثالًا له وإجلالًا له ﷻ.	العمل لوجه الله تعظيمًا له وأنسًا به ورضاءً له وفرحًا به ﷻ.
الإخلاص	واجب	التعبد لله تعالىٰ.	لغرض الثواب في الآخرة والنجاة من النار.
التزام الأمر والنهي الشرعي	واجب	التعبد لله تعالىٰ بمقصود شرعي لأنها متفرعة من الإخلاص.	الغنيمة، الراحة النفسية، الحياة الطيبة والسعادة، السكينة، محبة النصر في الجهاد.
المختلط بقصد أمر من المصالح الحياتية	جائز	الإرادة التي ليس فيها تعظيم لشيء، بل هي مندرجة تحت المقصد العبادي، وعلة جوازها أنه قصد ما يلزم ضرورة ليس فيه تلبيس بالدين.	التجارة في الحج، التبرد بالماء في الوضوء، الحمية أثناء الصوم، الإكرام في الدنيا، التزيّن باللبس الجميل.
الرياء	محرمة		التعبد من أجل رؤية الناس الصلاة أمام الآخرين ليقال له: عابد.

(١) من تصميم الباحث.

المطلب الثالث
قسوة الجزاءات تتبع ضعف البواعث النفسية

كلما كان الدافع قويًّا ومسيطرًا علىٰ العقل صارت جزاءاته أقل مما لو كان الدافع إلىٰ هذا الأمر ضعيفًا، سواء كانت هذه الجزاءات عقوبةً أو ثوابًا، فالبواعث الضعيفة للعمل تكون عقوباتها أقسىٰ وأشد؛ وذلك أنه كان له مندوحة عن فِعله ولم تكن أسباب العمل قاهرةً، وهذا الاعتبار هو حكمة إلهية لا يعلم بها إلا الله تعالىٰ ويجازي عليها لعلمه بالسرائر، فإن لم يُعلم بهذه الدوافع أو تُلمس قرائنها حُكم علىٰ الأصل في ذلك، وهو تَساوي الثواب والعقاب.

وقد عزا بعضهم سبب تخفيف الجزاء علىٰ صاحب الباعث الشّديد إلىٰ أن العقل لم يكن كامل الاختيار[1]، وهذه حقيقة

(١) الطريفي، الفصل بين العقل والنفس، ص٦٤.

مُشاهَدة، فالنفوس كلما كانت مستقرةً وتأثيرها ضعيف علىٰ العقل يكون الجزاء أشد وأقوىٰ؛ وذلك لأنه يختار بلا مؤثّر، بل يدل اختياره علىٰ ضعف الإيمان به، وقد جاء الحديث: «ثلاثة لا يكلّمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم: شيخ زانٍ، وملك كذاب، وعائل مستكبر»[1]

فالعقوبات جاءت قاسيةً هنا لقلة الدواعي لهذه المعاصي، فالشيخ عادةً إذا كبرَت سنّه ضعفَت همته وبردَت شهوته، فكان من الممكن مقاومة هذه الرغبة البسيطة بأقل جهد، لاسيما أنه بلغ ذروة الحكمة والتجربة البشرية، ومثله الحاكم الكاذب الذي لا مبرر لكذبه؛ لأنه يأمر ولا يُؤمر عليه وينهىٰ ولا يُنهىٰ عن شيء، وهكذا أيضًا في العائل الفقير الذي كان أحرىٰ به الترقق لكسب قوته من الآخرين؛ لأنه لا مال له أو جاه يدفعانه لذلك، فأبىٰ إلا أن يخالف حاله، فاستحق الذم والوعيد الشديد، ويعزو القاضي عياض سبب ذلك بأخصر عبارة إلىٰ: «أن كل واحد منهم التزم المعصية المذكورة مع بُعدها منه، وعدم ضرورته إليها، وضعف دواعيها عنده وأشبه إقدامهم عليها المعاندة والاستخفاف بحق الله تعالىٰ وقصد معصيته لا لحاجة غيرها»[2]

فحينما اختفت أسباب هذه الأخلاق السيئة، ولم تحرض عليها الطبيعة الإنسانية ولا الغريزة الآدمية، كان الأولىٰ أن يكون

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، رقم الحديث ١٠٧.

(٢) القرطبي، المفهم لما أشكل من صحيح مسلم، (٢/ ١١٧).

العقاب شديدًا ليناسب هذا التهاون في حق الله تعالىٰ؛ فإن سوء المقاصد في النفس الخبيثة لا يدل إلا علىٰ ضعف الإيمان بالله تعالىٰ والنقص في مكارم الأخلاق.

المطلب الرابع
الجزاءات تكون وفقًا للمنطلقات

يحاسب الله ﷻ عباده علىٰ النيّة كما يحاسبهم علىٰ العمل، مهما كانت آفاق هذه النية ممتدة علىٰ شرط صدقها وعزمها، لذلك لم يكن مُستغرَبًا أن يخلد المؤمن في الجنة علىٰ قصر طاعته لله ﷻ في الحياة الدنيا؛ لأنه كان يريد الدوام والثبات علىٰ مبدأ الإيمان بالله ﷻ أبد الدهر، وكان الكافر جزاؤه الخلود في النار كذلك، وقد تناوَل القرآن الكريم قضية عزم الكافر علىٰ الكفر أبدًا، في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾، يقول الكرماني: «فلأن تخليد الله تعالىٰ العبد في الجنة ليس لعمله وإنما هو لنيّته؛ لأنه لو كان لعمله لكان خلوده فيها بقدر مدة عمله أو أضعافه إلا أنه جازاه بنيّته؛ لأنه كان مريدًا أن يطيع الله تعالىٰ لو بقي أبدًا، فلما اخترمته منيّته دون نيّته جزاه الله عليها، وكذلك الكافر لأنه لو كان مجازىٰ بعمله لم يستحق التخليد في النار إلا

بقدر مدة كفره، غير أنه نوىٰ أن يقيم علىٰ كفره أبدًا لو بقي فجازاه الله علىٰ نيته»[1]، لهذا فإن الخبر في الحديث: «فمن كانت هجرته إلىٰ الله ورسوله فهجرته إلىٰ الله ورسوله» ليس تحصيلًا للحاصل -كما قرر ابن تيمية-، لكنه إخبار بأنّ من نوىٰ بعمله شيئًا فقد حصل له ما نواه، أي: من قصد بهجرته الله ورسوله حصل له ما قصده»[2]

فمن نوىٰ نيّةً عجز عن تنفيذها في الواقع، فإنه ينال ثواب الناوي الفاعل لما نوىٰ، ففي الحديث: «من سأل الله الشهادة بصدق بلّغه الله منازل الشهداء، وإن مات علىٰ فراشه»[3]، ومن ذلك أن أحد الصحابة قد تُوفي في عهد الرسول ﷺ وكان قد تجهّز للخروج في قتال الكفار، فقالت ابنته متحسّرة: إن كنت لأرجو أن يكون شهيدًا، فقال رسول الله ﷺ: «قد أوقع الله أجره علىٰ قدر نيته»[4]، لذلك فإنّ صاحب الاستقامة وأعمال الخير لا يوَقعه الله إلا علىٰ الأمور المحمودة والعاقبة الطيبة، ومصداق ذلك ما وقع للرسول ﷺ من الروع والخوف في حادثة مبدأ نزول جبريل بالوحي، فقالت له خديجة رضي الله عنها وكأنها تقرّر قاعدة: «كلا والله ما يخزيك الله أبدًا، إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث،

---

(١) الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، (١/ ٢١).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ، (١٨/ ٢٧٩).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، رقم الحديث ١٩٠٩.

(٤) سنن النسائي، كتاب الجنائز، رقم الحديث ١٨٤٦.

وتقري الضيف، وتحمل الكلّ، وتكسب المعدوم..»[1]، فكلّ عمل أراده الإنسان -عمله أم لم يعمله- فإن الله ﷻ يحتسب له جزاءً في الدنيا أو في الآخرة نظير هذه النيّة، وكأنها سنّة إلهية راسخة، يقول تعالىٰ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النِّسَاءِ: ١٢٣]، وقال تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٧١]، فخصال الشر سبب للعقوبة عليها، كما أن خصال الخير سبب للوقاية من الوقوع في براثن الشرّ.

وكما تقرّر في الشريعة أنّ الجزاء من جنس العمل، فإن من تطبيقاتها المهمة أيضًا أن يكون العوض الإلهي من جنس الإرادة التي فعلها وقام بها، ولنضرب مثالًا علىٰ قضية منع مقدّمات المنكر والفواحش، كمن غض النظر عن رؤية المحرمات، فمن صرف بصره عن ذلك عوّضه الله ﷻ عن اللّذة التي صرف بصره للبحث عنها بحلاوة أخرىٰ ولذة أعظم، وقد رُوي عن النبي ﷺ قوله: «ما من مسلم ينظر إلىٰ محاسن امرأة أول مرة، ثم يغضّ بصره إلا أحدث الله له عبادةً يجد حلاوتها»[2]، ومن شواهد ذلك ما وهبه الله لنبيّه يوسف -عليه الصلاة والسلام- من معاني الهدىٰ والحكمة، نظير إحسانه وتَباعُده عن مواقعة الفاحشة مع امرأة العزيز، يقول ابن تيمية: «وأما النور والعلم والحكمة فقد دلّ عليه

(١) صحيح البخاري، باب كيف كان بدء الوحي، رقم الحديث ٣.

(٢) مسند أحمد، تتمة مسند الأنصار، رقم الحديث ٢٢٢٧٨.

قوله تعالىٰ في قصة يوسف: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يُوسُف: ٢٢]، فهي لكل محسن»[١]

وهذه الحقائق أقرّها العلماء وجرّبها الأولياء في جميع الأعمال وفي كل الملكات البشرية، ولو تتبّعنا كل ذلك لاتسعت الدراسة عن حدودها، ونحن لم نتطرّق سوىٰ لملكة (الإبصار) وما تتركه من جزاءات وآثار في مشاهداتها ومبصراتها، لاسيما في الكفّ عن المناظر المحظورة وما تخلّفه من راحة وسرور وحكمة، يقول أبو الحسين الوراق: «من غضّ بصره عن محرّم أورثه الله بذلك حكمةً علىٰ لسانه يهتدي بها ويهدي بها إلىٰ طريق مرضاته، بل تفيض جوارحه بالنور والحذاقة»، وقد أوفىٰ ابن تيمية علىٰ الغاية يوم أن قال: «من غض بصره عن المحارم وعمَّر باطنه بدوام المراقبة، وظاهره باتباع السنة، وعوّد نفسه أكل الحلال، وكفّ نفسه عن الشهوات: لم تخطئ له فراسة»[٢]

فعِوض الله أكبر من كل لذّة محرمة وأعظم من كل شهوة عاجلة، ولهذا يقول ابن تيمية: «فإذا كان النظر إلىٰ محبوب فتركه لله؛ عوضه الله ما هو أحب إليه منه، وإذا كان النظر بنور العين مكروهًا أو إلىٰ مكروه فتركه لله؛ أعطاه الله نورًا في قلبه وبصرًا يبصر به الحق»[٣]، فحدوث الجزاءات الإلهية لا يتأخر عن مستحقّه،

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ، (٢٢/ ٤).

(٢) ابن تيمية، المرجع السابق، ص٣٩٦.

(٣) ابن تيمية، المرجع السابق، (٩/ ١٩٠).

مع ما يدّخره الله تعالىٰ من الأجور والدرجات الأخروية، فالإحسان ينعكس حُسنًا علىٰ النفس، والإساءة لا تزيد صاحبها إلا سوءًا.

المطلب الخامس
الرضا القلبي:
المشاكلة الظاهرية توجِب مشابهةً باطنيةً

كما أن تبييت النية علىٰ الخديعة -ولو كانت حقًّا- يفسد العمل، فإن نيته الصالحة المجردة لا تنجّيه إن كان في زمرة الفاسدين، فمن يكون في قوم أو مجتمع قائم علىٰ المعصية، فإن مقاصده الحسنة لا تنجّيه من ظاهر العذاب الدنيوي، وإن كان يؤجر عليها في الآخرة، وهذا يشير إلىٰ قاعدة مهمة في النصح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تعكس مسؤولية الفرد في المجتمع ودوره التأثيري، فلا يكتفي الإنسان بنيّته ويسعىٰ في صلاح نفسه فحسب بل عليه إصلاح الآخرين، فإن لم يستطع فالأولىٰ له أن يتركهم إلىٰ غيرهم وإلا شملته العقوبة الدنيوية معهم؛ لذلك كان المصلحون الذين يرشدون الناس ويهدونهم إلىٰ طاعة الله وقايةً للمجتمعات وعصمةً لهم من عذاب الله تعالىٰ:

﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هُود: ١٧].

لذلك حثّت الشريعة أهل الإيمان علىٰ هجر أهل البدع والأهواء والكفر لشؤمهم وتعرُّضهم لنقمة الله، ورغبت في التباعد عنهم لئلّا يشملهم العذاب ويصابوا معهم في هذه البلوىٰ، فيهلك المجتمع بأسره صالحهم ومفسدهم، وفي الحديث عن أم سلمة عن النبي ﷺ أنه قال: «يعوذ عائذ بالبيت، فيُبعث إليه بعثٌ، فإذا كانوا ببيداء من الأرض، خُسف بهم، فقلت (أي أم سلمة): يا رسول الله، فكيف بمن كان كارهًا؟ قال: يُخسف به معهم، ولكنه يُبعث يوم القيامة علىٰ نيّته»(١)، فتأملّ منّة الله ﷻ بكرمه وفضله لأصحاب النيّات الحسنة التي لا تريد الأذىٰ أو فِعل الشر بالعفو عنهم وادّخار أجرهم لِعلمِه ما في سريرتهم، ولا تعني عقوبة الدنيا الظاهرة بالخسف أو الموت أن ذلك ظلمٌ لهم بتعجيل حسابهم أو مفارقتهم الدنيا دون ذنب، بل إن ذلك يدخل في باب أقدار الله التي يقدِّرها علىٰ الناس جميعهم، فإذا حانت منّيتهم فقد مات قبلهم المصلح والمفسد.

ويحث القرآن الكريم علىٰ استشعار الأمر والنهي الإلهي، وحضور القلب فيما نقول ونفعل، لذلك فإن المؤمن لا يمكن أن يتصوّر أداء الواجب الشرعي وهو في حالة غفلة أو غيابِ وعي،

(١) صحيح مسلم، باب الفتن وأشراط الساعة، رقم الحديث ٥٢٦٢.

يقول تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]، ثم يأتي المطلب الأعظم والمدرج الأرقىٰ: رضا القلب ومحبة العمل والسرور به، والهمّة التي تدفع النفس للفعل الأخلاقي، فهذه الأخلاق هي التي تجعل أعمالنا مقبولةً عند الله سبحانه وتعالى، ومتىٰ انخرم شرطٌ منها لأسباب واهية كالتي يقول الله سبحانه وتعالى عن أصحابها: ﴿وَلَا يَأۡتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمۡ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمۡ كَٰرِهُونَ﴾ [التوبة: ٥٤] ردّت إليهم، وقد وصف القرآن الكريم أناسًا يفتقرون إلىٰ اليقين الحقيقي، ويتظاهرون بالإيمان عن خوف لا عن محبّة، قال تعالىٰ: ﴿وَيَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمۡ لَمِنكُمۡ وَمَا هُم مِّنكُمۡ وَلَٰكِنَّهُمۡ قَوۡمٞ يَفۡرَقُونَ﴾ [التوبة: ٥٦]، حيث وصفهم بأنهم ليسوا مطلقًا في عداد المؤمنين(١)، فالشرط الصريح إذًا لهذه الأعمال: أن يقبل المرء مختارًا ومحبًّا جميع أوامر الشرع، وينقاد لها دون أدنىٰ حركة تردُّد أو ممانَعة، وهذه درجة الإيمان الصادق ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾ [النساء: ٦٥].

ومن باب المسؤولية الأخلاقية، فإن الشريعة اعتبرت مجرد الرضا القلبي بأمرٍ ما مشاركةً للسلوك المعمول سواء كان ذلك صالحًا أو فاسدًا؛ إذ إنه يجعل الراضي بالفعل كالفاعل وإن لم

---

(١) دراز، دستور الأخلاق، ص٤٣٠.

يعمله ويقصده، قال النبي ﷺ: «إذا عُملت الخطيئة في الأرض كان من شهدها فكرهها كمن غاب عنها، ومن غاب عنها فرضيها كان كمن شهدها»[1]، فالإثم كما يلحق بالمقترفين له وهم القريبون منه؛ فإنه يلاحق الراضين به ولو كانوا بعيدين عنه؛ لأن هذا الرضا موافقة علىٰ الفعل واطمئنان له، ولو أنكروه بما تمكّنوا من درجات الاستطاعة -الجوارح أو اللسان أو القلب- لكان رفضًا له وبراءةً من المشاركة فيه.

قال القرطبي عند قوله تعالىٰ عن اليهود: ﴿وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾: أي رضاءهم بالقتل، والمراد قتل أسلافهم الأنبياء، لكن لما رضوا بذلك صحّت الإضافة إليهم، وذكر قصة رجلٍ حسّن -عند الشعبي- قتل عثمان بن عفان رضي الله عنه، فقال له الشعبي: شركتَ في دمه، حيث الرضا بالقتل قتلٌ، فالرضا بالمعصية معصيةٌ، ولهذا يؤاخذ الفاعل والراضي بعقوبة المعاصي حتىٰ يهلكوا بأجمعهم[2]، وهذه قضية مركزية في أعمال القلوب والاجتهاد في طاعة الله في جميع الأحوال، مما يدعو المسلم إلىٰ تفتيش تحولات قلبه الدقيقة، فالرضا عن الأعمال والأقوال والأحداث من لوازم النية الإنسانية، فالذي يبحث عن تحقيق النية الصالحة، لابد له أن يتحلّىٰ بالرضا ولو في جوف قلبه حين تؤتىٰ

---

(١) الألباني، محمد بن ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير، بيروت: المكتب الإسلامي، (١/ ٦٨٩).

(٢) القرطبي، تفسير، (٥/ ٤١٨).

إرادة الله الشرعية في الدنيا، ولا يرضىٰ حين يرىٰ ويسمع ما يخالف الأمر والنهي الشرعي.

وأوهىٰ الهمم: الرضا بالكفر، والسكينة إلىٰ الشرك، والتلبّي بالنفاق وهي أسوأ صفات الإنسان وأوصافه التي تتعلق به، وفي الحديث أنّ ناسًا من المسلمين كانوا مع المشركين يكثرون سواد المشركين، علىٰ عهد رسول الله ﷺ، يأتي السهم فيرمىٰ به فيصيب أحدهم، فيقتله -أو يضرب فيقتل- فأنزل الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ٩٧][1]، وقد كان لهم مندوحة في فجاج الأرض من الرضا بمنزلة الدون والاستضعاف، وقد أشرنا أن صاحب الرضا القلبي شريك في مسألة العمل وإن لم يعمل، ولا يبعد عنه عملية القابلية للضعف والمساكنة في المكان من المشاركة في الجزاء، ويدلل علىٰ ذلك قول رسول الله ﷺ: «من جامع المشرك وسكن معه فإنه مثله»[2]، فكأن الجلوس معهم الذي فيه تكثير لسوادهم وتكبير لحزبهم، فكلمة (جامعه) تحتمل دلالات متشابهةً -كما أورد شارح سنن أبي داود-، منها: اجتمع معه ووافقه، ومنها أيضًا: أتىٰ معه مناصرًا وظهيرًا له؛ لأن

---

(١) صحيح البخاري، كتاب التفسير، رقم الحديث ٤٥٩٦.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، رقم الحديث ٢٧٨٧.

الإقبال علىٰ عدو الله وموالاته توجِب إعراضه عن الله، ومن أعرض عنه تولاه الشيطان[1]

وقد بلغت أهمية المسؤولية الفردية في أن يستنبط الإمام مالك من هذا الحديث: أن من وُجد مع قوم يشربون الخمر وهو لا يشرب أنه يُعاقَب؛ لأن تقرير العقوبات الشرعية يكون بالأمور السماوية، ومن ذلك أن الفقهاء ضيّقوا علىٰ مصاحبة أهل البغي والظلم إلا في حدود الضرورة، واعتبر بعضهم مصاحبة التاجر لأهل الفتنة إعانةً لهم علىٰ ظُلمِهم[2]

ونخلص من ذلك إلىٰ أنّ هذا القبول الذي يستقر في القلب والسكون إلىٰ العمل الفاسد مؤاخذ عليه الإنسان ولا يسلم من جريرته؛ لأن أضعف مراتب تغيير الأمور المنكرة رفض القلب لها وكرهها والتحرّج منها، وقد لاحظ ابن تيمية ذلك حتىٰ قال: «المشابهة والمشاكلة في الأمور الظاهرة، توجب مشابهة ومشاكلة في الأمور الباطنة علىٰ وجه المسارقة والتدريج الخفي، وقد رأينا اليهود والنصارىٰ الذين عاشروا المسلمين، هم أقل كفرًا من غيرهم، كما رأينا المسلمين الذين أكثروا من معاشرة اليهود والنصارىٰ، هم أقل إيمانًا من غيرهم»[3]

---

(١) الصديقي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، (٧/ ٣٣٨).

(٢) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (١١/ ٢٣٧).

(٣) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٥٤٨).

المطلب السادس
المؤاخذة بإرادة المعصية ليس في درجة إثم العمل

اختلف العلماء في وجوب النيّة في الأعمال القلبية على أقوال ثلاثة: القول الأول: عدم وجوبها، واحتجوا بأن النية شرعت لتمييز العبادات عن العادات، وتمييز رتب العبادات، وأعمال القلوب لا تكون عادات، القول الثاني: وجوب النية في أعمال القلوب لدخولها في عمود الأدلة، واحتجوا بأن في هذه الأعمال المشروع والمحرم والمباح، ولا يميَّز بينها إلا بالنية، القول الثالث: لزوم النيّة لأعمال القلوب، واحتجوا بأن العبد لا يمكنه القيام بهذه الأعمال دون النية؛ لأنها لا تقع أصلًا[1]

والذي نراه أن أقواها المذهب الأخير؛ لأنَّ مفهوم العمل في اللغة هو حركة البدن، لكنه يتضمن القول ويُتجوَّز به عن حركة

---

(١) الروقي، أعمال القلوب: حقيقتها وأحكامها عند أهل السنة والجماعة وعند مخالفيهم، ٢٠٠٥م.

النفس كما يشير المناوي[1]، ويسبق إلىٰ الفهم -حالَ إطلاقه- تخصيصُ العمل بأفعال الجوارح، ففقدان النيَّة في أعمال القلوب هو فقدان حقيقتها، ولذلك اعتبر العلماء أن الخوف والرجاء من المعاني المحضة التي لا يُشترط لها النيّة، وعلّلوا سبب ذلك: «أنه لا يمكن أن يقع إلا منويًا، ومتىٰ فُرضت النية مفقودةً فيه استحالت حقيقته، فالنية فيه شرط عقلي؛ ولذلك لا تُشترط النية للنيّة فرارًا من التسلسل[2]، فالنيّة إذًا عمل من الأعمال إذا اعتبرنا أن مفهوم العمل حركة كل البدن أو بعضه، والقلب جزء من الجسد.

وقد قرّر العز بن عبد السلام أن أعمال القلوب من المشتهَيات والمرغوبات لا يدخلها الرياء؛ لأن الرياء علىٰ الأفعال الظاهرة التي تُرىٰ أو تُسمع، يقول: «فإن أُطلق عليه اسم الرياء كان ذلك مجازًا من تسمية السبب باسم المسبب، وكل شيء حرمه الله تعالىٰ فلا يأثم مشتهيه بشهوته، وإنما يأثم بعزمه عليه وإرادته، ثم بملابسته»[3] مما يعني أن أعمال القلوب من الخواطر والهواجس -التي تتشكل قبل أن تصبح عزمًا- لا حرج علىٰ الإنسان فيها ولا تدخل في التكليف، لكن العمل لا يقتصر علىٰ النيّة فقط، بل يتضافر الشكل والمادة علىٰ الصحة، لذلك فقد قال ﷺ: «مَن

---

(١) المناوي، فيض القدير، (١/ ٣٠).

(٢) ابن حجر، فتح الباري، (١/ ١٣٦).

(٣) ابن عبدالسلام، قواعد الأحكام، (١/ ١٤٨).

أحدَث في أمرِنا ما ليسَ فيهِ فهوَ ردٌّ»[1]، يقول الغزالي: «من قصد الخير بمعصية فهو غير معذور، إلا إذا كان قريب العهد بالإسلام ولم يجد مهلةً للتعلّم»[2].

وقد عفا الله ﷻ عن الوسوسة التي تصيب الإنسان بغير اختياره، أو حديث النفس الذي لا يملك دفعه، وفي هذا تطهير ورحمة من الله ﷻ لعباده فيما لا يملكونه من الهواجس والظنون، فلا يؤاخذ الله بما دون العزم والإرادة من الشر والسوء حتىٰ تتحرك به الجوارح، يقول ﷺ: «إن الله تَجاوَزَ عن أمتي ما حدَّثَت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم»[3]، وهذه الرحمة فيها تربية للنفس بتجاوز كل الخواطر السيئة والشبهات المقلقة، وفيه طمأنينة تسكن القلب بسعة الفضل الإلهي والبراءة من الإثم واللمم، أما العزائم المصمِّمة التي تقع في النفوس ويساكنها صاحبها؛ إذا كان عملًا مستقلًّا بنفسه من أعمال القلوب، كالشكّ في الوحدانية أو الكفر والنفاق، فإنه يعاقَب به، بل ويصير كافرًا ومنافقًا، وقد روي عن ابن عباس أنه حمل قول الله ﷻ: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، علىٰ مثل هذا -كما نقل ابن رجب-، ويلحق بذلك محبة ما يبغضه الله، وبغض

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الأقضية، رقم الحديث ١٧١٨.

(٢) الغزالي، الإحياء، (٤/ ٣٥٧).

(٣) صحيح البخاري، باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه، رقم الحديث (٢٥٢٨).

ما يحبه الله، والعجب والحسد، إلا ما يجده في نفسه ويكرهه ولا يستطيع دفعه فهذا معفوٌّ عنه[١]

وقد ذهب عدد من العلماء إلىٰ أن الملائكة الحفظة تدوّن أعمال القلوب وحركاتها لاسيما الأمور المعزوم عليها، فإن الشرع يؤاخذ بها إن كانت معصية في جنب الله، يقول النووي: «فهذا العزم يُكتب سيئة، وليست السيئة التي همّ بها لكونه لم يعملها وقطعه عنها قاطع غير خوف الله تعالىٰ والإنابة، لكن نفس الإصرار والعزم بمثابة معصية فتُكتب معصية، فإذا عملها كُتبت معصية ثانية»[٢]، فاحتساب الإثم نتج عن معاندة الحق ورغبة المعصية الملحّة، وفي الحديث: «إذا همّ عبدي بسيئة فلا تكتبوها عليه، فإن عملها فاكتبوها سيئة، وإذا همَّ بحسنة فلم يعملها فاكتبوها حسنة، فإن عملها فاكتبوها عشرًا»[٣]، قال الإمام أبو جعفر الطحاوي: «في هذه الأحاديث دليل علىٰ أن الحفظة يكتبون أعمال القلوب وعقدها، خلافًا لمن قال: إنها لا تُكتب إلا الأعمال الظاهرة»[٤]

وقد ذهب الباقلاني إلىٰ القول بالمؤاخذة علىٰ العزم، وتابعه القاضي عياض وقال: «عامة السلف وأهل العلم علىٰ ما قال

---

(١) ابن رجب، جامع العلوم، ص٤٥٧-٤٥٨.

(٢) النووي، شرح صحيح مسلم، (٢/ ١٥١).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، رقم الحديث ١٢٨.

(٤) النووي، شرح صحيح مسلم، (٢/ ١٥٢).

ابن الباقلاني، لاتفاقهم علىٰ المؤاخذة بأعمال القلوب . . .ويكون الإثم بالأمر المذكور لا بالمعصية ومما يدل علىٰ ذلك حديث: «إذا التقىٰ المسلمان بسيفيهما . »، ويعاقَب علىٰ عزمه بمقدار ما يستحقه، ولا يعاقب عقاب من باشر القتل حسًّا»[(١)]، ومثل ذلك قال القرطبي: «وهذا المذهب الذي صار إليه القاضي هو الذي عليه عامة السلف، وأهل العلم من الفقهاء والمحدّثين والمتكلمين»[(٢)]، كما حكىٰ الكرماني في شرحه لصحيح البخاري أن بعض الفقهاء استدلّ بقول الله ﷻ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْۗ﴾ [البقرة: ٢٨٦] أن (اللام) للخير فجاء فيها بالكسب الذي لا يحتاج إلىٰ تصرُّف، بخلاف (عليها) فإنها لما كانت للشر جاء فيها بالاكتساب الذي لا بد فيه من التصرف والمعالجة، لكنه لم يسلّم لهم بذلك وقال: والحق أن السيئة يعاقَب عليها أيضًا بمجرد النية، لكن علىٰ النية لا علىٰ الفعل[(٣)]

لكن ابن تيمية فرّق بين المريد القادر والمريد الجازم، ونقل عن الحارث المحاسبي الإجماع علىٰ أن المريد للفعل ليس كمن يقوم به، لكن صاحب العزم يحاسَب كمن فعل ذلك، فالناوي للفعل القادر عليه ليس بمنزلة الفاعل، أما الناوي الجازم الآتي بما يمكن فإنه بمنزلة الفاعل التام، واستشهد علىٰ أن الناوي

---

(١) ابن حجر، فتح الباري، (١١/ ٣٢٧).

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (٤/ ٢١٥).

(٣) الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، (١/ ٢٢).

الجازم بالعمل يحصل على نفس إثم العمل بالأخرس العاجز الكلام؛ فإنه إذا أتى بمبلغ طاقته من الإشارة جرى ذلك مجرى الكلام من غيره»[1]

ودلل ابن تيمية على ذلك بأن الله رتَّب الثواب والعقاب على مجرد الإرادة، كقول الله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ [هُود: ١٥]، ولما ذكر إرادة الآخرة قال ﷻ: ﴿وَمَنْ أَرَادَ ٱلْءَاخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا﴾ [الإسرَاء: ١٩]، فإرادة الآخرة تقتضي عملًا صالحًا، وليس كل سعي هو كذلك[2]، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّا بَلَوْنَٰهُمْ كَمَا بَلَوْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا۟ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ﴾، قال القرطبي: «استدل بهذه الآية على أن العزم مما يؤاخذ به الإنسان، لأنهم عزموا على أن يفعلوا فعوقبوا قبل فعلهم»[3]، فالإثم جاء بسبب إرادة المعصية الجازمة وإن لم تقع.

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (١٠/٧٤٨).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (١٠/ ٧٤٥).

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (١٨/ ٢٤١).

المطلب السابع
الثواب الأخروي
لا يستلزم الاحتساب على الأعمال المتعدية

تختلف نية الأعمال عن بعضها وذلك من جنسٍ إلىٰ آخر، فالأعمال اللازمة التي يقوم بها الفرد تستوجب نيّةً محددةً، أما الأعمال المتعدية كالمصالح والمنافع العامة، إذا استفاد منها الخلق أصبحت خيرًا لصاحبها وأجورًا بنيّة ومن دون نيّة، وحال النيّة أشرف وأعلىٰ، كما أن من يعمل عملًا صالحًا ويقوم به ثم يصاحب هذه النية آثارًا متعديةً أخرىٰ كالنقص أو الموت أو السرقة، فإن الله يثيبه عليها وإن لم يتصوّر هذه الآثار في ذهنه أو يستحضرها.

وقد ذكر ابن المنير ضابطًا لما يُشترط فيه النيّة مما لا يُشترط، وهو أنّ كل عملٍ لا تظهر له فائدة عاجلة بل المقصود به طلب الثواب؛ فالنيّة مشترطة فيه، وكل عمل ظهرت فائدته

ناجزةً وتعاطته الطبيعة قبل الشريعة لملاءمة بينهما فلا تُشترط النية فيه، إلا لمن قصد بفعله معنًىٰ آخر يترتب عليه الثواب، وإنما اختلف العلماء في بعض الصور من جهة تحقيق مناط التفرقة[1]، لذلك حين سئل ابن عثيمين عن الثواب علىٰ بعض الأعمال التي تفتقر إلىٰ نية، كإماطة الأذىٰ عن الطريق، وكالمصافحة، قال: «إن العبادات المتعدية التي ينتفع بها الغير، فإنه يؤجر علىٰ انتفاع الغير بها، وإن لم يكن له نية عند فِعلها»[2]

ومن أمثلة ذلك قول الرسول الله ﷺ: «ما من مسلم يغرس غرسًا، أو يزرع زرعًا، فيأكل منه طير، أو إنسان، أو بهيمة، إلا كان له به صدقة»[3]، وهذا يدل علىٰ أن الثواب والأجر في الآخرة مختص بالمسلمين -كما قال النووي- وأن الإنسان يثاب علىٰ ما سُرق من ماله أو أتلفته دابة أو طائر[4]، ويدخل في الأجر -وإن لم يرد صاحب الحقل- الزرع الذي أكلَته هذه العجماوات، وذلك لأنّ نفعها تجاوز محيطه الشخصي إلىٰ نفع الجميع من كائنات حيوانية ومجتمعات بشرية، يقول ابن عثيمين في شرح هذا

---

(١) ابن حجر، فتح الباري، (١/ ١٣٦).

(٢) ابن عثيمين، محمد بن صالح، لقاءات الباب المفتوح، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية

http://www.islamweb.net

(٣٢/ ٩).

(٣) صحيح مسلم، كتاب المساقاة، رقم الحديث ١٥٥٣.

(٤) النووي، شرح مسلم، (١٠/ ٢١٣).

الحديث: «فيه دليل على كثرة طرق الخير، وأن ما انتفع به الناس من الخير، فإن لصاحبه أجرًا وله فيه الخير، سواء نوى أو لم ينو»[1]، وإن كان صاحب النيّة الحسنة أعظم أجرًا وأوفر ثوابًا.

فالأفعال المتعدّية التي يستفيد منها الآخرون ويكثر فيها الخير يكون جزاؤها طبقًا لما تتركه من آثارها ومصالحها، قال النبي ﷺ: «من حفر ماءً لم تشرب منه كبدٌ حرّى من جنٍّ ولا إنسٍ ولا سبعٍ ولا طائرٍ إلا آجره الله يوم القيامة»[2]، ففي هذه الأعمال -التي تجاوز أثرها الصالح ونفعها العام المجتمع بل كل مخلوقات الله سبحانه وتعالى- مثوبة عظيمة لصاحبها، وحين يُقصد بها وجه الله سبحانه وتعالى يتنامى هذا العمل ويكون ثوابه أعظم، وقد علّق ابن رجب على معنى الآية الكريمة: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤]، بقوله: «إن الله سبحانه وتعالى جعل ذلك خيرًا، ولم يرتب عليه الأجر إلا مع نيّة الإخلاص، وأما إذا فعله رياء فإنه يعاقب عليه فنفى الخير عن كثير مما يتناجى به الناس إلا في الأمر بالمعروف، وخصّ منها: الصدقة والإصلاح بين الناس لعموم نفعها، فدلّ ذلك على أن التناجي بذلك خيرٌ، وأما الثواب عليه من الله فخصّه بمن فعله ابتغاء مرضات الله، وإنما جعل الأمر

---

(١) ابن عثيمين، شرح رياض الصالحين، (٢/ ١٩٥).

(٢) صحيح ابن خزيمة، كتاب الصلاة، رقم الحديث ٢١٩٢.

بالمعروف من الصدقة والإصلاح بين الناس وغيرهما خيرًا، وإن لم يبتغ به وجه الله؛ لما يترتب علىٰ ذلك من النفع المتعدي»[1]، وهذا مما لا شك فيه أنه دعوة لعدم ادّخارِ الجهد البدني والنية الصالحة لنفع كل أحدٍ من المخلوقات.

ولا شكّ أن في تكثير الخير أجرًا من الله ﷻ يقدّره كيف شاء بفضله وعدله وحكمته لعباده المؤمنين، ولكن كمال الخير للقاصدين وجه الله خالصًا، كما قال السعدي: «هذه الأشياء حيثما فُعلَت فهي خير، كما دل علىٰ ذلك الاستثناء، ولكن كمال الأجر وتمامه بحسب النية والإخلاص»[2]، والعبد المؤمن متىٰ احتسب الأعمال المتعدية والعادات كالزرع والعمل والاكتساب استجابةً لأمر الله تعالىٰ كان موافقًا للهدي المراد، ويفترض الشاطبي هذا الجدل ليصل إلىٰ الإقرار بمشروعية طاعة الأوامر دون بحث عللها، يقول: «لو قيل لك لم تزرع؟ ولم تعمل؟ قلت: لأن الشارع ندبني إلىٰ تلك الأعمال؛ فأنا أعمل علىٰ مقتضىٰ ما أُمرتُ به، كما أنه أمرني أن أصلي وأصوم وأزكي وأحج، إلىٰ غير ذلك من الأعمال التي كلفني بها، فإن قيل لك: إن الشارع أمر ونهىٰ لأجل المصالح، قلت: نعم، وذلك إلىٰ الله لا إليَّ؛ فإن الذي إليَّ التسبب، وحصول المسببات ليس إليَّ؛ فأصرف قصدي إلىٰ

(١) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، ص١٥.

(٢) السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص٢٠٢.

ما جعل إليَّ، وأكِلُ ما ليس لي إلىٰ من هو له»[1]، فالله تعالىٰ هو خلَقَ الأسباب وليس للعبد المؤمن حيلة إلا الاكتساب والاستجابة لأمر الله تعالىٰ.

ولذلك نُقل عن أبي سليمان الداراني قوله: «من عمل خيرًا من غير نيّة كفاه نيّة اختياره للإسلام علىٰ غيره من الأديان، فهو يثاب عليه من غير نيّة بالكليّة؛ لأنه بدخوله في الإسلام مختارٌ لأعمال الخير في الجملة، فيثاب علىٰ كل عمل يعمله منها بتلك النيّة»[2]، وفي الحديث الشريف قوله ﷺ: «أرأيتم لو وضعها في حرام، أكان عليه وزرٌ؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجرٌ»[3]، ذهب طائفة من العلماء في إحدىٰ مسائل هذا الحديث إلىٰ أنّ إتيان الزوجة يدلّ علىٰ حصول الأجر للمؤمن من غير نية، فإن المباضع لأهله كالزارع في الأرض التي يحرث ويبذر فيها[4].

(١) الشاطبي، الموافقات، (١/ ٣١٤).

(٢) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (٢/ ٦٥).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، رقم الحديث ١٠٠٦.

(٤) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (٢/ ٦٥).

المطلب الثامن
الجزاء على آثار وبواعث الانفعالات الوجدانية لا على مظاهرها

يدخل الجزاء علىٰ أدقّ تفاصيل العمل ومقدّماته، بل علىٰ أثر الإرهاصات الأوليّة والمشاعر القلبية التي تؤثر في بناء صيغة العمل وتوجُّهه سواء كان عملًا صالحًا أم فاسدًا، فالمشاعر والأحاسيس في النفوس تعتبر أصل كل فعلٍ -جميلًا كان أم قبيحًا-، لذلك يقول ابن تيمية: «فلولا الإحساس الذي يعتدّ به في حبّ حبيب وبغض بغيض لما وُجدَت حركة إرادية أصلًا»[1]

وقد كان علماء التصوّف من أبرز الذين بحثوا هذه القضية التي يطلقون عليها الخطرات، وغاصوا في مقدماتها وتعرجاتها النفسية حتىٰ عدّ أبو حامد الغزالي أنّ من سيما النيّة الخالصة عند

---

(١) ابن تيمية، جامع المسائل، (٥/ ١٩٩).

المؤمن تَساوِي حالة الخواطر النفسية في حال قام بالعمل أو تصدّىٰ له الآخرون، ويضرب مثالًا لذلك بالواعظ المعتدل الذي يعظ لله تعالىٰ لا لطلب القبول، قصده دعوة الخلق إلىٰ الله تعالىٰ، أن علامة ذلك أنه لو جلس علىٰ مكانه واعظ أحسن منه سيرةً، وأغزر منه علمًا، وتضاعف قبول الناس له أعظم منه، فرح بذلك وشكر الله علىٰ إسقاط هذا الغرض عنه بغيره، وبمن هو أقوَم به منه[1]، فمن خلال هذا النموذج الإرادي يتمحّل الغزالي أطراف وحواشي مقاصد الأعمال من عمق الخواطر النفسية، سواء كان التجرّد لله تعالىٰ أم طلب الظهور والشهرة، فالنية الخالصة غايتها أن يُعبد الله ﷻ بما يستحق من الثناء والخشوع، أيًّا كان صاحب العمل حتىٰ ينتفع الناس بأفضل أمر يقرّبهم إلىٰ الله، لكن إشكالية الاسترسال في افتراض هذه الخواطر أنها قد تُنتج كراهة العمل أو التوقف عنه خشية الرياء.

والواقع أن الانفعالات الإنسانية لا يمكن التحكّم بها غالبًا، لكن يمكن ضبط المؤثرات التي ترد عليها؛ لأنها تدلّ علىٰ اتجاه خواطر القلب وما يدور في خبايا النفس، كما أنّ تأثرها بالمواقف والأحداث يكشف عن إرادتها واستعدادها، سواء كان فرحًا بانتصار أو حزنًا علىٰ مصيبة، وهذا ما لاحظه ابن تيمية حين قال: «وقد يقترن بالحزن ما يثاب صاحبه عليه ويُحمد عليه، ويكون

---

(١) الغزالي، ميزان العمل، ص٢٤٢.

محمودًا من تلك الجهة، لا من جهة الحزن، كالحزين علىٰ مصيبة في دينه، وعلىٰ مصائب المسلمين عمومًا، فهذا يثاب علىٰ ما في قلبه من حب الخير، وبغض الشر وتوابع ذلك»[1]، وقد ذكر النووي في حديث: «إنّ بالمدينة لرجالًا ما سرتم مسيرًا. .»: «أنه كلما أكثر من التأسف علىٰ فوات ذلك وتمنىٰ كونه مع الغزاة ونحوهم؛ كثر ثوابه»[2]، والأسف حالة شعورية تصيب الإنسان بالحزن والحسرة، فإذا شعر بها المؤمن دلّت علىٰ أثر الإيمان الكامن في قلبه.

ولكن هذه المشاعر المحمودة في نفسها يجب ألّا تعوق عن أداء الواجب الأخلاقي المأمور به، كما يجب الحذر من مفسدة أكبر من هذا الشعور الإيماني، كأن تتطوّر هذه المشاعر إلىٰ إخلال بالعمل ونكوص عن ما ينفع، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالحزن إذا أفضىٰ إلىٰ ترك مأمور من الصبر والجهاد، وجلب منفعة، ودفع مضرة نُهي عنه، وإلا كان حسب صاحبه رفع الإثم عنه من جهة الحزن، وأما إذا أفضىٰ إلىٰ ضعف القلب واشتغاله به عن فِعل ما أمر الله ورسوله به، كان مذمومًا عليه من تلك الجهة وإن كان محمودًا من جهة أخرىٰ»[3]، والحزن في أصله شعور وجداني محايد ليس من الطاعة ولا من المعصية، فلا يدفع شرًّا ولا يجلب خيرًا، وما كان بلا فائدة لا يأمر به الله، بل إنه -كما

---

(١) ابن تيمية، التحفة العراقية في الأعمال القلبية، ص٢١.

(٢) النووي، شرح صحيح مسلم، (١٣/ ٥٧).

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ، (١٠/ ١٧).

يشير ابن القيم- لم يأت الحزن في القرآن إلا منهيًّا عنه أو منفيًّا، فهو يقطع العبد عن السير إلىٰ الله، ولا مصلحة فيه للقلب، وأَحَبُّ شيء إلىٰ الشيطان أن يُحزن العبد ليقطعه عن سيره، ويوقفه عن سلوكه[1].

وقد خرَّج أبو نعيم عن ابن عباس، قال: «يا صاحب الذنب، لا تأمنن سوء عاقبته، ولما يتبع الذنب أعظم من الذنب إذا عملته»، وذكر كلامًا، وقال: «وخوفك من الريح إذا حركت ستر بابك وأنت علىٰ الذنب، ولا يضطرب فؤادك من نظر الله إليك أعظم من الذنب إذا عملته»[2]، فاضطراب القلب خوفًا من سوء عاقبة الذنب، فيه إشارة إلىٰ الانكسار والوجل من الله ﷻ، ويتصل بهذا جميع الأوامر ذات العلاقة بمشاعر داخلية كالحب والكره؛ فهي جاءت لتحكم عملاً سابقًا أو مصاحبًا أو لاحقًا نشأت عنه هذه الحالات، فمثلًا حب الله ﷻ هو حالة عاطفية ولا إرادية، لكنه يمكن أن يُكتسب بواسطة عمل إرادي وهو طاعته وتذكُّر إحسانه ونعمه التي لا تنقضي؛ لأن الإنسان جُبل علىٰ محبة من يحسن إليه، وبهذا أصبح حب الله أمرًا كما في قول الرسول الكريم: «أحبوا الله لما يغذوكم من نعمه»[3]، كما أنه في المقابل

---

(١) ابن القيم، مدارج السالكين (٣/ ٣٧٧/ ٣٧٨).

(٢) الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (١/ ٣٢٤).

(٣) جامع الترمذي، أبواب المناقب، باب مناقب أهل بيت النبي ﷺ، حديث رقم ٣٨٨٠.

قد توعد الله تعالىٰ بالعذاب الأليم في الدنيا والآخرة، وذلك علىٰ مجرد محبة شيوع الفاحشة وانتشارها بين المؤمنين، علىٰ الرغم من أن هذه المحبة ليس بالضرورة أن يقترن بها قولٌ ولا فعلٌ، فكيف إذا اقترن بها قولٌ أو فعلٌ؟[1]، فالجزاء يأتي علىٰ ما تنتجه المشاعر من أفكارٍ سيئة، لاسيما إذا كانت العاطفة تنتج آثارًا سلبيةً علىٰ الفرد والمجتمع.

بل إنّ المؤمن الحقيقي ليتحرك إيمانه ويبلغ درجةً ساميةً من الإيمان بالله ﷻ حين يخشىٰ أن تظهر بعض خواطر نفسه السلبية التي يوسوس بها الشيطان له من الشبهات الفكرية أو المعاني الكفرية، بل يتمنّىٰ أنه يتحول إلىٰ كتلة من النّار قبل أن تنزع نفسه إلىٰ هذه الخواطر، فضلًا عن أن يتحدث عنها أو يصرّح بها، وقد تعرّض الصحابة لمثل ذلك فسألوا الرسول ﷺ: «إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به، قال ﷺ: وقد وجدتموه؟ قالوا: نعم، قال: ذاك صريح الإيمان»[2]، فأحاديث النفس الداخلية العابرة التي لم تتحول إلىٰ مشاعر ثابتة وراسخة، جاءت نتيجة التنزيه الشديد والإيمان الكامل بالله ﷻ وبوعده ووعيده.

فالجزاء إذًا علىٰ الآثار أو أمر سابق يسبق الانفعال، وليس علىٰ حديث النّفس العابر، فالحبّ والبغض لم يأتِ العفو عنها إذا كانت من أعمال القلوب الراسخة، وأعمال القلوب إذا وقع عليها

---

(١) ابن تيمية، الفتاوىٰ، (١٥/ ٣٤٤).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، رقم الحديث ١٣٢.

ذمٌّ وعقابٌ -كما يقرر ابن تيمية- فهي: «لأنها نمت حتىٰ صارت قولًا وعملًا»[1]، فمراقبة النفس وخواطرها من أوجب واجبات الفعل الأخلاقي، قبل أن يتطور وينمو حتىٰ يتحول إلىٰ سلوك أو خلق في النفس يصعب التخلص منه ويخلّف آثارًا من أخلاق الباطن. ويدخل في ذلك أمر الرسول ﷺ بتجنّب الغضب: «لا تغضب»، فهو يشير إلىٰ آثار هذه العاطفة أكثر من الإشارة إلىٰ أسبابها، فكأنه يقول: لا تخلوا بين أنفسكم وبين الانزلاق في نتائج الغضب الطائشة[2]، فالخواطر هي التي تنتج المشاعر وتحدد مسار النية وهي إما خواطر طيبة وإما خواطر فاسدة وفقًا للبواعث التي حرَّكَتها، مما يجعل الإنسان في حركة مراقبة لمشاعره واضعًا ميزان الحق عليها حتىٰ يفرق بين الرحماني والشيطاني منها.

(١) ابن تيمية، الفتاوىٰ، (١٠/٧٤٧).

(٢) دراز، دستور الأخلاق، ص٦٤-٦٥.

المطلب التاسع
صدق النية يورّث الكمال الخلقي والسريرة النقية وديمومة الثواب

كمال الأجر والمثوبة من كمال العمل، وكمال العمل يجب أن يتضمن نيّةً صالحةً وعملًا وافيًا، أي ركني العبادة: الإخلاص والصواب، وما فتئت الشريعة في غرس التربية الإيمانية في قلوب المؤمنين؛ لأنها بذلك تحوِّل الأعمال العادية إلىٰ أعمال في غاية النماء والخير، يقول النبي ﷺ: «من احتبس فرسًا في سبيل الله إيمانًا بالله وتصديقًا بوعده، فإن شبعه وريّه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة»[1]، فمن أوقف خيلًا يريد بها عزة الإسلام وتمكين المسلمين تحوَّل كل شيء في هذا الوقف إلىٰ جزاءات وأجور

(١) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، رقم الحديث ٢٧٢٥.

لصاحبها، وكأن كل حركة تنمّي هذا الاحتباس توضع له في ميزان حسناته تزيد كلما زادت وبقي أصلها.

فمجرّد قيام المرء بالعمل مصطحبًا في خاطره رضوان الله والإخلاص له، من غير أن تلتفت نفسه إلىٰ التفاخر أو الزهو، فإن الله ﷻ يعظّم له الجزاء بهذا العمل البسيط الذي انبعث من نيّة صادقة، فيربّيه وينمّيه حتىٰ يبلغ أجورًا كثيرةً، ويعزز هذا التصوّر قول الرسول ﷺ: «الغزو غزوان: فأما من ابتغىٰ وجه الله، وأطاع الإمام، وأنفق الكريمة، وياسر الشريك، واجتنب الفساد، فإن نومه ونبهه أجرٌ كله، وأما من غزا فخرًا ورياءً وسمعةً، وعصىٰ الإمام، وأفسد في الأرض، فإنه لم يرجع بالكفاف»[1]، بمعنىٰ أنه لم يحصل علىٰ أجر الطاعة بهذه الأعمال، كما أنه لم يَسلم من ذنب المعصية التي اجتمعَت في عدة آثام: الرياء، معصية الإمام، الفساد في الأرض.

وفي الحديث: «من كانت الدنيا همّه؛ فرّق الله عليه أمره، وجعل فقره بين عينيه، ولم يأته من الدنيا إلا ما كُتب له، ومن كانت الآخرة نيته؛ جمع الله له أمره وجعل غناه في قلبه، وأتته الدنيا وهي راغمة»[2]، فالنّظر إلىٰ الهدف البعيد والغاية المثلىٰ، وهي هنا الوصول إلىٰ الرضوان العظيم، يجمع الله له به شعث

---

(١) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، رقم الحديث ٢٥١٥.

(٢) سنن الترمذي، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع باب، رقم الحديث ٢٤٦٥.

الطرق المتفرقة والدروب الملتوية، ويرزقه غنًىٰ لا يفتقر فيه إلىٰ شيء من الدنيا؛ لأن العمل المتواصل الدائب علىٰ رغبة ما عند الله ﷻ يُقصي أي التفاتة إلىٰ ما عداها من إغراءات الحرام، وجواذب الشبهة، ولذائد اللحظة الآنيّة، لذلك حينما ذُكر للإمام أحمد خُلُقًا الصدق والإخلاص، قال: «بهذا ارتفع القوم»[1]

إنّ صدق النية وحسن الظن بالله يورّث الله به أعظم الأعطيات، ويعوّض عنه بأفضل الجزاءات، وقد رُوي عن رسول الله ﷺ قولَه: «ما من مسلم يصاب بمصيبة، فيفزع إلىٰ ما أمر الله به من قوله: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البَقَرَة: ١٥٦]، اللهم عندك احتسبت مصيبتي، فأجرني فيها، وعوضني منها -إلا آجره الله عليها، وعاضه خيرًا منها»، قالت أم سلمة رضي الله عنها: «فلما توفّي أبو سلمة ذكرتُ الذي حدثني عن رسول الله ﷺ، فقلت: إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم عندك احتسبت مصيبتي هذه، فأجرني عليها، فإذا أردت أن أقول: وعضني خيرًا منها، قلت في نفسي: أعاض خيرًا من أبي سلمة؟ ثم قلتها، فعاضني الله محمدًا ﷺ، وآجرني في مصيبتي»[2]، فقد كان لصدق النية من الصبر علىٰ المصيبة وامتثال الأمر الإلهي موفور الجزاء في الدنيا قبل الآخرة لأم المؤمنين رضي الله عنها، والتسليم بما لا بدّ منه من القضايا المصيرية -كالموت والنشور والمعاد- هي من حقائق الإيمان التي

(١) ابن مفلح، الآداب الشرعية (٢/ ٥٤).

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، ١٥٩٨.

تزيد إيمان المسلم وتزكي خُلُقه، فالنية الحسنة كما هي وسيلة للخُلق الحسن فإنها طريق لزيادة الإيمان وكماله.

ومن هنا فإن صدق الحال والمقال يعتبر مركز النيّة وحقيقتها، وقد لاحظ الجنيد -رحمه الله تعالىٰ- طائفة شهدوا علىٰ رجلٍ بشهادة فلم تضرّه وكانوا مخلصين، فقال: «لو كانوا صادقين لعوقِب». يعني أن صِدقهم أن لا يعملوا عمله أو مثل عمله الذي شهدوا به عليه؛ فهذا صدق الحال -كما يقول أبو طالب المكي[1]-، **فالإخلاص مقترن بالصدق وهما صِنوا النية، فإذا كان الصدق توحيد الإرادة؛ فإن الإخلاص توحيد المراد، وهو الله ﷻ كما يقرر أهل العلم**، وقد أشار الألوسي في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿لِّيَسۡـَٔلَ ٱلصَّـٰدِقِينَ عَن صِدۡقِهِمۡۚ﴾ [الأحزاب: ٨] إلىٰ أنه يقال لهم لمعرفة نيّة ودوافع هذا الصدق: هل كان لوجه الله تعالىٰ؟ ووجه إرادة ذلك أن مصدّق الصادق صادق وتصديقه صدق[2]، فقد صدقوا الله ﷻ ظاهرًا وباطنًا، فلم يَسلموا من السؤال عن ذلك لأهمية هذا الخُلق العظيم.

ومن قواعد النية الصالحة أن العبد الذي ينوي استدامة عبادة من العبادات كصلاة الليل، أو صيام أيام من كل شهر

---

(١) أبو طالب المكي، قوت القلوب (٢/ ٢٧٠).

(٢) الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (١١/ ١٥٢).

أو من كل أسبوع، ثم يغلبه علىٰ هذه العبادة أمرٌ ما -كأن غلبه نوم أو شغله سفر- يُكتب له ما كان يعمله، يقول ﷺ: «ما من امرئٍ تكون له صلاة بليلٍ فغلبه عليها نوم، إلا كُتب له أجر صلاته، وكان نومه صدقةً عليه»(١)، وفي الحديث الآخر قال رسول الله ﷺ: «إذا مرض العبد أو سافر كُتب له بمثل ما كان يعمل مقيمًا صحيحًا»(٢)، وهذا يعني أن الأجر قد أوقعَه الله عليه بمجرد احتمال هذا العمل الصالح فوق قدرته البشرية، وتكون قد سبقَته نيّة صادقة، وهنا لطيفة تربوية يجدر ذِكرها، وذلك أن الحديث ينبّه إلىٰ ضرورة إرادة العمل الصالح الدائب، والعزم علىٰ مواصلة أعمال البر والخير حتىٰ لحظة الأجل، والاطمئنان بأن أجوره لا ينقص منها شيء مهما اعترضَتها عوامل خارجية كالعجز وخلافه؛ فإن انقطاع العمل لا يقطع الثواب، وهذا ما نوّه عليه حديث آخر رُوي عن رسول الله ﷺ بأنه قال: «إذا اشتكىٰ العبد المسلم، قيل للكاتب الذي يكتب عمله: اكتب له مثل عمله إذ كان طليقًا، حتىٰ أقبضه أو أطلقه»(٣)، فدوام الفضل الإلهي علىٰ أهل الإحسان

---

(١) سنن النسائي، كتاب قيام الليل وتطويع النهار، رقم الحديث ١٧٨٤.

(٢) البخاري، كتاب الجهاد والسير، رقم الحديث ٢٩٩٦.

(٣) مسند أحمد، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، رقم الحديث ٦٩١٦، ويدخل في هذا المعنىٰ قوله ﷺ: «إذا ابتلىٰ الله العبد المسلم ببلاء في جسده، قال للملك: اكتب له صالح عمله الذي كان يعمل، فإن شفاه، غسله وطهره، وإن قبضه، غفر له ورحمه»، (مسند أحمد، مسند أنس بن مالك، رقم الحديث ١٢٥٠٣).

الأخلاقي والمداومة العبادية لا تنقطع ولا تتوقف إن كان ذلك خارج سيطرتهم وتمكُّنِهم، مما يجعل المرء يتمسك بهذه القيم العادلة التي تفيض إحسانًا وكرمًا.

المطلب العاشر
قصور التصوّر الصوفي في مفهوم النعيم الأخروي

من الإشكالات التي وقعت فيها الصوفية أنها غالت في رؤيتها المعرفية حول خُلق الإخلاص حتىٰ تطرّفت فيه، فهي ترىٰ أن الإخلاص يجب أن يقتصر علىٰ محبة الله ورغبة في طاعته مجردة دون أن تنطوي هذه الطاعة علىٰ طلب الأجر أو الطمع في المغفرة والجنة، ووصمت من فعل ذلك بالغفلة واستيلاء الشيطان، وهذه إشكالية في التصوّر من لوازمها إنكار اللذة الحسيّة وعدم الإيمان إلا باللّذة العقلية.

والحقيقة أنّ الدين قائم علىٰ طلب الجنة والفرار من النار، وقد كان أفضل الخلق -عليه الصلاة والسلام- يسأل الله الجنة ويعوذ به من النار، ولم يكن فعل الصحابة والتابعين علىٰ خلاف ذلك، أمّا اتهام المؤمنين الذين يفعلون خلاف تصوّرهم كأجير السوء أو أنه من الرعونة؛ ففيه تجنٍّ وغلوٌّ في غير محله، فإن

القلب -كما يقول الأشقر- إذا خلا من ملاحظة الجنة والنار، ورجاء هذه، والهرب من هذه، فترَت عزائمه، وضعفَت همته، ووهىٰ باعثه، وكلما كان أشد طلبًا للجنة وعملًا لها، كان الباعث له أقوىٰ، والهمّة أشد، والسعي أتم[1]

لذلك كان من الأغلاط التي تشوب اعتقادات الصوفية، قول قائلهم في دعاء الله ﷻ: (ما عبدناك حبًّا في جنتك ولا خوفًا من النار؛ وإنما عبدناك شوقًا إلىٰ رؤيتك)، ويكمن الخلل في النّظر الذي أودىٰ بهم إلىٰ ذلك: اعتبار أن مفهوم نعيم الجنة لا يتجاوز ملذات الأكل والشراب والنكاح، وهم يريدون أبعد من هذين الحجابين (الجنة والنار) وهو: رؤية الله ﷻ، وهذا قصور في إدراك المفاهيم الجزائية، فالملذّات هي جزء من نعيم الجنة المقيم الذي يشتمل علىٰ المقصد الأسنىٰ: رؤية وجه الله الكريم، فهي دار تنعمٍ وسعادة، فالصوفية تفرّق بين الرؤية والجنّة كمن يفرّق بين الجزء والكل، وهذا من هذا، لذلك لم يكن غريبًا أن يتساءل أحد الصوفية جاهلًا -عندما سمع قوله تعالىٰ: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾- وأين من يريد الله؟! **ويحقق ابن تيمية هذه المسألة بقوله: «إن الجنة هي الدار الجامعة لكل نعيم، وأعلىٰ ما فيها النّظر إلىٰ وجه الله، وهو من النعيم الذي ينالونه في الجنة؛ كما أخبرت به النصوص، وكذلك**

(١) الأشقر، مقاصد المكلفين، ٤٠٥-٤٠٨.

أهل النار فإنهم محجوبون عن ربهم يدخلون النار»[1]، فشعور الخوف من النار علىٰ سبيل المثال ليس خوفًا من النار نفسها، وإنما لأنها تحثّ علىٰ العمل، فضلًا عن أنّ الخوف من الله تعالىٰ ليس كالخوف من الناس الذي يولِّد الجبن والنفاق، فمن ينظر إلىٰ مفهوم الجزاء بشقَّيه العقابي والثوابي إنما يرىٰ أمر الله ﷻ في الحقيقة، ويضرب الشيخ عبدالكريم الخضير مثالًا لذلك بإنسان جلّاد يحمل عصا في يده ويقول: هل الناس تخشىٰ العصا أو صاحب العصا؟ إنها تخشىٰ صاحب العصا لأن الجلد يكون بالعصا، والتعذيب يكون بالنار، لكن النظر إلىٰ من يعذِّب بهذه الآلة[2]، فهو نظر إليه في الحقيقة[3]

وقد كان أبو طالب المكّي أقرب اعتدالًا حين عدّ أن طلب الجنة لا يتعارض مع الإخلاص، وإن كان يعتبر أقل مرتبةً من أهل المقام الأسنىٰ وهو مقام المحبة، يقول: «ومن أراد بأعماله ما عند الله تعالىٰ من ثواب الآخرة من حظوظ نفسه ومعاني شهواته ولذته من النعيم في الجنان، واتخاذ الحور الحسان، مما وصف الله تعالىٰ وندب، لم يقدح ذلك في إخلاصه ولم يغيّر

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوىٰ (١٠/ ٦٢-٦٤).

(٢) ربما قصد الشيخ هنا (لكن النظر إلىٰ هذه الآلة) وليس (لكن النظر إلىٰ من يعذِّب بهذه الآلة) حتىٰ يستقيم المثال ويتضح الدليل.

(٣) الخضير، شرح كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح (١٠٣)، تاريخ الاسترجاع ٢٧/ ٥/ ١٤٤٣.

صحة نيته من قبل أن الله تعالىٰ مدحه ورغَّب فيه ووصفه، وكان ذلك مزيد مثله إلا أنّ هذا نقص في مقام المحبين وعيب عندهم، كعيب من عمل لعاجل حظه من دنياه[1]

ومن يتأمل حقيقة الدّين يرىٰ أنه لا إشكال في تنوّع المقاصد والدوافع الإيمانية عند المؤمن، إذا كان يجمعها خيط ناظم يسوقها إلىٰ غاية واحدة وهي إرادة الله، ذلك: «أن العباد يقصدون ربهم من جوانب مختلفة، فِمنهم الذي يعبده تعظيمًا له وتوقيرًا، ومنهم الذي يقصد الدخول في طاعته وعبادته، ومنهم الذي يطلب رضوانه ورضاه، ومنهم الذي يقصد الأنس به والتلذّذ بطاعته وعبادته، ومنهم من يرجو التنعّم برؤيته في يوم لقياه، ومنهم من يطلب ثوابه من غير أن يستشعر ثوابًا معينًا ومنهم من يخاف عقابه»[2]، أما ما أثاره بعض أصحاب الرأي من أن العمل بدافع الخوف من العقاب ليس له قيمة أخلاقية، وهو يتساوىٰ مع الخديعة والمداهنة كمن يطلب ثوابًا وهو يستشرف سعادةً آجلةً، فلا حقيقة لهذه الإشكالية القاصرة، وهي تجري مجرىٰ سابقاتها من التصوّرات المثالية الجامدة التي أنتجَتها عقلية قاصرة، والقرآن الكريم يدعونا في العديد من آياته بقوله: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾، وقوله: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦]، فنستعين بأوامر الله علىٰ أوامر الله.

---

(١) أبو طالب المكي، قوت القلوب، (٢/ ٩١).

(٢) الأشقر، مقاصد المكلفين، (٤٠٥-٤٠٨).

لقد أدىٰ هروب الصوفية من المادية الدنيوية التي يعيشها الناس ويتلذذون بها، ويتنعمون من خلالها بالمراكب المريحة والمساكن الفسيحة إلىٰ الهرب حتىٰ من مادية الجنة في الآخرة، وهو نزوع من التفريط إلىٰ الإفراط، وهذا الغلو الذي أدىٰ بهم إلىٰ ذلك جعلهم ينكرون علىٰ من طلب الآخرة للحور العين، حتىٰ أخرجهم ذلك إلىٰ وصم المؤمنين بأُجراء السوء الذين يعملون من أجل جزاء الجنة، والواقع أن هناك تفاوتًا بين همم وإرادات المؤمنين، فأصحاب السبق والولاية الإيمانية تكون لهم الدرجة الخالصة، لكن ذلك لا يعني الإزراء علىٰ المسلمين خوفهم أو رجاءهم أو طمعهم، كما أن هناك أمرًا آخر لم تدركه الصوفية هو حقائق مسمّيات نعيم الجنة، فالأسماء تتقاطع مع بعضها، لكن الحقائق والمعاني تتباين تباينًا كبيرًا بين مسميات النعيم في الدنيا ومسمياتها في الجنّة، وهو عين ما قاله ابن عباس رضي الله عنهما: «ليس في الجنة شيءٌ يشبه ما في الدنيا إلا الأسماء»[1]

---

(١) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، رقم الحديث ٢١٨٨.

النتائج والتوصيات

وبهذا نصل إلىٰ مشارف النهاية ليستخلص الباحث النتائج التي أفرزتها الدراسة:

تعتبر النية في الدين مسألة مركزية حتىٰ أنها عدّت ثلث الإسلام، وهي روح العمل والأصل المراد من الأعمال، بل لا تصحّ الأعمال دون نيّة، فضلًا عن أن تكون كاملة، مع الاعتبار بقضية العمل وأهميته والحساب عليه، كما أن مسالك النية الأخلاقية عديدة، كما أن صورها متشعبة وتتعدد بتعدد إرادات الناس، كما أنها تتفاوت بتفاوت همم الناس وإخلاصهم، فليست جميعها علىٰ مرتبة واحدة، كما أنّ الحساب عليها بالثواب أو العقاب ليس علىٰ درجة أو دركة واحدة، وأن النيّة والعمل صنوان لا ينفكّان أهميةً وضرورةً، وهذا يثبت تشابك دائرة الشكل والمضمون.

ويأتي رضوان الله ﷻ أبدًا وأزلًا القيمة الأسمىٰ للنية، وكل قيمة أخلاقية تأتي بعدها سواء كان كمالًا ذاتيًا أو خيرًا أخلاقيًا، بل كل هذه القيم يجب أن تكون منضوية تحت رضا الله ﷻ. والضابط فيها: أن كل ما فعلته لداعي الحق فهو العمل الحق، فكل مؤمن عمل من أجل السعادة والحياة الطيبة عليه أن ينظر علىٰ أنها رغبة تابعة ومتفرعة من الهدف الأعظم والغاية الجلىٰ المستقلة وهي رضا الله ﷻ، فلا إشكال في تنوّع المقاصد والدوافع الإيمانية عند المؤمن، إذا كان يجمعها خيط ناظم يسوقها إلىٰ غاية واحدة وهي إرادة الله، سواء كانت هذه الإرادة تعظيمًا لله أو تمثلًا للطاعة أو طلبًا للرضوان أو قصد الأنس به أو التنعّم برؤيته في الآخرة، أو طلب ثوابه والخوف من عقابه، كما أن طلب الجنة لا يتعارض مع الإخلاص.

لذلك فقد جوّز بعض العلماء التشريك الذي لا يدخل فيه تعظيم الله، كأن يشرك قصدًا مع نيته الصالحة، مثل الصوم من أجل قطع الشهوة أو الحج لغرض التجارة، كما يجوز التشريك إذا كان العمل الأول لله تعالىٰ -وهو الأصل- وجاء الثاني ثمرةً وامتدادًا له، وإن كان زيادة الأجر مرتبطًا بإخلاص العمل، فكلما دخل فيه تشريك جائز نقص الأجر، كما تُقبل الأعمال الصالحة إذا كان دافعها الأول قصد إعلاء كلمة الله، فلا يبطلها ما انضاف إليها من الدنيا كإعجاب وغيره وإن كان ينقص أجرها.

كما يدخل في باب الإرادة: محبة الأعمال، الرضا القلبي بها، والدعوة إليها، والعزم عليها والعمل بها، وكذلك المساكنة والمجامعة والمشاكلة؛ لأن ذلك يعتبر موافقة للعمل واطمئنانًا به وعدم إنكاره، فهذا القبول الذي يستقر في القلب والسكون إلىٰ العمل محاسب به الإنسان، لذلك اعتبرت الشريعة أن الراضي بالعمل كالفاعل وإن لم يعمله ويقصده سواء كان ذلك صالحًا أو فاسدًا؛ لأن مدار الرضا: القلب، وإذا انعقد القلب علىٰ خلق حوسب به كما أن المعيار المركزي في الحكم علىٰ مقصود النية الأخلاقية هو باعثها القلبي وليس شكلها النهائي في صورة العمل الأخيرة، فتكون بذلك أدناها اجتماع العمل الصالح مع النية السيئة وهو الرياء، ثم يأتي العمل الصالح مع النية الصالحة وهو الإخلاص.

لذلك فإن من الأهمية تحفيز بواعث النية الصالحة في القلب لاستخراج أفضل الإرادات والعزوم، وهذا يأتي بأربعة أمور: المعرفة، والمحبة، وزيادة الإيمان، واعتياد الخير، فلا يمكن أن تحدث حركة بقلب فارغ، فالمعرفة تسهم في بعث الميل إلىٰ الشيء، وأما تقوية الإيمان بالله واليوم الآخر فيبعث الرغبة الصالحة، أما تجنب المعاصي فإنه يضيء القلب والبصيرة، أما المواظبة تنمي حالة وجدانية تبعث علىٰ محبة العمل.

إن إصلاح البواطن الخفيّة سبيل التزكية الخلقية؛ لأنه إذا صلح القلب والعمل معًا زكت نفس الإنسان وصلحت أحواله

وأخلاقه، وهذه قاعدة مهمة في ترشيد الأعمال؛ وذلك لأن القلوب الخاشعة يكفيها القصد في العمل، وإسباغ فضل الله ليس باعتبار الأعمال الظاهرة، وإنما هو باعتبار ما وقر في القلب، وهذا يسبر غور العروة الوثقىٰ بين النيّة والإيمان، فكلما صلحت النية زاد إيمان المسلم، وكلما ساءت نيته نتج عنه نقص في الإيمان بالله، كما أن زيادة الإيمان باعث علىٰ إصلاح النيات وتحسينها، فالإيمان يشمل القلب موطن النيّة كما يشمل الجوارح؛ لذلك عوّض الله أصحاب النيّات الصادقة الذين لم يتمكنوا من أداء العمل بنفس أجور أصحاب الجهد الذين باشروا العمل، ويدخل في هذا الفضل الإلهي من باشر العمل وتوقف لعذرٍ خارجي.

لذلك فإن هذا الدين يقوم علىٰ إخلاص الأعمال لله تعالىٰ، وهو مطلب شريف له مقامات ودرجات متفاوتة، لذلك فإن الإنسان إن لم يدرك أعلىٰ درجاته فلا يترك أقلها أو يتوقف عنها؛ لأن الإخلاص لا يقطع المعاملة، ومعادلة العمل المخلص (ترك العمل من أجل الناس = رياء، والعمل من أجل الناس = شرك)، وأعظم درجات الإخلاص الفناء عن مراقبة الخلق، وهي لأصحاب الكمال من المؤمنين الذين تدل أعمالهم وأحوالهم علىٰ اتباع الأوامر الربانية أيًّا كانت في السر أو العلن، ومن قصد منهم إظهار العمل الصالح فهو لغاية تربوية تتغيّا التأسي بها؛ لذلك اعتبر الإخلاص هو سرّ الإنسان الذي يكشف ذاته ويميّز حقيقته مقامات يتفاوت الناس فيها علىٰ درجات ربما تبلغ الواحدة منها

كما بين السماء والأرض، ولذلك تفاوَت إيمان البشر فيما بينهم، وتمايزَت مراتبهم، وتفاضلَت درجاتهم حتىٰ بين أهل الكمال الأخلاقي أولياء الله، صحابة الرسول الكريم، فأبو بكر يَفضُل عمر، والفاروق يبزّ عثمان، وعثمان يَفضُل علىٰ عليّ، وعليّ يسبق بقية الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، فالنية الأخلاقية تعتمد في قصودها علىٰ ثلاث مراتب يختلف الناس فيها وتتراوح الأعمال بينها، فالأولىٰ: نية الإخلاص لله تعالىٰ، ويتحد فيها الباعث الفرعي مع الإرادة الرئيسة، ويلتحم معها العمل الصالح، فتصبح النية الأخلاقية الصالحة، والثانية: رؤية الطاعة علىٰ أنها عمل شرعي، ولآثارها كرغبة الحياة المطمئنة، وهي رغبة متفرعة من رغبة الإخلاص لله وإجلاله ﷻ؛ فإنها مطلوب كل مؤمن، والثالثة: المختلط بقصد أمر من المصالح الحياتية التي ليس فيها تعظيم لشيء، بل هي مندرجة تحت المقصد العبادي، وعلة جوازها أنه قصد ما يلزم ضرورةً ليس فيه تلبيس بالدين، كالتجارة في الحج، الإكرام في الدنيا، والتزيّن باللبس الجميل.

إن الأعمال المباحة العادية التي يمارسها الإنسان علىٰ سبيل قضاء الحاجة لا تعدّ من العبادات حتىٰ يكون قصد صاحبها امتثال الطاعات واجتناب المعاصي، وربما تحوَّلَت إلىٰ النقيض، وهي حالة الحرمة حين تكون نيّة صاحبها استثمارها في المعصية، فالنية إذا أصبحت وسيلة إلىٰ بلوغ مقاصد الدين الواجبة والمستحبة أو تكميلًا لشيء منهما فإنها مأجور صاحبها، وفقًا

لمبدأ (**الاحتساب الأخروي**)، ومن ذلك قضية إدراك اللذة، فهي علىٰ أصل الإباحة، لكنها متىٰ عُملت وقُصد به وجه الله تعالىٰ والتقرّب إليه أو الاستعانة بها علىٰ طاعته، فإنه يثاب علىٰ إتيان هذه اللذة، وذلك مثل: (الجماع، الأكل، النوم)، ويكون الأثر الدنيوي والثمرة التي يجدها من هذا العمل كرامةً وفضلًا من الله. علىٰ أن أجور مبدأ (الاحتساب الأخروي) يكون حكم الواجب في ذروة النية الأخلاقية، فيصبح أعلىٰ منها في المستحب، وفي المستحب أعلىٰ منها في المباح، وفي كلٍّ خيرٌ، هذا بالنسبة للأعمال اللازمة التي تستوجب نيّةً محددةً، وأما الأعمال المتعدية -كنفع الآخرين ومصالحهم- فلا تقتضي النية وإن كان حال النيّة أفضل، فإماطة الأذىٰ عن الطريق، وأكل الطير من الزراع، وحفر البئر لسقاية الآخرين، والإصلاح بين الناس؛ هي من العبادات المتعدية التي ينتفع بها الغير وصاحبها يؤجر عليها، فتكثير الخير ثوابه يقدّره الله تعالىٰ كيف شاء بفضله وعدله.

وإذا تهيأت النّفس واستعدّت لفعل شيء توفّرت أسبابه، وذلك أن الإرادة القوية تستصحب القدرة النافذة، فإذا أراد العبد الطاعة إرادةً جازمةً كان قادرًا عليها، وفي ذلك دلالة علىٰ عظمة مسارعة الله ﷻ بالخير للمقبلين عليه وتضعيف الجزاء لهم، وبعد أن تتهيأ النفس لفعل الخير يجب أن تعتاده سلوكًا حتىٰ تتوجّه النية تلقائيًّا، والإلف الدائم يبلغ بالعمل درجة الرسوخ حتىٰ كأنه غريزة نفسية، وإن كان المؤمن لا يأمن مكر الشيطان ووساوس النفس،

ويظل في حذر منهما حتىٰ يلقىٰ الله ﷻ، لذلك كان من أفضل النيات طلب العلم إذا أريد به وجه الله، وقد عُدّ من مقاصده الشرعية: اتقاء الجهل ونفع النفس وإصلاح الآخرين، حتىٰ عُدّ إتيان ذلك أفضل من أداء النوافل، والعلم من الأعمال التي يصح فيها تصحيح النيّة إذا فسدت بادي الرأي، وهذا يتطلّب وعيًا دائمًا ومراقبةً طويلةً لمسار النيّة.

والنية لا تُشترط في أعمال القلوب؛ لأن الإتيان بها هو إرادة معلومة في حد ذاتها، ومن ذلك الخوف والرجاء والحياء، لذلك لا يدخل الرياء في أعمال القلوب لأن الرؤية متعذرة للعمل الباطني، كما لم يشترط أهل العلم إحداث النيّة في أعمال القلوب، فانعدام النيَّة في أعمال القلوب هو انعدام حقيقتها. واعتبروا أنّ الخوف والرجاء من المعاني المحضة التي لا يُشترط لها النيّة، وعلّلوا سبب ذلك أنّه لا يمكن أن يقع إلا منويًّا، ومتىٰ فُقدت النيّة استحالت حقيقته، لكن يدخل التسميع فيها، وذلك حين يتحدث المرء بما ينطوي عليه قلبه من الخشوع والأعمال الصالحة والنيات الطيبة بغرض استمالة الخلق وسماع الثناء عليه.

والجزاءات تكون وفقًا للمنطلقات، والعوض الإلهي من جنس الإرادة البشرية، لذلك فإن الإحسان ينعكس علىٰ صاحبه، وهذا يبيّن الارتباط الوثيق بين النيّات ومنطلقاتها بالجزاءات الإلهية سواء كانت في الدنيا أو الآخرة، كما يشير إلىٰ ضرورة

مراقبة عمل النيات وتوجيهها التوجيه الصالح، فمهما دقّت حركتها فإنها لا تنفك من الحساب، لكن كلما كان الدافع قويًّا ومسيطرًا علىٰ العقل صارت جزاءاته أقل مما لو كان الدافع إلىٰ هذا الأمر ضعيفًا، سواء كانت هذه الجزاءات عقوبةً أو ثوابًا، فالبواعث الضعيفة للعمل المحرّم تكون عقوباتها أقسىٰ وأشد؛ وذلك أنه كان له مندوحة عن فِعله ولم تكن أسباب العمل قاهرةً، وفي ذلك دلالة علىٰ ضعف الإيمان واستحقاق الجزاء، كما أن تضاعُف الجزاءات مقرون بتضاعف النيّات في العمل الواحد إذا كان العمل يحتملها وإن كان العامل يقصدها.

أما عن جزاءات مراحل الإرادة؛ فإن الهمّ المقصود به الخطرات التي لا تلبث في النفس فلا يؤاخذ به المرء في الأعمال السيئة، وإنما يؤاخذ بالعزم الذي يعتبر عند كثير من العلماء الإرادة الجازمة، سواء كان هذا الجزاء في الدنيا بالهموم والغموم أو في الآخرة بالوقوف والمحاسبة، وفرقوا بين عمل المعصية المرادة وإرادة المعصية، فالجزاء علىٰ إرادة المعصية والإصرار عليها، واعتبرت بمثابة معصية، وقرروا أن العزائم المصمِّمة التي تقع في النفوس ويساكنها صاحبها، إذا كان عملًا مستقلًّا بنفسه من أعمال القلوب، كالشكّ في الوحدانية أو الكفر والنفاق، فإنه يعاقب به كما يعاقب علىٰ محبة ما يبغضه الله، أما درجات ثواب النيّة الصالحة المقرونة بـ (الهمّ) فهي تُعادِل أصل العمل لا أجوره المضاعفة، فهناك تفاوُتٌ بين أصحاب النية الصالحة الجازمة

الذين لم يتمكنوا من العمل وبين الذين باشروا العمل وإن نالوا الأجر جميعًا، فالجزاء الإلهي يكون علىٰ كل حركة، ويعفىٰ عن الهواجس وحديث النفس والخواطر قبل أن تستقرّ، لذلك تقرن الشريعة بين أحوال النية وأنواع الجزاء المختلفة، وهي دلالة تحمل في طياتها أهمية مآلات النيّة الأخلاقية قبل الشروع في العمل، الأمر الذي يجعل صاحبها يتوقف أمامها مليًّا ومكاشفًا لوجهتها قبل الحصول علىٰ ثمرتها سواء في العاجل أو يوم القيامة، بل يدعونا إلىٰ استثمار هذه الثروة الأخلاقية في التزود من الإرادة الطيبة والعمل الصالح ومراقبتهما عند كل حركة.

والواقع أن المشاعر القلبية والأحاسيس النفسية التي تؤثر في بناء صيغة العمل وتوجُّهِه -سواء كان عملًا صالحًا أم فاسدًا- محاسب بها الإنسان؛ لأنها تعتبر أصل كل فعلٍ -جميلًا كان أم قبيحًا-، وإن كان لا يمكن التحكّم بها غالبًا لكن يمكن ضبط زمام الدوافع التي ترد عليها، وذلك أنها تدلّ علىٰ اتجاه خواطر القلب وخبايا النفس ومنعرجات المقاصد، كما أنّ تأثرها بالمواقف والأحداث يكشف عن إرادتها واستعدادها، ومع ذلك فيجب علىٰ الإنسان أن يعتبر هذه المشاعر مرحلةً زمنيةً ولا يتوقف عندها، فلا تمنعه من العمل الصالح ولا تدفعه لفعل السيئات، ومن يتأمل الأوامر المتعلقة بمشاعر كالحب والكره يجد أنها جاءت لتحكم عملًا سابقًا أو مصاحبًا أو لاحقًا نشأت عنه هذه الحالات، فمثلًا حب الله ﷻ هو حالة عاطفية ولا إرادية، لكنه

يمكن أن يُكتسَب بواسطة عمل إرادي، وهو طاعته وتذكُّر إحسانه ونعمه التي لا تنقضي، وأعمال القلوب إذا وقع عليها ذم وعقاب فذلك لأنها نمت حتىٰ صارت قولًا وعملًا.

على سبيل الختام
وصية الإمام الشافعي

قال الربيع بن سليمان: هذا كتاب كتبه محمد بن إدريس بن العباس الشافعي في شعبان سنة ثلاث ومائتين، وأشهد الله -عالم خائنة الأعين وما تخفي الصدور وكفىٰ به جل ثناؤه شهيدًا- ثم من سمعه أنه شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، لم يزل يدين بذلك وبه يدين حتىٰ يتوفاه الله ويبعثه عليه إن شاء الله، وأنه يوصي نفسه وجماعة من سمع وصيته بإحلال ما أحل الله ﷻ في كتابه، ثم علىٰ لسان نبيه ﷺ، وتحريم ما حرم الله في الكتاب، ثم في السنة، وأن لا يجاوز من ذلك إلىٰ غيره، وأن مجاوزته ترك رضا الله وترك ما خالف الكتاب والسنة، وهما من المحدثات، والمحافظة علىٰ أداء فرائض الله ﷻ في القول والعمل، والكف عن محارمه خوفًا لله وكثرة ذكر الوقوف بين يديه: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن

﴿سُوٓءٖ تَوَدُّ لَوۡ أَنَّ بَيۡنَهَا وَبَيۡنَهُۥٓ أَمَدَۢا بَعِيدٗاۗ﴾ [آل عمران: ٣٠]، وأن تنزل الدنيا حيث أنزلها الله؛ فإنه لم يجعلها دار مقام إلا مقام مدة عاجلة الانقطاع، وإنما جعلها دار عمل، وجعل الآخرة دار قرار وجزاء فيها بما عمل في الدنيا من خير، أو شر إن لم يعف الله جل ثناؤه، وأن لا يخال أحدًا إلا أحدًا خاله لله، فمن يفعل الخلة في الله -تبارك وتعالىٰ- ويرجىٰ منه إفادة علم في دين وحسن أدب في الدنيا، وأن يعرف المرء زمانه ويرغب إلىٰ الله تعالىٰ ذكره في الخلاص من شر نفسه فيه، ويمسك عن الإسراف من قول أو فعل في أمر لا يلزمه، وأن يخلص النية لله ﷻ فيما قال وعمل، وأن الله تعالىٰ يكفيه مما سواه، ولا يكفي منه شيء غيره.

الأم ٤/١٢٨

المراجع

القرآن الكريم

١- مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلىٰ رسول الله ﷺ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٢- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه تحقيق: محمد زهير الناصر، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢.

٣- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.

٤- أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا: المكتبة العصرية، صيدا، د ت.

٥- الآجري، أبو بكر محمد بن الحسين، أخلاق العلماء، تصحيح وتعليق: إسماعيل بن محمد الأنصاري، الرياض: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ١٣٩٨.

٦- ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبدالحليم، مجموع الفتاوىٰ، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦.

٧- ابن تيمية، أحمد بن عبْد الحليم، جامع مسائل ابن عبد السلام، تحقيق: محمد عزير شمس مكة المكرمة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة، ١٤٢٢هـ.

٨- ابن دقيق العيد، أبو الفتح محمد بن علي، إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، د.ت.

٩- ابن الحاج، محمد بن محمد العبدري، المدخل إلىٰ تنمية الأعمال بتحسن النيات، ضبطه: توفيق حمدان، بيروت: دار الكتب العلمية، دت.

١٠- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، اعتنىٰ به: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩.

١١- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، الإحكام في أصول الأحكام: تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٣.

١٢- ابن حميد، نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول، جدة: دار الوسيلة للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨.

١٣- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٤- ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، جامع العلوم والحكم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة: السابعة، ١٤٢٢هـ.

١٥- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، مجموع رسائل ابن رجب، تحقيق: طلعت بن فؤاد الحلواني، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٤.

١٦- ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد، المغني، القاهرة: مطبعة القاهرة، ١٣٨٨.

١٧- ابن القيم، محمد بن أبي بكر، بدائع الفوائد، بيروت: دار الكتاب العربي، دت.

١٨- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦هـ.

١٩- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، رد المحتار علىٰ الدر المختار، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، بيروت: دار عالم الكتب.

٢٠- ابن عباد، المعتمد، ديوان المعتمد بن عباد ملك إشبيلية، تحقيق: حامد عبدالمجيد وأحمد بدوي، الطبعة ٣، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٤٢١هـ.

٢١- ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبدالله، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤١٤.

٢٢- ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبد الله، الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢١، (٨/ ٥٩٩).

٢٣- ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفىٰ بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ.

٢٤- ابن عثيمين، محمد بن صالح، استحضار واستشعار نية التقرب إلىٰ الله، الرياض: تصميم الكتب، ١٤٤٢هـ.

٢٥- ابن عثيمين، محمد بن صالح، شرح رياض الصالحين، الرياض: دار الوطن للنشر، ١٤٢٦.

٢٦- ابن عثيمين، محمد بن صالح، مجموع الفتاوىٰ والرسائل، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، الرياض: دار الوطن - دار الثريا، ١٤١٣هـ.

٢٧- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله، المسالك في شرح موطأ مالك، قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٨.

٢٨- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله، سراج المريدين في سبيل الدين لاستنارة الأسماء والصفات في المقامات والحالات الدينية والدنيوية بالأدلة العقلية والشرعية القرآنية والسنية، تحقيق: عبدالله التوراتي، طنجة: دار الحديث الكنانية، ١٤٣٨.

٢٩- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء الكتب العربية، دت.

٣٠- ابن مفلح، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن مفلح، الآداب الشرعية والمنح المرعية، القاهرة: عالم الكتب.

٣١- ابن مفلح، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن مفلح، كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ.

٣٢- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت: دار صادر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤هـ.

٣٣- أبو بريق، عائشة فرج، : النية ودورها الإيجابي في الأخلاق عند ابن حزم، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد ٢٧، ٢٠١٥، الجامعة الأسمرية الإسلامية زليتن، كليتا الآداب والعلوم، ليبيا.

٣٤- أبو زيد، بكر، المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب، جدة: دار العاصمة - مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، ١٤١٧هـ.

٣٥- أبو طالب المكي، محمد بن علي، قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلىٰ مقام التوحيد، تحقيق: د. عاصم إبراهيم الكيالي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٦هـ.
٣٦- أحمدي، عبدالحليم، تحقيق صدق النية عند الغزالي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، المجلد ٦، العدد ١٣، ١٩٨٩م.
٣٧- الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م، (١٥/ ٣٩٨-٤٠٠).
٣٨- الأشقر، عمر بن سليمان بن عبد الله، مقاصد المكلفين فيما يتعبد لرب العالمين، الكويت: مكتبة الفلاح، ١٤٠١هـ.
٣٩- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٣٩.
٤٠- الألباني، محمد بن ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٨.
٤١- الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الترغيب والترهيب، الرياض: مكتَبة المَعارف لِلنَّشْرِ والتوزيْع، ١٤٢١.
٤٢- الألباني، محمد ناصر الدين - صحيح وضعيف ابن ماجه، الألباني، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤١٧.
٤٣- الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، بيروت: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٥هـ.

٤٤- آل بورنو، محمد صدقي بن أحمد، الوجيز في إيضاح القواعد الفقهية الكلية، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٦هـ.
٤٥- البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين، كشاف القناع عن متن الإقناع، بيروت: دار الكتب العلمية، دت.
٤٦- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، شُعب الإيمان، تحقيق: د.عبد العلي عبد الحميد، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ.
٤٧- الترمذي، محمد بن عيسىٰ، سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي ١٩٩٨م.
٤٨- الترمذي، الحكيم، ثلاثة مصنفات للحكيم الترمذي، باهتمام بيرند راتكه، شتوتغارت: فرانتس شتاينر، ١٩٩٢.
٤٩- ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفىٰ الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي.
٥٠- الداية، عبدالرحمن سلمان، قطع النية وتشريكها في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراة غير منشورة، عمّان: الجامعة الأردنية، ٢٠١٤.
٥١- دراز، محمد عبدالله، من خلق القرآن، المنصورة: دار الرواد للنشر والتوزيع، ١٤٣٨.
٥٢- دراز، محمد عبدالله، دستور الأخلاق في القرآن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨.
٥٣- دراز، محمد عبدالله، المختار من كنور السنة، الدوحة: الشؤون الدينية، د ت.

٥٤- درع، عبود بن علي، القصد والنية في الشريعة الإسلامية، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، المجلد ١٢ - العدد ٤٨، ١٤٢١.

٥٥- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٥٦- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن، مفاتيح الغيب، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠.

٥٧- الرامهرمزي، الحسن بن عبدالرحمن، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دمشق: دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٥٨- الرباط، خالد وآخرون، الجامع لعلوم الإمام أحمد - الفقه، الفيوم: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم: مصر العربية، ١٤٣٠هـ.

٥٩- زيدان، رضا، الفرق بين المشيئة والإرادة في القرآن الكريم، https://atharah.com/the-difference-between-almushiya-and-alerada-in-the-quran/، إبريل ٢٠٢٠م.

٦٠- السدلان، صالح غانم، النية وأثرها في الأحكام الشرعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤٠٢.

٦١- السوالمة، عبدالله، النية في السنة النبوية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد ١٤، العدد ٤، ١٤٤٠.

٦٢- السيوطي، جلال الدين، منتهىٰ الآمال في شرح حديث: «إنما الأعمال»، تحقيق: أبي عبدالرحمن محمد عطية، الرياض: دار ابن حزم، ١٤١٩.
٦٣- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.
٦٤- الشاطبي، محمد بن موسىٰ، الموافقات، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان القاهرة: دار ابن عفان، ١٤١٧.
٦٥- الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، (٩/ ١٨٩).
٦٦- الصديقي، محمد علي بن محمد بن علان، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، عناية: خليل مأمون شيحا، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٥.
٦٧- الصديقي، محمد أشرف العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥.
٦٨- الطبري، محمد بن جرير، تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، القاهرة: مطبعة المدني، دت.
٦٩- الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ.
٧٠- الطريفي، الفصل بين العقل والنفس، الرياض: دار المنهاج، ١٤٣٩هـ.
٧١- الطوسي، أبو نصر عبدالله بن علي، اللمع في التصوف، ص٢٠٧.

٧٢- عبدالسلام، أبو محمد عز الدين بن عبدالعزيز، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤١٤هـ.

٧٣- عبدالرحمن، طه، التأسيس الائتماني لعلم المقاصد، الكويت: مركز نهوض للدراسات والبحوث، ١٤٤٣.

٧٤- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، طرح التثريب في شرح التقريب، تحقيق: أحمد بن عبد الرحيم أبي زرعة، القاهرة: دار إحياء التراث، د ت.

٧٥- العساف، صالح، المدخل إلىٰ البحث في العلوم السلوكية، جدة: مكتبة العبيكان، ١٤١٦.

٧٦- عمار، أميرة عبدالرحمن، النية: أقسامها وشروطها - قواعدها وتطبيقاتها، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية ٢٠١٩.

٧٧- العيدروس، محمد علوي، نية العبادات، حضرموت: تريم للدراسات والنشر، ١٤٢٤.

٧٨- -العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد بن موسىٰ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١.

٧٩- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، : إحياء علوم الدين، بيروت: دار المعرفة، دت.

٨٠- الغزالي: أبو حامد محمد محمد، منهاج العابدين، القاهرة: مكتبة الجندي، ١٣٩٢.

٨١- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، ميزان العمل، تحقيق: سليمان دنيا، الطبعة: الثالثة، ٢٠١٩، القاهرة: دار المعارف.

٨٢- الغنيمان، عبدالله محمد، شرح كتاب التوحيد، (١٢/ ٩٥) دروس صوتية مفرغة تم استرجاعها في ٨/ ١٢/ ١٤٤٢، http://islamport.com/ .

٨٣- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، بيروت: المكتبة العلمية، دت.

٨٤- القرافي، أبو العباس أحمد بن إدريس، الأمنية في إدراك النية، تحقيق: مساعد الفالح، الرياض: مكتبة الحرمين، ١٤٠٨.

٨٥- القرافي، أبو العباس أحمد بن إدريس، الذخيرة، تحقيق: محمد حجي وآخرين، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٤م.

٨٦- القرطبي، أحمد عمر، المفهم لما أشكل من صحيح مسلم، تحقيق: محيي الدين ديب مستو وآخرين، بيروت: دار ابن كثير، ١٤١٧هـ.

٨٧- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة: دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ.

٨٨- القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك، المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، القاهرة: المكتبة التوفيقية.

٨٩- القشيري، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك، الرسالة القشيرية، تحقيق: الدكتور عبد الحليم محمود، الدكتور محمود بن الشريف القاهرة: دار المعارف.

٩٠- الكرماني، محمد بن يوسف بن علي، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الثانية: ١٤٠١هـ - (١/ ٢١).

٩١- المحاسبي، أبو عبدالله الحارث، الرعاية لحقوق الله، الطبعة ٤، القاهرة: دار المعارف، ٢٠١٧م.

٩٢- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف، المجموع شرح المهذب، جدة: مكتبة الإرشاد، دت.

٩٣- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.

٩٤- الهيثمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر، الزواجر عن اقتراف الكبائر، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٧هـ.

٩٥- الهروي، عبدالله الأنصاري، منازل السائرين، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.

٩٦- اليوسي، الحسن بن مسعود بن محمد، المحاضرات في اللغة والأدب، المغرب: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: ٢، ٢٠٠٦.